قال أنه لن يفرج عن المعتقلين المتورطين في أحداث الهاشمي والعروض والحبيلين

الرئيس يتهم أطرافاً في المشترك بدعم الحوثي ومناصرة الانفصاليين

حمل الرئيس علي عبدالله صالح بشدة على أحزاب اللقاء المشترك، متهماً بعض أطرافه بالتواصل المستمر مع العناصر المتمردة، في صعدة، وتقديم الدعم السياسي والإعلامي والمادي لها، وإيصال المعلومات إليها، ما ألحق الضرر بالمواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن.

وانتقد في رسالة وجهها أمس إلى رئيس وأعضاء المجلس الاعلى للمشترك، مناصرة (المشترك) للعناصر الانفصالية الخارجة على الدستور والنظام والقانون «والمشاركة في بعض فعالياتها دون تقدير للنتائج وما يترتب على ذلك من ضرر على مصلحة الوطن ووحدته».

وبخصوص ملف المعتقلين الذين تشترط المعارضة الإفراج عنهم قبل تقديم مرشحيها إلى لجنة الانتخابات، خاطب الرئيس المعارضة قائلا: «عليكم تقديم كشوفات بأسماء المطلوب الافراج عنهم وسوف يتم النظر فيها والتوجيه بالافراج فوراً عمن كانوا محتجزين لأسباب غير جنائية».

وشدَّد على أن أولئك المعتقلين المتهمين بارتكاب أعمال تخريبية وجنائية «كما حدث في (ساحة) الهاشمي (عدن) والحبيلين بردفان وساحة العروض بعدن فإن أمرهم يُترك للقضاء».

نص الرسالة صـ4

المداد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 شعبان 1429هـ الموافق 27 اغسطس 2008 العدد (165) Wed. 26/8/1429 - 27 August 2008 50 ريالاً 16 صفحة

حمل اليدومي إليه رد المعارضة على مقترحاته، فطلب من مساعديه رسالة معدة سلفاً للتوقيع عليها

الرئيس يشكل منفرداً لجنة الانتخابات دافعاً بالأزمة السياسية إلى الحافة

فشلت مساعي اللحظة الأخيرة للوصول إلى اتفاق بين الرئيس علي عبدالله وأحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) بشأن الانتخابات. وصدر قرار جمهوري مساء أمس بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات مسدلاً الستار على عرض سياسي عبثي بين السلطة والمعارضة استغرق نحو عام.

القرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس أمس قضى بتشكيل اللجنة العليا من 9 أعضاء، 3 منهم من كوادر المشترك هم عبدالله الأكوع وسيف محمد صالح (إصلاح) وعبدالله دحان (ناصري). وضمت التشكيلة معظم أعضاء اللجنة السابقة بمن فيهم رئيسها خالد الشريف. ما يعني أن الرئيس قرر المضي منفرداً في التحضير للانتخابات. وأُعلن القرار بعد ساعات من التقاء الرئيس بمحمد اليدومي نائب رئيس الهيئة العليا للاصلاح، الذي سلمه 3 نقاط أجمعت عليها المعارضة هي: إطلاق المعتقلين دون قيد أو شرط وتحقيق انفراج سياسي، وإقرار كافة

التتمة في الصفحة 4

سبأ باعوم تناشد امين عام الامم المتحدة التدخل لانقاذ والدها

وجهت سبأ باعوم ابنة حسن باعوم المعتقل في الأمن السياسي منذ 31 مارس الماضي، نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تناشده التدخل للإفراج الفوري عن والدها نظراً لخطورة حالته الصحية.

وتعمل سبأ طبيبة في إحدى مستشفيات مدينة المكلا- حضرموت، وسبق أن وجهت نداء إلى المنظمات الحقوقية في مايو الماضي.

وعرضت سبأ في ندائها الذي تسلمت «النداء» نسخة منه مساء الاثنين الماضي، تعرضت إلى الحالة الصحية لوالدها، إذ لفتت إلى إصابته بعدة أمراض مزمنة

التتمة في الصفحة 4

قال إن جدية المشترك حيالها سيُعد عملاً ايجابياً

علي السعدي: على الجميع في الشمال والجنوب الضغط على السلطة للاعتراف بالقضية الجنوبية

قال العميد علي السعدي عضو مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين (الجنوبيين)، إن اتخاذ المشترك موقفاً جاداً وصريحاً حيال القضية الجنوبية والمعتقلين الجنوبيين، سيُعد عملاً ايجابياً في نظر الفعاليات المنخرطة في الحراك الجنوبي.

وشدَّد السعدي في تصريحات لـ«النداء» على ضرورة أن تقف الأحزاب وقفة جادة فيما يخص القضية الجنوبية بدلاً من الانغماس في قضايا اللجنة العليا للانتخابات والقانون الانتخابي.

وإذْ اثنى على موقف الاشتراكي بشأن إطلاق معتقلي الحراك الجنوبي، قال إن ذلك لم يمنع رئيس المشترك (عبدالوهاب الآنسي) من التحاور مع السلطة بشأن الانتخابات والتوصل معها إلى اتفاقات انتخابية، متجاهلاً القضية الجنوبية. ورأى أن المشترك تعاطى مع قضية المعتقلين كورقة ضغط «ولو كانت السلطة وافقت على مطالبه بشأن الانتخابات واللجنة العليا لكان تجاهل قضية المعتقلين». معتبراً أن الأولوية الآن هي الوقوف مع الحق فيما يخص القضية الجنوبية، بدلاً من الانشغال في انتخابات لن تكون في الجنوب سوى مهرجانات دعائية سيقاطعها أبناء الجنوب.

التتمة في الصفحة 4

العثور على قارب يحمل أسلحة ثقيلة في سواحل حضرموت

عثرت أجهزة الأمن في محافظة حضرموت عصر أمس على قارب يحمل أسحلة ثقيلة في ساحل روكب بمديرية المكلا.

وقالت مصادر مطلعة إن الأجهزة الأمنية عثرت في القارب على صواريخ اربيجي وقذائف مدفعية وبدلات عسكرية.

واوضحت أن صيادين أبلغوا الأمن عن وجود قارب بحري غريب في الساحل. وطبقاً للمصادر فإن التحقيقات الأمنية لم تقود إلى معرفة الجهة التي ارسلت إليها تلك الأسلحة. لكن يعتقد أن لتنظيم القاعدة علاقة بالقارب البحري.

باحثون يؤكدون عدم عدالة السجل والتقسيم الانتخابيين

طالب عادل الشرجبي، استاذ الاجتماع في جامعة صنعاء، بضرورة "شمولية السجل الانتخابي والدقة والتنظيم والشفافية والعدالة والإنصاف".

وفي دراسة قدمها إلى ندوة عقدها المرصد اليمني لحقوق الإنسان يوم السبت الماضي عن تقييم السجل الانتخابي، أشار الشرجبي إلى أن معظم جوانب القصور في السجل الانتخابي ترجع إلى أن "نظام إعداد ومراجعة جدول الناخبين صيغ بشكل عام وفقا لنظام الانتخاب الفردي في دوائر صغيرة يتم الفوز فيها على أساس الأغلبية المطلقة، الأمر الذي يولد مشكلات عديدة فيما يتعلق بنظام تقسيم الدوائر وإعداد ومراجعة السجل الانتخابي". داعيا إلى ضرورة اعتماد السجل المدني "أساسا وحيدا للتسجيل المعتمد لتحديد سن المواطن المتقدم للتسجيل في

التتمة في الصفحة 4

أبوبكر القربي:

هناك تفاوت بين دول الخليج فيما يخص قبول العضوية الكاملة لليمن في مجلس التعاون

توفيق الخامري:

يجب أن يفهم بعض المسؤولين أنهم في مواقعهم يمثلون الجمهورية اليمنية وليس قبائلهم

أبو بكر القربي - وزير الخارجية لـ«النداء»:

جهود الإعمار في صعدة يمنية، وعلى قطر ودول الخليج والمانحين المساهمة في الدعم

قال أبوبكر القربي، وزير الخارجية، إن كل تحذير يصدر من دولة غربية بشأن زيارة رعاياها لليمن لا يخدم التعاون في مواجهة الارهاب، لأنه يعطي الارهابيين شعوراً بأنهم حققوا إنجازاً.

وإذ نوه بقرار بريطانيا رفع التحذير من زيارة اليمن، وقرار امريكا بإعادة دبلوماسييها إلى السفارة في صنعاء، توقع أن تحذو فرنسا حذوهما.

ولفت القربي إلى الصدى الكبير الذي لقيه قرار الرئيس صالح وقف الحرب في صعدة، والذي أكد للعالم على أن الحكومة اليمنية تريد الأمن والاستقرار وليس القضاء على العناصر الحوثية.

■ حوار: نبيل الصوفي

• القربي

■ تحذير رعايا الدول الغربية من زيارة اليمن لا يخدم التعاون في مجال مكافحة الإهاب

■ أُعلن أول من أمس (الأحد) أن بريطانيا رفعت تحذير رعاياها من زيارة اليمن. وبخصوص فرنسا فلا تزال إجراءات غلق المدرسة الفرنسية سارية. واشنطن أعادت بعض موظفيها إلى السفارة، في صنعاء، وإن كنت لا أعلم إلى أين وصلت تقييماتهم لهذا الشأن، ما تعليقك على هذا؟

- بالنسبة للامريكان، أنت تعرف أنهم أعلنوا عودة الدبلوماسيين العاملين في السفارة الذين كانوا قد سُحبوا من قبل. وهم أشادوا بما حققته الأجهزة الأمنية اليمنية، من تعقب والقبض على عناصر إرهابية. اتصور أن فرنسا ستحذو حذوهم لأن القرارات الفرنسية كانت مبنية على معلومات استخبارية فرنسية امريكية بريطانية. المؤسف أن الكثير من هذه القرارات تقام على معلومات استخبارية يُبالغ فيها، وأحياناً لا تكون صحيحة على الاطلاق، والأسوأ من ذلك كله أنها لا تخدم الحقيقة ولا التعاون في مواجهة الإرهاب، لأن كل تحذير من هذه التحذيرات وإثارة الشكوك في قدرات الدول بصورة عامة، وليس اليمن فقط، في تعقب الارهابيين، يعطي الارهابيين الشعور بأنهم حققوا إنجازا. وهذا لا يخدم التعاون ولا الجهود في مواجهة الإرهاب.

■ وصل الأمر حد إغلاق مدرسة (فرنسية) بما يترتب على ذلك من إضرار بالطلاب...؟

- لا مبرر لهذا، لأن الحكومة عندما أُبلغت بهذه التهديدات زادت من مستوى الحراسة واليقظة الأمنية على كل المؤسسات الأجنبية.

■ إلى ما قبل واقعتي سيئون وتريم، كان الاعتقاد أن اليمن لم تعتقل المشتبه بهم في العمليات السابقة، ولم تكشف الأجهزة الأمنية أي معلومات، وهذا ما زاد من مخاوف الامريكيين...؟

- التحقيقات تمت بمنتهى الشفافية، وأُبلغت السفارات الأجنبية بنتائج هذه التحقيقات. لا أعتقد أن الكشف عن كل المعلومات مطلوب، لأن ذلك يضر بالهدف الرئيسي، وهو المتابعة والتعقب لهذه العناصر. وربما لو تم الكشف عن المعلومات في وقتها، ما أمكن القبض على هذه العناصر.

■ في ملف العلاقات اليمنية -الاميركية حصل نوع من التدهور. قبل يوم من توقيع الاتفاقية مع صندوق تحدي الألفية طرأت قضية جمال البدوي...؟

- قضية جمال البدوي، وقضية جبر البنا، أدتا إلى تأزم في العلاقات جراء الطلب الامريكي بتسليمهما للولايات المتحدة الاميركية، الأمر الذي لا يمكن للحكومة اليمنية تلبيته لأنه يتعارض مع الدستور والقانون اليمنيين، وسيكون له ردود فعل سلبية جداً على اليمن، لأن الحكومة مسؤولة عن مواطنيها.

الآن هناك تفهم لهذا الموقف. كما تعرف فقد أعلنا من البداية أن عدم تسليمهم لا يعني أننا سنحميهم من مواجهة أية اتهامات ومحاكمتهم وإدانتهم إذا ثبت عليهم ارتكاب أي أعمال إرهابية. لهذا أُحيلت ملفاتهم من جديد إلى المحاكم.

■ أتساءل هنا عن أي جديد بشأن علاقتكم بصندوق تحدي الألفية؟

- لا يوجد جديد. كما تعرف وكالة العون الاميركية بدأت الآن نشاطها، ونأمل أن يحصل انفراج في هذا الجانب.

■ في إطار المواقف الدولية المهتمة بتطور الأمور في صعدة، والأوضاع الانسانية فيها، والأوضاع في المحافظات الجنوبية، ما الذي يمكنك قوله بشأن الأداء الدبلوماسي اليمني تجاه الخارج بشأن هذه القضايا؟

- نحن نضع أولاً سفاراتنا في صورة التطورات التي تجري. بالتأكيد فإن إعلان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وقف الحرب في صعدة لقي صدى كبيراً على المستويين العربي والدولي، لأن القرار أثبت عدم صحة (ما يتم ترديده من) أن الحكومة تريد من هذه الحرب القضاء على عناصر الحوثيين، بل أن ما تريده هو الأمن والاستقرار في منطقة صعدة، وأن تنهي التمرد، لأنه في أساسه ضد الدستور والقانون. نأمل الآن أن الهدوء الراهن ستعقبه خطوات للالتزام باتفاقية الدوحة، كما سمعنا من طرف الحوثي، والنزول من المواقع الجبلية وتسليم الأسلحة، لأنه لا يوجد مبرر لهذه الحرب طالما وهناك دستور وقانون يحميان حقوق المواطنين، وهناك ديمقراطية تسمح لمن له رأي أو برنامج سياسي أن يتقدم به إلى المواطنين، وأن يخوض معركة الانتخابات، وبعدها ينفذ هذا البرنامج إذا حصل على ثقة الشعب ينفذ برنامجه. الكل خسر من هذه الحرب، للأسف الشديد. ونأمل أن يجد قرار فخامة الرئيس الصدى لدى الأطراف الأخرى.

بخصوص الحراك في المحافظات الجنوبية، للأسف فإنه يأخذ أحياناً منحى إعلامياً أكبر مما يستحق، نتيجة (نشاط) عناصر في خارج البلاد، ونتيجة الصفحات الالكترونية التي تنشر الكثير مما يجافي الحقيقة. في النهاية أعتقد أن الشعب اليمني لا يمكن أن يفرط في وحدته. والأهم من ذلك أن الذين يراهنون على الانفصال لا يدركون أن العالم يعتبر أن الوحدة اليمنية هي صمام أمام للمنطقة، وأن العودة إلى مرحلة التشطير تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. حتى الدول التي كانت في فترة من الفترات قلقة من قيام الوحدة اليمنية أثبتت (لها) تجربة الوحدة أنها دعمت استقرار المنطقة، ودعمت تعزيز العلاقات مع كل الدول في العالم، وأسهمت في حل الكثير من الملفات الشائكة.

■ بعض المنظمات الدولية تتحدث عن مصير المعتقلين على خلفية حرب صعدة والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية؟

- كما تعرف، هناك توجيهات من فخامة الرئيس بالإفراج عن كل المعتقلين لأسباب سياسية، ونتيجة حراك سياسي. لكن الذين ارتكبوا جرائم، وأحيلوا إلى المحاكم، هؤلاء يجب أن ينتظروا حكم القانون، لأنه لا يجب لأحد، حتى للمعارضة، أن يقبل أن من يقوم بأعمال العنف والتخريب يتحول إلى قائد سياسي. وإذا كانت القيادات السياسية حرضت على هذا (العنف والتخريب) فهي تتحمل المسؤولية. يجب أن نفرق بين حراك سياسي ينطلق من الدستور والقانون ومن الحق في التعبير والتظاهر السلمي، وبين أعمال تخريبية وأعمال يسعى القائمون عليها إلى خلق الفتنة وإثارة النعرات المناطقية والقبلية.

■ الحديث الآن فيما يخص صعدة، هو عن لجان يمنية، ولا يذكر شيء عن الدور القطري؟

- الجهد الآن جهد يمني. وأعتقد أن من المصلحة أن يظل هذا الدور يمنياً. لكن قطر ودول الخليج والدول المانحة يجب، في اعتقادي، أن تسهم في دعم الجهود اليمنية لإعادة الإعمار في المناطق المتضررة.

■ ماذا عن الالتزام المالي القطري بشأن إعادة الاعمار؟

- لم نناقشه حتى الآن.

■ من الالتزام القطري، ننتقل إلى العلاقات مع الخليج. إعلامياً، يلاحظ أن هذه العلاقات تقوى وتخفت، ما الذي يمكن أن تقوله بشأن التمويلات الخليجية للمشاريع في اليمن؟

- فيما يخص المملكة العربية السعودية فإن المبلغ الذي أعلن عنه في مؤتمر لندن للمانحين (نوفمبر 2006)، بلغ مليار دولار، وما خصص حتى الآن يصل إلى مليار ومائة وعشرين مليون دولار. بالنسبة لقطر فإن نصف المبلغ تقريباً قد خُصص. بالنسبة لعُمان فإن المبلغ قد خُصص بالكامل. بالنسبة للإمارات يبدو لي أن هناك اجتماعاً لكي يعاد النظر في التخصيص. المبالغ متوفرة لكن النظر سيكرس للمشاريع التي ستُخصص لها. وبالنسبة للكويت، هناك توجيه من معالي وزير الخارجية الكويتي إلى الصندوق الكويتي للبدء في إجراءات تنفيذ المبلغ الذي التزمت به الكويت.

عندما نتحدث في هذا الجانب، يجب أن نشير إلى أن مؤسسة كالبنك الدولي، أعلنت قبل يومين تقديمها منحة لليمن على مدى 3 سنوات تصل إلى 360 مليون دولار، هذه كهبة، انطلاقاً من النجاحات التي حققتها اليمن في برنامج الاصلاحات. تعرف أن الأجندة اليمنية للاصلاح تشمل كافة المجالات. للأسف فإن منظمات كالبنك الدولي والمانحين اعترفوا بالنجاحات التي تحققت، إلا أن اعلامنا في الداخل يظل يشكك ويثير المخاوف، ويرفض الاعتراف بهذه النجاحات، أنا لا أدري لمصلحة من يتم ذلك. مهما اختلفت المعارضة مع الحكومة، يجب ألا تشكك في أمور اعترف بها الآخرون، وبحيادية تامة، لأنهم (المانحون) هم من تبنوا مع الحكومة هذه الاصلاحات، واشترطوا لاستمرار الدعم نجاح هذه الاصلاحات، واليوم يقولون إن اليمن نجحت.

■ كيف تنظرون لما يجري من حديث عن صراع خليجي- خليجي في اليمن، أو سباق سعودي- إماراتي، إماراتي- كويتي...إلخ؟

- لا أعتقد أن دول الخليج حيال اليمن تفكر بهذا الأسلوب. دول الخليج بدرجات متفاوتة، حريصة على استقرار اليمن وعلى وحدة اليمن. وأنا زرت كل هذه الدول حاملاً رسائل من فخامة الرئيس، واستمعت منها. أنا. على قناعة بحرص هذه الدول على اليمن. هذه الدول لديها مخاوف تتعلق بالجوانب الأمنية، في ظاهرة حمل السلاح في اليمن، وهم في هذه القضية يشعرون أن اليمن جادة في وضع حد لذلك.

هم كدول مانحة يهمهم أن يرون برنامج الاصلاحات (يتقدم)، وهناك أيضاً تفاوت بينها في مدى القبول بالعضوية الكاملة لليمن في مجلس التعاون. نتيجة التواصل على مستوى فخامة الرئيس بقادة دول مجلس التعاون الخليجي، فإن اليمن حققت نجاحات في جميع هذه القضايا، وفيما يخص تأهيل اليمن للانضمام إلى العديد من المؤسسات والهيئات. تحققت خطوات إلى الامام فيما يخص التعاون ونظرة دول الخليج لليمن. سيظل في دول مجلس التعاون الخليجي، للأسف، أصوات مرتبطة بالماضي ولا تنظر إلى المستقبل، وهذه هي مأساة العالم العربي، ومأساة العالم الاسلامي. هناك أصوات تعي أن أمن واستقرار الجزيرة العربية لا يمكن أن يكتمل إلا بشراكة يمنية مع دول الخليج. نعمل في هذا الجانب في إطار دبلوماسية ترتكز على التواصل المستمر بين القيادة اليمنية والقيادات الخليجية.

■ فيما يخص الاتحاد الأوروبي، ما هي أجندة الحوار اليمني الأوروبي الآن؟ كان التركيز على قضايا حمل السلاح، والاصلاحات، لكن الآن طرأت قضايا بشأن حرية التعبير والأوضاع السياسية...؟

- اليمن، كما تعرف، ليست منضوية تحت مظلة الحوار الأوروبي- الخليجي ولا الأوروبي- المتوسطي. لكن لقناعة الدول الأوروبية بأهمية اليمن، وتقديرها للسياسة الخارجية اليمنية، بدأت حواراً مع اليمن، وعُقدت عدة دورات.

وكما يتم مع المانحين، حيث تعقد دورات كل ستة أشهر لتقييم مستوى الأداء والتنفيذ، تجري دورات مع الاتحاد الأوروبي، تشارك فيها مجموعة من أجهزة الدولة، بالإضافة إلى وزارةالخارجية. يتم النقاش حول الجانب الأمني، قضايا الديمقراطية، تمكين المرأة، نراجع معهم أولاً ما أنجزته اليمن، والرؤى التي تتبناها الحكومة اليمنية لكي تكون الصورة لديهم واضحة. عندما نتكلم، مثلاً، عن مشاركة المرأة، وكيف يمكن أن نحقق المزيد من المشاركة للمرأة في الانتخابات البرلمانية أو الشورووية القادمة، (نناقش) الدور الذي يمكن أن يسهم فيه الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذه المشاركة. ينطبق هذا على المجالات الأخرى.

نرد على تساؤلاتهم في بعض القضايا التي ربما تكون الصورة لديهم عنها غير مكتملة أو مشوهة نتيجة ما يقرأونه في الصحف اليمنية. ومن ثم يسمعون أيضاً ما تطلبه اليمن منهم لدعم هذه الأنشطة.

■ لنتحدث أخيراً عن موضوع النشاط الدبلوماسي اليمني تجاه اليمنيين في الخارج؟

- هناك لجنة في رئاسة الوزراء لمحاولة النظر في آليات التعامل معهم، سواء المتعلق بدور وزارة الخارجية أو دور وزارة المغتربين في الدول التي يكون فيها أعداد (معتبرة) من المغتربين اليمنيين. هذه اللجنة شكلت مجموعة لجان فرعية: لجنة تتعلق بقضية تعليم أبناء المغتربين اليمنيين، ولجنة متعلقة بقضية التأمينات الاجتماعية للمغتربين. المشكلة التي نواجهها الحقيقة ناتجة ليس المغتربين الذين يدخلون بطريقة شرعية وهو اذا تعرضوا للمضايقات والمشاكل نحن نستطيع أن نثير قضاياهم كقضايا مستحقة قانونية، ولكن المشكلة مع الذين يدخلون بطريقة غير قانونية ويتعرضون للكثير من المشاكل وحدثت حوادث مؤسفة في الفترة الأخيرة.

ولكن هذه تتطلب آليات للتعامل معها وبالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدول التي يدخل إليها اليمنيون، وأن يكون هناك الحقيقة تقدير لظروف هؤلاء المواطنين الذين يضطرون إلى الانتقال إلى بلد آخر بصورة غير شرعية. في الكثير من أنحاء العالم هناك دائماً من يدخل الدول بطريقة غير شرعية ونرى ذلك في أوروبا وأمريكا، لكن المفروض أن يكون هناك تنسيق بيننا وبين تلك الدول لإيجاد المعالجات لكي لا يتعرض المواطنون للمخاطر في بعض الحالات.

■ هناك قصور في أداء السفارات اليمنية تجاه مواطنيها ورعايها وهناك شكاوى عديدة..؟

- أنا أتابع هذه الشكاوى وأستطيع أن أقول إن بعضها فيها الصحة، لكن التي تأتي من الطلاب في الخارج، وتلام وزارة الخارجية والسفارات فيما نحن لسنا المسؤولين في الحقيقة، مسؤولياتنا أن نوزع المرتبات والمنح عندما تأتي الكشوفات وتحول من وزارة التعليم العالي ووزارة المالية، وهناك أحياناً أسماء تنزل من قبلهم ويأتي الطلاب للمطالبة بمستحقاتهم ويتظاهرون لأنها نزلت وفقاً للقواعد التي وضعتها وزارة التعليم العالي ويوجه اللوم لوزارة الخارجية في هذا الجانب.

النقطة الثانية: طبعاً في بعض الحالات التزمنا بتوجيهات مصلحة الهجرة والجوازات بالنسبة لصرف الجوازات للمواطنين وللتأخير الذي يحدث نتيجة التحقق بعد إرسال وثائقهم إلى اليمن، أيضاً تلام وزارة الخارجية ونحن لسنا في الحقيقة إلا وسطاء في ذلك.

وهناك ادعاءات غير صحيحة من بعض المغتربين للأسف تجعل من المشاكل الشخصية وسيلة لإثارتها في الصحف والاعلام وقد حققنا في كل المشاكل التي وصلتنا واتخذنا إجراءاتنا.

■ سؤال يتعلق بموضوع المرأة وتمثيل المرأة: هل وزارة الخارجية تتعامل مع المرأة بشكل غير مباشر فلا تمنح جواز سفر وفق القانون اليمني إلا باشتراطات أضافيه؟

- أعتقد أن هذه الاشياء الغيت.

■ لم تلغ.

- نحن في وزارة الخارجية من حسن الحظ نتعامل مع الجهات الرسمية، وبالتالي اذا جاءتنا رسالة رسمية أن سيدة من سيدات اليمن ستذهب في مهمة للدولة نحن نصرف الجواز دون أي اشتراطات.

■ اتحدث عن القضية ككل. قضية تهم الحكومة؟

- اذا كان هذا الكلام صحيحاً أنا أستغرب هذا وكان المفروض أن تدرج في إطار التعديلات التي عملناها للقوانين. في الخارجية عدلنا في أمور تتعلق بتقاعد المرأة وقضايا تتعلق بتنقل المرأة وزوجها. و في نفس الوقت عالجنا هذه القضايا لكي نحقق المساواة بين الرجل والمرأة. وبالتالي هذه القضايا اعتقد كان يمكن أن تثيرها اللجان التي نظرت في تصحيح هذه الأوضاع.

هل أصبح العام 1946 خلف اليمنيين فعلاً أم أنه ما يزال أمامهم؟ لقد قام التجار في ذلك العام بـ«شبه مظاهرة» إلى قصر الامام يحيى طالبين «أن يجعلهم في عداد الموظفين ليعولوا اهليهم وذويهم بعد أن (...) تعطلت أعمالهم» بسبب استيلاء الأمراء وبعض المقربين من (الإمام) على زمام الاستيراد والتجارة وتقسيمهم اليمن بينهم إلى مناطق محتكرة على تجارتهم ومصالحهم. إن ما يقوده الرئيس علي عبدالله صالح، وهو من أطول حكام العالم عمراً في اتخاذ القرار وأشدهم هجوماً (لفظياً) على ماضي بلاده السيء وسيطرةً على حاضرها الذي لا يقل سوءاً، ليس بلداً له ماض سيء وحسب، وانما أيضاً، وهذا الأخطر، بلدٌ لم يعرف أن يكون سوى نتيجة مُضاعفة لأسوأ ما مر به. ولو ألقى الرجل الأول في البلاد نظرة على وجه شعبه لرأى شيئاً أقسى من جريمة «العهد الإمامي البائد» الذي ما يزال قائماً، بصورة أو بأخرى، ولم يصبح «بائداً» قط، إلا في ما يتعلق بشخصياته.

«اللقاء المشترك» يوازي معارضة «آل الوزير».. فهل نحن مقبلون على ما يوازي انقلاب 1948؟

مرحلة «ولاية العهد» الرئاسية

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

منذ اندلاع حرب صعدة الأولى عام 2004 وحتى إعلان الرئيس صالح إنتهاء الحرب الخامسة في17 يوليو الماضي، ظلت التهمة الرسمية الرئيسية للحوثيين أنهم يحاولون إعادة الإمامة مجدداً إلى اليمن، في حين داوم قادة الأخيرين، ابتداء بالحوثي الراحل حسين ثم الحوثي المقيم عبدالملك، على نفي هذه التهمة.

والسبب وراء محورية تهمة الإمامة في حرب صعدة أنها في ظل مرحلة ترتيب بيت الحكم لمرحلة ولاية عهد موازية لمرحلة «ولاية العهد» التي أرادها الإمام يحيى لإبنه أحمد، دون أن يتمكن من تسميته خلفاً له؛ إذ تم اغتياله، فضلاً عن أن إدارة البلاد تتم الآن- في خطوطها الرئيسية- بطريقة الإمام يحيى.

التشابهات بين حكم الرئيس يحيى وحكم الإمام يحيى

يقدم الباحث أحمد قايد الصايدي في كتابه المهم «حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى بن محمد حميد الدين» إضاءة عريضة لأبرز الخطوط الرئيسية في عهد الامام الذي حكم اليمن الشمالي 30 عاماً (1918-1948) ثم خلفه ابنه أحمد في الحكم قرابة عقد ونصف حتى إعلان الجمهورية في 1962. ورغم أن الكتاب صدر في طبعته الاولى عام 1983 عن مركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء، أي بعد قرابة 5 سنوات فقط على تولي صالح سدة رئاسة الجمهورية الشمالية، إلا أنه يبدو كتاباً عن موضوع حي وراهن. إنه كتاب تاريخي مهم، لكنه لا يضيء الماضي فقط، بل وجه الحاضر أيضاً. ربما لأن الماضي مايزال حياً وشاباً وسيد الحاضر.

يرى الصايدي 3 سمات بارزة في حكم الامام يحيى: «الفردية المطلقة والجمود والعزلة» (صـ40). ويقول إنه (الامام يحيى) «انتهج (...) تجاه القوى الاجتماعية المختلفة والمناطق المختلفة -سياسة توازن استهدفت تثبيت مكانته، وجعله باستمرار مركز الدائرة، والحكم بين جميع القوى. فأوجد موازين قوى في أوساط القبائل بين قبيلة وقبيلة، كما ضمّن القبيلة ذاتها بإبراز بيوتات مشيخية منافسة للبيوتات الرئيسية». يتابع : «وسلّط المناطق الشمالية ذات البناء القبلي المتماسك على المناطق الجنوبية الزراعية من اليمن المستقل، جاعلاً من الأولى أدوات لحكمه ومن الثانية مصدراً لتمويل سلطته، وأوجد كذلك توازناً من نوع آخر بين الأسر الحاكمة من القضاة ومن السادة». ويضيف: «كما لجأ إلى أخذ رهائن- في ما يعرف بنظام الرهائن- من شيوخ وأعيان البلاد الذين يخشى معارضتهم له...» (42-43).

أين الفارق بين الحكمين، حكم الإمام يحيى وحكم الرئيس صالح؟ إن الاختلاف بينهما- على ضوء الفقرات السابقة- لا يبرز سوى من ناحيتين، في الأغلب: الأولى، هوية الأسر الحاكمة التي تختلف الآن عنها في عهد الإمام يحيى، إذ أصبحت أسر قبلية مشيخية عسكرية (أسرة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر مثلاً). والثانية، أن نظام الرهائن ما يزال قائماً، بصورة أو بأخرى، والاختلاف الوحيد المهم -كما يبدو لي- هو أن هذا النظام المضاد لفكرة «الدولة» وعدالة القانون كان يستهدف أبناء المشائخ في عهد الإمام يحيى (ثم إبنه أحمد)، وأصبح - في عهد الرئيس صالح- يستهدف عامة الشعب اليمني بعد أن استولى تحالف العسكري مع شيخ القبيلة والشيخ الديني على الحكم (معروف أن أجهزة الضبط والسجون في اليمن تأخذ بنظام الرهائن، إذ يتم اعتقال شخص ما بدلاً عن أخيه أو إبنه، الخ..، حتى حضور الشخص المطلوب).

لم يسع الإمام يحيى لبناء «دولة» وإن بالمفهوم البدائي الذي كان العثمانيون قد جلبوه معهم إلى اليمن. وبالمثل، فقد شهد عهد الرئيس صالح تدهوراً ضارياً لحلم بناء دولة يمنية تتمتع بقانون سيد ومحترم من جميع الأطراف، بل إن المكتسبات البسيطة والقليلة التي تحققت بهذا الشأن في الشمال والجنوب بوجه خاص قد تعرضت للتدمير وبشكل ممنهج تقريباً.

لقد ورث الإمام يحيى «عن الأتراك بعض الأساليب الإدارية، ولكنه لم يحاول تطويرها، بل إن أسلوبه الفردي وتدخله في كل القضايا مهما صغرت- حتى في قضايا المشاحنات الشخصية في المناطق النائية- قد أدى إلى تعطيل فعاليتها». يتابع الصايدي: «كما أدى بخله الشديد إلى تقرير مرتبات لموظفي الجهاز الإداري البسيط ولموظفي القضاء لا تفي باحتياجاتهم الضرورية، الأمر الذي أعطى لهم ذريعة للرشوة، وسبّب فساداً إدارياً

● الرئيس صالح

● الإمام يحيى

متزايداً بتزايد متطلبات المعيشة. وقد كان من نتائج ذلك، خاصة في مجال القضاء، أن تحول الكثير من القضاة عن مهمتهم في حل الخصومات وفك المنازعات إلى عناصر تحريض، يختلقون المنازعات ليرتزقوا منها» (40). لطالما سمعت أشخاصاً، يتحدثون عن «كرم» الرئيس صالح، إلا أن هذا «الكرم» يستند، دوماً، إلى الخزينة العامة. والمسألة، حين تتعلق برئيس أو مسئول أقل درجة تتحرك يده طليقة داخل خزينة «الدولة» دون محاسبة، لا تعود مسألة كرم أو بخل قدرما تصبح فساداً. إن بنية «الدولة» على مستوى سلطاتها الثلاث، فضلاً عن الثقافة التي تم تكريسها، قد تعرضت للتدمير والإفساد العميقين، دون أن يكون الأمر محصوراً على جهاز بعينه.

كتاب الباحث الصايدي غني بالخطوط العريضة التي يرصدها في حكم الإمام يحيى وتجد ما يوازيها في الحكم الحالي، وأبرزها تلك المتعلقة بغياب دولة المؤسسات والقانون في أبسط صورها. ففيما يخص الجيش والأمن مثلاً، يذكر الصايدي أن الإمام اعتمد «على القبائل كقوة أمنية في المناطق، دون أن يسعى إلى إيجاد أجهزة شرطة حديثة» (41)، وهذه حالة لا تبدو غائبة أو بعيدة عما تشهده البلاد اليوم، حيث تنحسر سلطة «الدولة» عن أغلب المناطق القبلية، في الشمال تحديداً، ويتولى الرئيس غالباً التدخل في المشاكل المتعلقة بالنزاعات القبلية- القبلية أو القبلية- الحكومية أو سواها عبر الإتصال التلفوني الشخصي بالمشائخ لضبط مطلوبين مثلاً. وفيما ينحسر حضور «الدولة» في العديد من المناطق القبلية الشمالية تحديداً، يأتي حضورها في المناطق الوسطى والجنوبية والشرقية، في أحيان كثيرة، كقوة غاشمة ضد القانون والناس والحقوق العامة والخاصة. ولا يبتعد هذا كثيراً عن توجه الإمام يحيى الذي اشترط على العثمانيين- خلال تفاوضه مع وفد الحكومة التركية عام 1906 على الصلح- إعفاء القبائل الأشد شراسة في القتال وهي «قبائل حاشد وخولان والحدأ وأرحب (...) من الضرائب» (33).

في مجال التعليم، يورد الكتاب أن «إيجاد تعليم عالٍ في البلاد يتعارض مع طبيعة حكم الامام يحيى، وذلك لأنه يقود إلى نشوء أفكار متطورة ويعزز الاتجاه نحو التغيير، لهذا فقد بقيت الكتاتيب- التي يدرّس فيها مدرسون قرويون أنصاف أميين أطفال القرية مبادئ القراءة والكتابة، بغرض قراءة القرآن- هي أساس التعليم، ولم يحاول الإمام أن يضع سياسة تعليمية تتناسب مع عهد الاستقلال، بل على العكس من ذلك، فقد اختفت في أيامه المدارس القليلة التي أقامها الأتراك» (42).

لقد داومت أيديولوجيا الثورة الجمهورية على هجاء ماتصفه بـ«العهد الإمامي البائد» باعتباره عهداً ضد التعليم، إلا أن هذا لم يبتعد عن التنديد الجمهوري بنظام الرهائن الذي ألصق بحكم الائمة قبل الثورة، رغم أن السجون اليمنية، القانونية وغير القانونية، تعج بالمعتقلين المأخوذين كرهائن. فالعملية التعليمية، إضافة إلى المناهج، في المدارس والجامعات اليمنية لا تقوم بمهمة مكافحة الجهل والأمية قدرما تصب أهدافها في إنتاج جهلة وإرهابيين، مكتفية بتعليم اليمنيين مبادئ القراءة والكتابة على ما كانت مهمة الكتاتيب في النصف الأول من القرن العشرين. لقد تحولت المدارس والجامعات إلى ثكنات أمنية تخلو من أي نشاط بحثي محترم باستثناء نشاط التقارير الأمنية حول تحركات الطالبات والطلاب وبعض المدرسين الذين لا يحملون بطائق خاصة بأجهزة أمنية.

حركة الاقتصاد والتجارة البسيطة، أيضاً، لا تختلف في خطوطها الرئيسية اليوم عنها في عهد الإمام يحيى. يقول الصايدي: «لما أراد بعض التجار أن يقوموا باستيراد بعض المواد... وجدوا أن بعض الموظفين والأمراء قد نزلوا الميدان واستولوا على زمام التجارة وقسموا اليمن بينهم إلى مناطق يحتكرون فيها تجارتهم ويضايقون صغار التجار الذين لم يستطيعوا الثبات أمام هؤلاء التجار الجدد المؤيدين بالسلطان والصولجان...». لقد دفع هذا الوضع، الذي لا يفترق كثيراً عن الوضع الحالي، التجار إلى القيام بـ«شبه مظاهرة» إذ «توجهوا إلى قصر جلالة الامام وطلبوا من جلالته أن يجعلهم في عداد الموظفين ليعولوا أهليهم وذويهم بعد أن كفت أيديهم وتعطلت أعمالهم وباتوا لا يجدون سبيلاً إلى العيش» (114).

لقد طوى التاريخ عهد الإمام يحيى دون أن يحفظ له «أي انجاز يمكن تسجيله له باستثناء توحيد الأجزاء المختلفة تحت حكمه، حتى أنه ليذهب البعض -عن حق- إلى أن فترة حكمه كانت من الناحية الحضارية أسوأ من الحكم التركي بكثير» (43). وسيكون من المؤسف أن يطوي التاريخ عهد رئيس حظي بفرصة الحكم في مرحلة ما بعد الحداثة العالمية ولطالما عُرف بالذكاء والدهاء مثل صالح دون أن يكون في سجله سوى «إنجازين» وحيدين: «وحدة حرب 94» ضد الجنوب وحرب صعدة ضد الهاشميين وبعض قبائل بكيل والمذهب الزيدي عموماً. وهاتان الحربان من تداعيات حركة التوريث الجارية التي قد تشهد صدامات دامية في العاصمة وبقية المحافظات وتملاء سجون البلاد ومجهولها باليمنيين.

«اللقاء المشترك» يوازي معارضة «آل الوزير» قبل 48

إنها مرحلة «ولاية العهد» بحذافيرها، مع الفارق المهم في أن الرئيس صالح نجح في ما فشل فيه الإمام يحيى وهو الترتيب المتقن. ولا تختلف المعارضة التي قويت في عهد الإمام يحيى بعد انضمام شركاء الحكم المقصيين إليها كـ«آل الوزير» والعديد من الأسر الأخرى الفاعلة، عن المعارضة الحالية المتمثلة في «اللقاء المشترك» الذي وصفته «الشموع»- قبل أسبوعين- بـ«القوة الوطنية الرائعة» في معرض دفاعها المتواصل عنه مؤخراً. ولا يبدو دفاع الصحف، التي يحسبها البعض على اللواء علي محسن الأحمر، عن «اللقاء المشترك» مستغرباً البتة.

فالجبهة الرافضة لقرار إنهاء حرب صعدة، التي اندلعت أصلاً في سياق الصراع الذي خلقته «ولاية العهد» الجديدة، تقود «المشترك» عملياً وتقرر أجندته، وهي غير معنية مطلقاً بقضية «المواطنة» والحقوق والحريات، وحين تكترث لبعض هوامش الانتهاكات فإنما لـ«رشوة» الأطراف الأخرى في التكتل المعارض (كالحزب الاشتراكي ثم الناصري) اللذين يبدو انهما يجهلان ما ينتظرهما في هذا الصراع على هامش «ولاية العهد» الجمهوري. لقد انتقل «آل الوزير» وبقية الشركاء المتضررين إلى المعارضة لا كأطراف بل كزعماء وهو ما حدث في اللقاء المشترك. وبعد انقلاب 1948، تجاهل الإمام الجديد عبدالله الوزير «الدستور» الذي قدمته له المعارضة وبدأ في إقصاء شركائه في ذلك الانقلاب أو تحديد مهامهم في أفضل الأحوال. ولو امتد به العمر في الإمامة -في تقديري- لتعرض شركاؤه في معارضة 1948لما تعرض له شركاء «ثورة» سبتمبر 1962 الذين تم تصفيتهم في إنقلاب نوفمبر 1967 وأحداث أغسطس 1968 إنتهاء بالعام 1970. وكان هؤلاء المقصيون محسوبين، بشكل أو بآخر، كقوى «مستنيرة»، وللمنطقة في الواقع دورها الأساسي.

بحسب الصايدي، فقد «تكونت المعارضة ضد حكم الإمام يحيى، من قوى متباينة (كبار السادة والقضاة وبعض المشايخ، وكبار ملاك الأرض والتجار والمستنيرين)، وأسهمت فيها قوى خارجية كالاخوان المسلمين وأفراد البعثة العسكرية العراقية» (238). وكانت هذه القوى باستثناء بعض المثقفين المستنيرين، ضد «ولاية العهد» فقط التي بدأت في إقصائهم من الحكم وشبكة المصالح القائمة حوله. إذ أن عبدالله الوزير كان- وفقاً لمؤرخين عديدين- أكثر محافظة من الإمام يحيى الذي اصطدم بقبيلة حاشد، لأسباب يضع البعض على رأسها إلزامه القبيلة المحاربة بإعطاء حق المرأة في الورث، وفقاً لـ«الشريعة». لم يكن لدى الشركاء المقصيين من دائرة حكم الإمام يحيى، والذين تحولوا عقب ذلك إلى قيادة المعارضة السلمية، أي مشروع يتعلق بالمواطنة والمدنية والتحديث. وهو أمر لايبدو «اللقاء المشترك» بعيداً عنه.

داهم الوقت ونجل الإمام يحيى (أحمد) الإمام الوزير وهو -على الأرجح- متلبّس بنوايا إقصاء شركائه في المعارضة بعد نجاح إنقلاب 1948 وتوليه الإمامة. لم تواته الفرصة التي وأتت القوى القبلية والدينية الشمالية غالباً مع بعض العسكر وبعض الأسر التعزية (أقصيت لاحقاً- النعمان مثلاً) حين انقضت على شركائها من القوى «المستنيرة» وبعض القوى الأخرى في «ثورة» سبتمبر 1962. وبدأت في افتراسهم خلال مرحلة الإنقلاب عليهم و«ثورتهم السبتمبرية»، بلجوء التحالف المشيخي -البعثي المتصارع مع السلال إلى السعودية عام 1965، حيث وقعوا على «وثيقة الطائف» التي استهدفت تغيير الصيغة «الجمهورية» لنظام «ثورة» سبتمبر، حسب مذكرات الشيخ سنان أبو لحوم. وقد ألقت تلك الوثيقة وتحالفاتها ظلالها على التاريخ اليمني الجمهوري كله حتى الآن.

لا تختلف مرحلة «ولاية العهد» الراهنة عن مرحلة «ولاية العهد» في حقبة الإمام يحيى، بما في ذلك استخدام ورقة المعتقلين في التفاوضات حول الانتخابات، أحد الترتيبات السياسية في مرحلة «ولاية العهد» الحالية. وهي ورقة توازي- كثيراً- ورقة «الرهائن» التي استخدمت في «العهد الإمامي البائد» للضغط على القوى القبلية والمعارضين «السلميين». وستظل حاجة القوى المحافظة والمعارضة لـ«ولاية العهد» الحالية، لـ«اللقاء المشترك» كبيرة، خصوصاً في هذه المرحلة التي وصل فيها الرئيس صالح إلى أقوى لحظاته في الحكم، وهو ما بدا واضحاً في قرار إنهاء حرب صعدة الذي لم يعد فيه إلى شركائه في الحرب (والحكم تبعاً لذلك). وقد تجنب الرئيس، عبر المؤتمر الذي اتخذ قراراً منفرداً في قضية التعديلات، تجنب إيصال «المشترك» إلى نقطة الإنشقاق الداخلي، لأنه ما يزال بحاجته أيضاً، إذ سيفتح عليه انفجار «المشترك» داخلياً أبواباً ليس مستعداً لها ولا بصددها الآن، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الحزب الاشتراكي والناصري والبقية سيخرجون من هذا الصراع خاسرين، وليس أمامهم الآن سوى الانضمام إلى قضايا الناس داخل المعتقلات وخارجها. وحتى لو افترضنا جدلاً أن «المشترك» سينقلب على الرئيس وترتيباته ويستولي على الحكم، فإن الاشتراكي والناصري سينضمان إلى طابور الشركاء المقصيين على غرار شركاء الإمام الوزير في المعارضة عقب انقلاب 1948 ثم شركاء «ثورة» 1962 الذين لم يكونوا يستندون إلى سلاح كافٍ وعصبيات قبلية شديدة ومتحالفة مع السعودية.

الرئيس مخاطباً اللقاء المشترك: لا ينبغي لكم الاصطفاف مع الخارجين على الدستور

الأخوة/ رئيس واعضاء المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تعلمون بأنه ونظراً لمقتضيات المصلحة الوطنية فإن الحوار والتشاور قد استمر أكثر من عام وشهرين تقريباً حول كل ما يخص الجوانب السياسية المتعددة ومنها ما يتعلق بالتعديلات الدستورية وتعديل قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والحفاظ على السلم الاجتماعي والوقوف ضد عناصر التمرد والفتنة في بعض مديريات محافظة صعدة وكذا العناصر الانفصالية الخارجة على الدستور والقانون والساعية إلى الإضرار بالوحدة الوطنية واثارة الشغب والفوضى في بعض المحافظات الجنوبية وباعتبار أن المعارضة هي جزء لايتجزأ من مكونات النظام السياسي وعليها أن تمارس دورها في إطار الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وأحترام قواعد الممارسة الديمقراطية التعددية التي تقضي بأن تحترم الإقلية حق الاغلبية في الاضطلاع بمسؤولياتها في إدارة شؤون الدولة ووفقاً للبرنامج الذي نالت بموجبه ثقة الشعب.

وبذلك فإن المعارضة لا ينبغي لها الإصطفاف إلى جانب الخارجين على الدستور والنظام والقانون ومن يسعون إلى الاضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والاستقرار والسلم الاجتماعي والمصلحة الوطنية العامة، كما لا ينبغي لها بأي حال أن تسعى إلى عرقلة مسيرة التنمية وتعطيل الحياة السياسية أو تعكير صفوها وتحت أي مبرر كان.

وحيث ظلت وللاسف بعض الاطراف في احزاب اللقاء المشترك ونكاية بالنظام على تواصل مستمر مع العناصر المتمردة وتقديم الدعم السياسي والاعلامي والمادي لها وايصال المعلومات اليها والتي كان من نتائجها إلحاق الضرر بالمواطنين وافراد القوات المسلحة والأمن بالاضافة إلى مناصرة العناصر الانفصالية الخارجة على الدستور والنظام والقانون بل والمشاركة في بعض فعالياتها ودون تقدير للنتائج ومايترتب على ذلك من ضرر على مصلحة الوطن ووحدته.

لقد اكدنا مراراً وما نزال الحرص على مشاركة الجميع في مسيرة بناء الوطن باعتبار أن ذلك مسؤولية الجميع دون استثناء وتم اقناع الاخوة في الحكومة وقيادة المؤتمر الشعبي العام على ضرورة الحوار وتقديم التنازلات والمرونة وبما يكفل تحقيق التوافق سواء حول التعديلات الدستورية أو تعديل قانون الانتخابات أو تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وحيث لا توجد أي نوايا مسبقة لإقصاء أي طرف من المشاركة في الحياة السياسية فالوطن يتسع للجميع، ولكن مع الاستمرار في سياسة المماطلة حول موضوع اجراء التعديلات في قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات كان لابد لمجلس النواب أن يضطلع بدوره ومسؤولياته الوطنية خاصة وأن المواعيد الدستورية والقانونية للبدء في اجراءات التحضير للاستحقاق الديمقراطي الكبير (الانتخابات النيابية) قد أزفت وأصبح من الضرورة الالتزام بها وبما يكفل اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ودون أي تأخير وهذا ما يجب أحترامه من قبل الجميع.

ومع ذلك ونظراً لما تقتضية المصلحة الوطنية فإنه يمكن استيعاب كافة ما تم الاتفاق عليه في موضوع التعديلات في قانون الانتخابات في اللائحة التنفيذية للقانون وفي الأدلة الارشادية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات.

أما فيما يتعلق بموضوع المسجونين على ذمة أحداث الفوضى والشغب ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء الوطن والإضرار بالوحدة الوطنية، فإن عليكم تقديم كشوفات بأسماء المطلوب الافراج عنهم وسوف يتم النظر فيها والتوجيه بالافراج فوراً عمن كانوا محتجزين لأسباب غير جنائية أما من كانت قضاياهم منظورة أمام القضاء لاتهامهم بارتكاب اعمال تخريبية وجنائية، ترتب عليها ازهاق الارواح وتخريب الممتلكات العامة والخاصة كما حدث في الهاشمي والحبيلين بردفان وساحة العروض بعدن، فإن أمرهم يترك للقضاء وحيث لا ينبغي التدخل في شؤونه أو التأثير على سير العدالة.

ان الاستمرار في اللجوء إلى أساليب التعطيل ووضع الاشتراطات المستحيلة وافتعال الأزمات لا تؤدي سوى إلى تعكير صفو الحياة السياسية ولا تحقق التفاهم والوفاق المنشود حول كل ما يهم الوطن ومستقبله.

ولهذا فإننا نتطلع بأن يتفهم الأخوة في قيادة أحزاب اللقاء المشترك مجمل كل تلك الحقائق واستيعابها بروح المسؤولية الوطنية بعيداً عن أي تعصب أو مساومات غير مشروعة خارج إطار الدستور والقوانين النافذة.. وأن يعمل الجميع على كل ما من شأنه المشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية القادمة التي سوف تجرى في موعدها المحدد وخوض هذا الاستحقاق الديمقراطي الكبير لما فيه تعزيز النهج الديمقراطي وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة على الساحة الوطنية.

سائلين الله أن يوفق الجميع لما فيه خير الوطن وخدمة مصالحه..

بسم الله الرحمن الرحمن (ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب) صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

2008/8/26

سبأ باعوم

(تتمة الصفحة الأولى)

وخطيرة منها داء السكري وارتفاع ضغط الدم وانسداد شرايين القلب، وخضوعه لعملية القلب المفتوح (قبل عامين)، ومعاناته جراء القصور في وظائف الكلى.

وأضافت: «إنه يقبع في ظلمات زنازين (الأمن السياسي) دون (أن) توفر (له) أدنى رعاية صحية».

وإذ أشارت إلى أنها تخاطب الأمين العام نيابة عن أسرتها وأسر رفاقه المعتقلين السياسيين، ناشدت بان كي مون التدخل لوقف الانتهاكات الانسانية الصارخة والاعتقالات والمحاكمات غير الشرعية التي تستهدفهم.

الرئيس يشكل

(تتمة الصفحة الأولى)

التعديلات الانتخابية المتفق عليها بين السلطة والمشترك، والتزام المشترك بتقديم أسماء مرشحين للجنة العليا للانتخابات بعد تنفيذ البندين الأولين.

استمع الرئيس لليدومي ظهر أمس، ثم طلب من مساعدية رسالة معدة سلفاً وجهها للمعارضة، للتوقيع عليها. حمل اليدومي رسالة الرئيس إلى زملائه في المشترك، الذين اجتمعوا مساء أمس للرد عليها.

وحسب مصدر خاص، فإن المشترك قرر الرد على رسالة الرئيس في رسالة مضادة ستعلن غداً. المصدر نبه إلى أن رسالة المعارضة تتوخى هدفين: الأول بروتوكولي يراعي موقع الرئيس ويوضح موقف المعارضة من المطالب التي تضمنتها رسالته؛ والثاني إعلامي يستهدف الرأي العام المحلي والخارجي لإيضاح الحقائق والرد على الحملات الرسمية التي تشوه مواقف المشترك.

وشهدت الأيام الماضية اتصالات مكثفة بين الرئيس والمشترك عبر قناة محمد اليدومي القيادي الاصلاحي البارز. وحسب المصادر فإن الرئيس علي عبدالله صالح دعا اليدومي قبل ظهر الجمعة للصلاة في جامع دار الرئاسة، وهناك أصغى اليدومي إلى خطبة الجمعة التي حرص صاحبها على تذكير المصلين بمبدأ طاعة ولي الأمر، وقد غادر اليدومي دار الرئاسة بوصفه وسيطاً يحمل «رسالة سلام» من الرئيس إلى المعارضة.

في اليوم التالي التقى المعارضون للاستماع إلى «الوسيط المعارض». أبلغهم اليدومي أن الرئيس حريص على مشاركة المشترك، وأن هناك متسعاً لتفادي القطيعة، يتمثل بتقديم مرشح عن الاشتراكي للمشاركة في تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات الجديدة، على أن يتم استيعاب مطالب المعارضة بشأن قانون الانتخابات في اللائحة التنفيذية للقانون.

وطبق مصادر المعارضة فإن اليدومي لم يكن مرتاحاً لتمثيل دور الوسيط بين السلطة وبين المشترك، خصوصاً وأنه من أبرز قياداته. وهو استمع لملاحظات من قيادات في المشترك صباح أول أمس الاثنين ترفض استدراجه لمهمة وساطة رغماً عنه. وقد اجمع المشاركون في اجتماع المجلس الأعلى للمشترك صباح الاثنين على أن اليدومي لن يلعب دور (الوسيط)، وسيقوم بإيصال موقف المعارضة الذي تبلور في 3 نقاط، إلى الرئيس صالح ظهر اليوم التالي (أمس الثلاثاء).

يشار إلى أن الرئيس طلب من اليدومي إقناع قيادة الاشتراكي بتقديم مرشحين اثنين عن الاشتراكي ليتم استيعاب أحدهما في تشكيلة اللجنة العليا.

ومعلوم أن قائمة المرشحين للجنة العليا للانتخابات لم تتضمن أسماء مرشحي المشترك، بل أسماء أعضاء المشترك السابقين في اللجنة وهم عبدالله الأكوع وعبدالله دحان وسيف محمد صالح.

وكان الإصلاح قدم مرشحين آخرين لعضوية اللجنة الجديدة هما محمد السعدي وابراهيم الحائر، في حين رشح الناصري اثنين من كوادره القيادية هما عبده غالب وعبدالرشيد عبدالحافظ، والاثنان مدرسان جامعيان. ورفض الاشتراكي بحث أسماء مرشحيه قبل إطلاق المعتقلين.

وأكدت مصادر في المشترك ما نشرته «النداء» في العدد الماضي من أن تقديم الاصلاح مرشحين جديدين بدلاً من الأكوع والشرعبي أثار استياء شديداً في دوائر السلطة التي كانت تفضل الأكوع كمرشح توافقي لرئاسة اللجنة العليا طبق قاعدة أربعة معارضين في اللجنة بينهم الرئيس، وخمسة من المؤتمر وحلفائه.

وأثنى قيادي رفيع في الاشتراكي على مواقف اليدومي التي أعلنها خلال اجتماعات المجلس الأعلى للمشترك. ونقل إلى «النداء» ما وصفه بتشديد اليدومي على أولوية تماسك المشترك، باعتباره الخيار الذي لابديل عنه.

إلى ذلك اعتذر الأعضاء الثلاثة المعارضين الذين ضمتهم تشكيلة اللجنة العليا عن قبول القرار الرئاسي لأنه لا يساعد على التفاهم والوفاق.

علي السعدي

(تتمة الصفحة الأولى)

وإذ اعتبر ما يجري في الجنوب شيئاً مروعاً، تمنى أن يقف الجميع في الشمال وفي الجنوب من أجل «الضغط على النظام للاعتراف بالقضية الجنوبية».

وكان مجلس تنسيق المتقاعدين العسكريين والأمنيين أقر الأسبوع الماضي إقامة فعاليات مهرجانية في المحافظات الجنوبية والشرقية «في يوم عيد القوات المسلحة الجنوبية» الذي يصادف الأول من سبتمبر.

وقال بيان صادر عن المجلس إن الفعاليات ستقام يوم الخميس 28 أغسطس لأن الأول من سبتمبر يصادف أول أيام رمضان. وكلف فروعه في محافظات الجنوب بالتنسيق مع: «جميع هيئات الحراك الجنوبي لإحياء هذه الفعالية الغالية». وسبق لمجلس تنسيق المتقاعدين أن أحيا العام الماضي هذه المناسبة التي كان معمولاً بها في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، وذلك في ذروة تصاعد الحراك الجنوبي.

وشهدت الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية انحساراً بدءاً من مطلع إبريل الماضي، بعدما اعتقلت السلطات عدداً من الناشطين الجنوبيين أبرزهم حسن باعوم، ونفذت خطة انتشار أمني وعسكري شلت حركة الاحتجاجات في العديد من المحافظات الجنوبية.

وبشأن فرص نجاح فعاليات غد الخميس، قال السعدي لـ«النداء» إن الاعداد لها كان جيداً ومبكراً، ولذلك فإنه يتوقع لها النجاح. قبل أن يستدرك بلفت الانتباه إلى أن الاجراءات القمعية للسلطة قد تحول دون تجمع المواطنين.

باحثون يؤكدون

(تتمة الصفحة الأولى)

سجلات الناخبين الأمر الذي يحد من تسجيل من لم يبلغوا السن القانونية وكذا عدم تكرار التسجيل في أكثر من دائرة انتخابية، ويقتضي أيضا أن تحدد المواطن الانتخابية للناخب بموطنين فقط هما محل إقامة عائلته أو محل إقامته الدائمة، وإسقاط مكان العمل كموطن انتخابي".

وقدم عبدالجليل الصوفي، المدرس في جامعة ذمار، في الندوة عرضاً لتقسيم الدوائر الانتخابية وتأثيرها على نتائج الانتخابات البرلمانية كنموذج، في ورقته التي رأى فيها أن موضوع تحديد الدوائر الانتخابية والدوائر المحلية والمركز الانتخابي من الموضوعات المهمة في العمليات الانتخابية بشكل عام، رغم عدم حصولها على الاهتمام الكافي من قبل الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة والعاملة على الانتخابات والرقابة عليها.

ورأى الصوفي أن الأحزاب السياسية تتعامل مع الانتخابات كتكتيك مرحلي دون رؤية استراتيجية.

واعتمد الصوفي أولا قياس الفرق بين النسبة المئوية للمقاعد لكل حزب من إجمالي مقاعد البرلمان والنسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها الحزب نفسه من إجمالي الأصوات التي ذهبت بالكامل إلى صناديق الاقتراع.

ثم اعتمد الصوفي طريقة أخرى في دراسته تتضمن الإشارة إلى تخطيط الدوائر الانتخابية وتعيين حدودها بطريقة غير علمية، بحيث أصبحت تلك الدائرة تعاني من تشوهات كبيرة في حدودها. وعرض خلال ذلك حالتين لشكل دائرتين انتخابيتين، هما الدائرة 242 في حرف سفيان بمحافظة عمران، التي وصف شكلها بالشكل الخرافي، والدائرة 43 في محافظة تعز التي قال إن مراكزها متباعدة ولا تصلح لتكون دائرة انتخابية.

وفي الندوة حذر محمد المخلافي -رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان- الأحزاب السياسية من الاستمرار في الأزمات السياسية والجهوية. مطالبا إياها بالتوافق من أجل ساحة سياسية خالية من الأزمات، وإصلاح النظام الانتخابي لضمان نزاهة وديمقراطية الانتخابات التي هي صمام أمان العملية الانتخابية.

وقال المخلافي إن "المدخل الأساسي لتوفير النزاهة في العملية الانتخابية يبدأ بسلامة ونزاهة السجل الانتخابي الذي يعد أساسا لكل عملية انتخابية وهو مصدر الثقة بالعملية الانتخابية ونتائجها". معلنا نية المرصد القيام بدراسة حالة السجل الانتخابي إلى جانب الرقابة على عملية القيد والتسجيل القادمة، وطرح الرؤى المختلفة بشأن حالة السجل ووضعه قانونيا، ودراسة حالة السجل الانتخابي ووضعه قانونيا وعمليا وطرحها على المعنيين الأحزاب السياسية واللجنة العليا للانتخابات.

وتبدأ اليوم في صنعاء الدورة التدريبية لمتدربين من أمانة العاصمة ومحافظتي مأرب والجوف ضمن الدورات التي ينظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان في المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ مشروع الرقابة على الانتخابات الذي ينفذه المرصد بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة المستقبل.

ويتلقى المتدربون خلال الدورات التي تنفذ لمتدربين من جميع المحافظات لتغطية كافة الدوائر الانتخابية في الجمهورية، وتستمر حتى نهاية أغسطس الجاري، تدريبات حول المعايير الدولية والتشريعات المحلية المنظمة للانتخابات، وأهداف رصد ومراقبة الانتخابات المقبلة التي من المقرر أن يكون المرصد اليمني لحقوق الإنسان أحد المراقبين فيها.

ويتضمن مشروع الرقابة على الانتخابات إعداد دراسة حول وضع السجل الانتخابي، وما يتطلبه من إصلاحات وتعديلات لتنقيته من كل ما يشوبه من اختلالات، وهي الدراسة التي سيتم الانتهاء منها وتقديمها خلال الفترة القادمة.

كما يتضمن المشروع دورات تدريبية للإعلاميين وتقديم دراسات أخرى حول وضع المرأة في العملية الانتخابية، ومشاركتها السياسية، وذلك من خلال اللقاءات مع الأحزاب السياسية، والندوات التي سيتم من خلالها تشجيع النساء على الاندماج في العملية السياسية والانتخابية، وحث الأحزاب على تقديمهن في فعالياتها السياسية وتمكينهن من العمل السياسي والجماهيري وخوض الانتخابات والترشح للمقاعد البرلمانية.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

ألف مبروك
أجمل التهاني والتبريكات
للشاب
محمود محمد سعيد البكاري
بمناسبة دخوله القفص
الذهبي الف مبروك
المهنئون:
حمدي البكاري وجميع
الأهل والاصدقاء.

مبارك «مستشار وعبدالله»
احتفل
الدكتور عبدالرحمن عبدالله شمسان بزفاف
نجليه:
مستشار وعبدالله
وفي هذه المناسب البهيجة نتقدم للعريسين
بأحر التهاني واجمل التبريكات، متمين لهما
ولعروسيهما حياة سعيدة.
محمد عبدالله الحاج
د. عبده أحمد صالح

توفيق الخامري - رجل الأعمال لـ«النداء»:

يجب أن يفهم بعض المسؤولين أنهم في مواقعهم يمثلون الجمهورية اليمنية وليس قبائلهم

● الخامري

تصدر اسم توفيق الخامري، رجل الأعمال اليمني المعروف، صفحات الصحف اليمنية، مؤخراً، بعد قيام مجموعة رجال يرتدون ملابس عسكرية نظامية باختطاف نجله عمر (17 سنة) من قلب العاصمة صنعاء في يوليو الماضي.

صدرت توجيهات رئاسية بضبط الجناة وتحرير «الرهينة»، لكن تلك التوجيهات ظلت معلقة في الهواء، لعدم جدية الأجهزة المختصة، في العاصمة ومحافظة صنعاء، في تنفيذها.

يستثمر الخامري في مجالات عديدة، بينها السياحة، إذ يملك واحداً من أشهر فنادق العاصمة، حيث التقته «النداء» صباح الإثنين. وقد حرص خلال اللقاء على التوكيد بأنه متفائل. وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهها للحكومة والأجهزة الأمنية، وللمسؤولين في السلطة المحلية بمحافظة صنعاء وخولان، إلاّ أنه شدَّد على ثقته بحكمة الرئيس علي عبدالله صالح، شاكراً له وقوفه معه في محنة اختطاف نجله، آملاً أن تسارع الأجهزة المعنية إلى إعمال توجيهات الرئيس، منعاً لأية تداعيات سلبية.

وفي هذا اللقاء تطرق الخامري، الذي يشغل موقع نائب رئيس المجلس اليمني لرجال الأعمال، إلى البيئة الصعبة التي يعمل فيها القطاع الخاص، مشيراً إلى تجاهل الحكومة الكثير من المعالجات التي يقترحها مجلس رجال الأعمال وغيره من التجمعات الاقتصادية المحلية.

وبشأن الاستثمار السياحي، لفت إلى الخسائر الجسيمة التي يتكبدها القطاع السياحي، والفرص الضائعة على اليمن جراء غياب رؤية وطنية واضحة لاستغلال الامكانات السياحية الغنية لليمن.

■ حوار: بشير السيد

مهربو المواد النفطية صاروا من المقربين، ويعتبرون حمران عيون

■ مضى على وجودي هنا (فندق رمادة حدة) 10 دقائق ولم الحظ وجود أجانب، على ما يبدو فإن الموسم السياحي مضروب؟

– القطاع السياحي في بلادنا يمر بظروف صعبة جداً بسبب الارهاب والاختطافات المستمرة. بالنسبة لنا في «الشركة اليمنية للفنادق والاستثمار» خسرنا خلال السنوات الماضية 13 مليون دولار وممكن تصل الخسائر في العام القادم إلى 17 مليون دولار لأسباب خارجة عن ارادتنا.

الدولة خسرت مئات الملايين من الدولارات ونحن أيضاً خسرنا. حتى أننا في بعض الأوقات نفكر بتغيير نشاطنا السياحي.

■ صدر تقرير عن مؤسسة التمويل الدولية ينتقد البيئة السلبية للأعمال في اليمن، ويشير إلى سلبية القطاع الخاص نفسه. ما رأيك؟

– القرارات الدولية تعتمد على معلومات واجتهادات وما ينشر في الصحافة والاعلام. يوجد قطاع خاص بناء ينشئ المصانع والمؤسسات ويمتص البطالة. أعتقد أن نسبة الفشل في القطاع الخاص أقل، ولكن عندنا يوجد قطاع خاص متسرع، يستغل قوت الناس ويهتم بالربح السريع، وتجار نفوذ لا يهمهم إلا الربح، عندهم تغطية وعندهم مافيا كبيرة، وأصبح مهربو المواد النفطية والمواد الأخرى من المقربين (إلى السلطة) الآن. من يقوم بتهريب هذه المواد ويخسّر الدولة مبالغ كبيرة يعتبر «أحمر عين» ومن المقربين. الأزمة أزمة قيم، حالياً نلاحظ أزمة ديزل، بترول، وأزمة غاز. الدولة لم تعط لها اهتماماً ولم تكلف، مختصين موثوقين لعمل دراسة. نريد مسؤولين عندهم ضمير.

■ في الانتخابات الرئاسية لوحظ اصطفاف الغالبية الساحقة من البيوت التجارية والصناعية، وحتى الجمعيات والغرف التجارية، مع مرشح المؤتمر الشعبي العام، وانبثق من هذا الاصطفاف حملة تبرعات لتمويل حملة الدعاية الانتخابية لمرشح المؤتمر، ماذا تحقق لرجال الاعمال بعد نحو عامين؟

– أنا كرجل أعمال، وكل القطاع الخاص، دعمنا الرئيس علي عبدالله صالح، وما زلنا ندعم الرئيس بقوه، الرئيس رجل حكيم ولديه خبرة واسعة جداً في القرار اليمني، ويتمتع بصفات ممتازة، ونحن نختلف معه في وجهات النظر، ولكن هو رجل يعرف الظروف التي تمر بها اليمن، وجنّبها مشاكل كبيرة، لكن مشكلته أن بطانته وبعض المقربين يصور له الوضع على أحسن حال، وهو يصدقهم ولا ينصحونه النصح السديد، وأتمنى على الرئيس أن يقرب الناس الذين يقدمون له الواقع كما هو.

■ سؤالي هو ما الذي تحقق لرجال الاعمال بعد عامين من فوز المرشح الرئاسي الذي حظي بدعم واسع من القطاع الاقتصادي؟

– نحن كرجال أعمال ينقصنا الأمن والاستقرار، والأحداث التي حصلت مؤخراً من تفجيرات واختطافات تؤثر على البلد، الحكومة أن تتعامل مع المتسببين بهذه الاحداث بيد من حديد، وهنا علامة الاستفهام: لماذا بعض المناطق عندما يحصل شيء، تنزل لها الدبابات والصواريخ وتقصف وتضرب ضربات موجعة، بينما مناطق أخرى ترسل لهم الورود والزهور والأموال والكباش؟ لماذا لا يوجد مساواة؟ أنا أتكلم بشفافية وأنا مستعد أتحمل النتائج أمام الله وأمام أبناء اليمن.

■ مجدداً، ما الذي تحقق لكم بعد عامين من الانتخابات الرئاسية؟

– حتى الآن لم يتحقق لنا شيء ملموس، فقط تحقق لنا انخفاض في التعرفة الجمركية، والآن نتمنى أن تخفض ضريبة المبيعات وضريبة الأرباح بشكل كبير حتى لا يتهرب التجار من تسديدها كما هو حاصل. أنا متفائل لوجود رجل متفهم مثل وزير المالية، وكذلك رئيس مصلحة الضرائب، ووجود مثل هؤلاء الأشخاص بالنسبة لنا انتصار، وهذه بداية بسيطة، لكن طموحنا كبير. نطالب بقضاء عادل، وأتمنى أن تلغى الضرائب والجمارك على السلع الأساسية كي تحدث تنمية حقيقية في البلد.

■ نسمع عن نزوح كبير لرؤوس أموال يمنية إلى الخارج: دبي، شرق آسيا، بريطانيا... كيف يمكن أن يتوقف هذا النزوح؟

– للأسف الشديد نحن نخطو دائماً إلى الخلف وليس إلى الأمام. هروب القطاع الخاص إلى الخارج علامة على أزمة ثقة، يوجد تجار نفوذ كثيرون جداً، ومع الأسف الشديد يهربون مليارات الدولارات إلى الخارج منذ سنين، أنا أتمنى أن يطمئن هؤلاء التجار –وإن كان في أموالهم شبهة– على الأقل 80٪ منها يستثمر في اليمن و 20٪ في الخارج. عندما تذهب إلى دول الجوار لديهم معلومات دقيقة جداً. مشكلة المسؤولين هنا أنهم لا يقرأون، هذه مصيبة، والله أنهم لا يقرأون وإذا قرأوا لا يفهمون. المستثمرون في الخليج تتحدث معهم فيقولون: أنت تريدنا أن نستثمر عندكم، نحن عندنا آلاف المكاتب تفتح لليمنيين ومليارات الدولارات ليمنيين استثمرت عندنا، لماذا لا تستثمر هذه المبالغ في اليمن أبداً؟ أنتم استثمروا في بلدكم ثم ادعونا. أنا شخصياً وكثير من رجال الاعمال خير سفراء لبلادنا في الخارج ونطالب المستثمرين بالمجيء إلى اليمن، فاليمن بلد آمن ومنطقة واعدة ولا بد لدول الخليج أن تعمل مشروع مارشال في اليمن من أجل إحداث استقرار لأننا جيران، لكن هم عندهم تحفظات وهواجس، ومسؤولية الدولة (اليمنية) إزالة هذه الهواجس.

■ لكنك قلت في مقابلة مع صحيفة «الوسط» العام الماضي إن اليمن بحاجة قبل الاستثمار إلى بنية تحتية سليمة وكادر بشري مؤهل، وهذ يعني أن مبادرتك وآخرين من رجال الاعمال في تشجيع المستثمرين الأجانب للمجيء إلى اليمن ربما تفهم كنوع من التضليل؟

– لا، لم أقل مثل هذا أبداً، ولكن عندما ننظر من حولنا: الصومال، ودول أخرى، يظل بلدنا بلداً آمناً، ولكن يحتاج لاحترام القوانين والنظام، لأن لا استثمار بدون نظام وقانون، أما أن تصبح العاصمة عبارة عن رصاص وتصفية حسابات، وقتل واختطافات، فهذا لا يجلب استثماراً. أكبر مشكلة في اليمن هي العقارات، مثلاً هناك شركة كويتية يمنية عندها عقارات من ثلاثين سنة والآن حاولوا أن يأخذوها كاستثمارات، يأتيهم من يقول لهم: حقنا (!). الدولة أعطت توجيهات (لتنفيذ القانون)، ولكن بدون فائدة، وهذا بسبب أن الدولة لم تضرب بيد من حديد هؤلاء. المرتزقة وقطاع الطرق يتبجحون بأسلحتهم في العاصمة وغيرها من المدن، ويأتون لنهب الأراضي والقرصنة وممارسة ضغوط على التجار والمستثمرين، أين الدولة؟ لماذا لا تقدمهم للمحاكم؟ لم نر حتى الآن شخصاً قدم للمحاكمة، سواء من قطاع الطرق أو نهابة المال العام.

■ تبدو لي متشائماً، رغم أنك قبل عامين كنت تنوي المنافسة على الموقع الرئاسي؟

– عندما ترشحت لرئاسة الجمهورية كان من حقي كمواطن يمني، وأنا مستعد أن أعمل من أجل بلدي وأنفع البلد، لكن كان ترشيحي مشروطاً بعدم ترشح الرئيس علي عبدالله صالح، الرئيس قرر مواصلة المشوار، ونحن كقطاع خاص نتمنى له التوفيق، وسنظل داعمين له، لكن المشكلة أن الحكومة لا تطلب دعم القطاع الخاص، وستكون العواقب سلبية وسنتقابل في الصحافة وسأذكرك.

■ هل تفكر أنت شخصياً بنقل نشاطك إلى الخارج، خصوصاً في محنتك الحالية جراء اختطاف نجلك (عمر)؟

– أبداً. أنا مؤمن باليمن، وكمسلم مؤمن بالابتلاءات وما تعرض له ابني (عمر) لا أعتبره محنة شخصية، كما قلت، بل محنة وطن، محنة بلد. الاختطاف شبه يومي، وما حصل لابني شيء موجع لي كأب ولكن موجع لليمن كله. أين القوانين؟ يختطف من شارع وسط العاصمة! أين الانتشار الأمني والمخططات التي يروجون لها يومياً؟! أنا وكل القطاع الخاص ندين هذه الأعمال بقوة. وأتمنى أن تجد الدولة حلولاً لهذه العمليات كي لا نضطر لاستخدام أشياء أخرى لحماية أنفسنا.

■ نتحدث عن بيئة مواتية للاستثمار، ولكنكم كما يبدو أصبحتم مشغولين بأمنكم الشخصي؟

– نحن في اتحاد الغرف التجارية مجلس ونادي رجال الاعمال وكل كيانات القطاع الاقتصادي أدنا حادثة الاختطاف التي حصلت لابني (عمر) والاختطافات التي تعرض لها أشخاص آخرون ونتحدث عن الاختطاف كظاهرة موجعة ومدمرة للاقتصاد اليمني. وعليكم أنتم، الصحفيين، متابعة نشاط مجلس رجال الاعمال، ستجد أننا قدمنا مشاريع للدولة وشاركنا في نقاشات التعرفة الجمركية. عليكم أن تهتموا بالقطاع الخاص ومتابعة أعمال المجلس حتى تتضح الصورة لديكم. نحن نقدم النصح والمشورات والدراسات للحكومة وهي التي تقرر العمل بها أم لا.

المشكلة أن الحكومة لا تجلس معنا ولا تبحث هذه الآراء، ولا أعلم السبب، هل غرور أم تعال، لا أدري. البلد الآن تنموياً واقتصادياً مقبل على مجهول، والحكومة لا تريد إشراك القطاع الخاص، وهو المخرج لهذه الأزمات. أما القطاع العام، فإذا استمرت الحكومة في دعمه وهو قطاع فاشل فهذا يعني أنها قررت المشي عكس التيار. العالم يحرر القطاع العام ونحن نجذر فشله. على الحكومة أن تختار إما اقتصاد حر أو اقتصاد مبرمج ومأمور.

■ بالنسبة لقضية اختطاف نجلكم (عمر) هل لديكم تفسير غير ما سبق أن صرحت به وهو الابتزاز المالي؟

– اختطاف «عمر» فاجعة كبيرة، وهو اختطاف للدولة واختطاف للقانون واختطاف للقيم وللشرع. عندما يأتي الخاطفون بالزي العسكري على سيارة شرطة ومدججين بالأسلحة، لاختطاف طفل من أحد شوارع العاصمة، أمام جهات أمنية قوية، هذا شيء مفجع، وحاولنا بقدر الإمكان ألاّ ننشر هذه الأشياء والمعلومات في الصحافة العالمية، حرصاً مني على بلدي، ولا أريد أن تثير ردود عكسية جداً.

الذي حصل ليس عادات ولا تقاليد ولا شرع. وبني ضبيان ليسوا كلهم سيئين، منهم من استنكر الاختطاف وأبدوا استعدادهم لعمل ما بوسعهم.

أنا أتحدث عن شيء سلبي، وكما يقولون: «في كل بيت حمام»، لكن المأساة الكبيرة أن يقوم رئيس المجلس المحلي في محافظة صنعاء بإطلاق أشخاص كانوا محبوسين شاركوا في الاختطاف. مشكلتنا هي في المسؤولين الذين لا يفرقون بين كونهم من منطقة خولان وبين مسؤولياتهم في خدمة البلد، هؤلاء يجب أن يفهموا أنهم في وظائفهم يمثلون الجمهورية اليمنية وقانونها لا منطقة أو قبيلة، وهذه مسؤولية الدولة التي اختارتهم.

أنا أشكر الرئيس علي عبدالله صالح الذي أبدى اهتماماً بقضيتي منذ بدايتها، ولكن المشكلة أن توجيهات الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الداخلية لم تنفذ، نحن نريد أشياء واقعية، كلهم متعاونون معنا لكن على أرض الواقع لا توجد نتائج.

إلى الآن مضى أكثر من شهر على اختطاف عمر لأننا اخترنا الدولة والقانون رغم أن مشائخ وشخصيات كبيرة عرضوا علينا إحضار عمر والتفاهم على بعض الأشياء، لكني رفضت الابتزاز. أنا ابن الدولة وابن القانون، وأحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن اختطاف ابني، وأحملها من واقع أنني مواطن يمني. هل يريدون لنا نعمل مليشيات لحماية أنفسنا وأسرنا؟ أنا شخصياً قادر أن أعمل كل شيء، وأقولها مجدداً أنا أواجه ضغوطات من مشائخ وأصدقاء ومنهم من بني ضبيان، لكي أقوم بعملية اختطاف للجناة، لكن لا يمكن أن أنجر إلى هذا المستنقع، تختلف ثقافتي عنهم، وأؤمن بالنظام والقانون.

■ قلت إن الرئيس والحكومة تعاونوا معك، لكن ابنك ما يزال رهن الاختطاف، كيف تفسر عدم تنفيذ توجيهات الرئيس ووزير الداخلية؟

– الشيء الذي أخجل منه أن بعض الشخصيات القبلية والمشائخ حين يحدث اختطاف، يقولون: هؤلاء الخاطفون ضباط كبار وفي الوحدة الخاصة والجيش والأمن. وبعضهم اجتهد وقال: هؤلاء يشتغلون بتوجيهات من الدولة. وبعضهم قال لي: هؤلاء تحميهم أجهزة أمنية مخفية... كل هذا قيل لي من شخصيات كبيرة ومسؤولين وقادة حزبيين، وأتمنى أن لا تسيَّس هذه القضايا، يجب أن نتحدث عن جريمة جنائية حصلت في صنعاء، وعلى الدولة أن تقدم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة. نحن مستعدون للجوء إلى القضاء، لكن القضاء بالنسبة للجناة هو للضعفاء، وأمل أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في حماية المواطنين، لا نريد أن تتحول صنعاء إلى قتل وثارات، رغم قدرتنا المزلزلة القوية والكبيرة على كل ما لا تتخيله لرفع الظلم، لكن قيمنا وأخلاقنا وديننا يمنعنا.

لدينا قانون اختطافات ومحكمة جزائية للخاطفين لكن هل سمعت أن قدم أحد الخاطفين للعدالة؟ سأستمر في الامتثال لقانون البلد وإذا رأيت وجود عجز سألجأ إلى القضاء الدولي.

لسنا في غابة، وإذا لم يحترم الانسان في بلده فهناك محاكم دولية. نسمع عن مشائخ لكن لا دور لهم في تعقيل المجرمين وفق الأعراف القبلية، المشائخ الموجودون هم مشائخ ميزانيات، وبعض المشائخ يذهب إلى دول الخليج ويعرض على أصحاب المشاكل خدماته، نحن لدينا أفراد مسلحون وقطاع طرق وقتلة و(يقولون) سنحل مشكلتك، أساءوا للعادات والتقاليد.

اليوم بعض دول الخليج لا تعطي اليمني تأشيرة بسبب مثل هذ التصرفات، هؤلاء أضروا باليمنيين كلهم، ومنهم من لا يخجل ويقول لهم إن لدي الخامري زئبق أحمر ويورانيوم، حتى عبر الصحف وبأسماء وهمية.نعرف من يدفعهم. نحن لدينا خلافات تجارية مع أشخاص آخرين استأجروهم من أجل الإساءة إلينا وإلى سمعتنا. إذا كان لدينا زئبق ويورانيوم فليتوجهوا إلى القضاء. هؤلاء مرتزقة وأساءوا لليمن واليمنيين، وإذا أتى مستثمر يقوم أحد باستئجارهم من أجل الابتزاز والهنجمة.

■ في هذه المحنة الشخصية، من وقف إلى جانبك؟

– ليست هذه المرة الأولى التي أتعرض فيها للمشاكل. سبق أن تعرضت لمحاولة اغتيال أكثر من مرة، وتعرضت للإعتداء على بيتي عدة مرات، ولن أتحدث حالياً عن نتائج التحقيقات بالنسبة لهذا الموضوع، وكنت جهزت ملفاً مكتملاً للقضية وبعثت به لمحامٍ في بريطانيا لمطالبة الحكومة اليمنية بتسليم الجناة إلى العدالة.

بالنسبة لمن وقف معي في هذه المحنة. أقولها بصدق أن أول شخص وقف معي هو الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، والكثير من الشخصيات والمشائخ في المجتمع اليمني وكذلك من المثقفين والتجار وقادة أحزاب. أشكرهم كلهم، لكن كل المشائخ الذين يمكن أن يقوموا بعمل حل انتقدوا فقط، ويقفون معنا لكن دون أن يتحقق شيء في الواقع. أنا أسأل الحكومة هل هي عاجزة عن تقديم الجناة إلى العدالة؟ إنْ كانت عاجزة، فقط تقول لنا ذلك.

■ لكن هناك من يقول إن بعض أجهزة الدولة متواطئة كما ذكرت سابقاً؟

– أنا رجل أتعامل مع الظاهر، أرى التوجيهات وأرى الحملة الأمنية ووزير الداخلية يتابعني يومياً ويقول: «عملنا حملة كبيرة وإن شاء الله خير». هذا هو الظاهر، أما الغيب فلا يعلمه إلا الله، ولا أريد أن أحكم مسبقاً، أرى تعاوناً من القيادة السياسية والحكومة، لكن الحقيقة أن الجناة ما يزالوا مدللين.

■ تواصلت مع الرئيس بعد حادثة الاختطاف، ماذا قال لك؟

– عدة مرات قالها لي وقالها للموجودين، أنه وجه بتسليم الجناة للعدالة ومحاكمتهم، وهذا عمل أي رئيس دولة، المجرم لا بد أن يقدم للعدالة و القضاء هو الفاصل. أما تأخر تنفيذ توجي الرئيس فلا أعلم أسبابه.

يجب أن تقوم الدولة بوظائفها في التنمية والبناء، وهذا لن يحدث ما دام القتلة والمجرمون لا يحاسبون. لاحظ أن اليمن اصبحت تعيش حالة تفجيرات وقتل واختطافات وفوضى، فكيف ستأتي الاستثمارات وسط هذه الفوضى؟!

■ جمعيات المستهلكين من أدوات الدولة والقطاع العام، وتنشأ من أجل رواتب ومنافع شخصية، والرقابة الحقيقية على القطاعين العام والخاص ينبغي أن تكون من جهات محايدة

←

أتمنى أن تتبنى الدولة ميثاق شرف بين الاطراف المتنازعة ووقف المشاكل والتفرغ لبناء البلد.

لاحظ أن دول الجوار الخليجية لديها طفرة مالية هائلة اليمن لم تستفد منها، عكس دول عربية واجنبية تمكنت من الاستفادة من دول الخليج وحققت استقراراً وانتعاشاً اقتصادياً في اسواقها، ونحن نعتبر أنفسنا علماء ونريد من الآخرين المجيء إلينا.

■ نشرت وسائل إعلامية أن الرئيس كلف الشيخ سلطان البركاني والشيخ ناصر أحمد عباد بمتابعة القضية والسعي لإطلاق سراح نجلكم، هل لديكم معلومات عن نتائج هذه المساعي؟

– قرأت ذلك في الصحف التابعة للمعارضة، هذا قول مشين ويفتقد للمصداقية، علينا أن نتأكد من المعلومات قبل نشرها، الرئيس بإمكانه أن يتخذ ما يريد وأن يكلف من يشاء، لكن أن تقول الصحف إن الرئيس حكم بني ضبيان، هذا رئيس دولة ولا يمكن أن يحدث مثل هذا، ولم يحصل، على الأقل أمامي، هناك أشياء يجب أن نتفق عليها، وعلى أخلاق النشر الاعلامي. هذه القضية جنائية، علينا أن لا نسيسها. أقول لك جاءنا ناس من قادة المشترك وشخصيات معارضة وأرادوا تصعيد الموضوع، عمل مؤتمرات، لكن الموضوع بالنسبة لي جنائي، وعلى هذا الاساس أتابع الدولة.

■ بدأت في تصريحاتك محبطاً من اداء أجهزة الدولة، رغم إن وكيل وزارة الداخلية، قال إن الأجهزة القت القبض على أحد الخاطفين؟

– الدولة قامت بواجبها وحبست مجموعة من الأشخاص، لكن أغلبهم غير مؤثرين. لايزال الجناة طليقين يدخلوا ويخرجوا من العاصمة وهم من خطط لعملية الخطف، واستغرب أن أمن العاصمة والمجلس المحلي لخولان أو الأجهزة الأمنية غير سائلين! أمر معيب في حقهم ويسيئ للبلد قبل أجهزة الأمن، وزير الداخلية يقول لي يومياً أن حملة أمنية خرجت للقبض على الخاطفين. وأتساءل أين هي الحملة الأمنية.

■ حادثة اختطاف نجلكم (عمر) ليست الأولى، وقبل عامين مثلاً اختطف نجل رجل الأعمال علي درهم، وهناك حالات أخرى، لكن لا يبدو أنكم تفعلون شيئاً لمنع هذه العمليات؟

– يا أخي نحن كرجال أعمال عملنا اجتماعات أصدرنا بيانات ونددنا وأدنا هذه العمليات أكثر من مرة، ليس بيدنا قوات خاصة وقوات منشآت أو قوة تنفيذية، قمنا بما نقدر عليه ناقشنا القضية مع المسؤولين ووصلنا رسائل لكل الأطراف المعنية في جهاز الدولة وقدمنا الحلول، نحن شريحة حضارية نقدم للدولة النصح ونحاول عدم أثارة هذه القضايا حرصاً على سمعة البلد وإخافة المستثمرين، بل بالعكس في من أصدقائي والمقربين اتصلو بي وكلهم شيوخ وأمراء ومسؤولين كبار في دول الخليج ودول العالم، وينصحون أن أعمل مؤتمرات ونشكو فيها عدم وجود أمن واستقرار في بلادنا، وأقول لهم دائما: علينا بالصبر والحكمة، لأن المسالة مسالة وطن.

■ بصرف النظر عن حالة اختطاف نجلكم هناك من يؤكد وجود دوافع وراء عمليات الاختطاف، من خلال نوعية الاشخاص المستهدفين ويلمحون إلى وجود نافذين وراء هذه العمليات فيما يرى آخرين أن صراع على الوكالات هي سبب رئيسي وأن بعض رجال الأعمال يلجأون إلى العصبية القبلية أو باسمها لتعزيز فرصهم الاستثمارية. ما مدى دقة هذا التوصيف؟ وهل تتفق معه في الوقت الراهن؟

– هذه الأشياء موجودة على الواقع نحن نتعامل مع الظاهر. وكل من نلقاهم ونعرفهم ينتقدون الاختطافات، لكن ما نجهله لا أستطيع أن أفيدك عنه، وكما قلت لك أني سمعت كلاماً كثيراً يؤكد سؤالك لكن أتمنى أني سمعت كلاماً كثيراً يؤكد سؤالك. لكن أتمنى أن يكون ذلك غير صحيح لأن هذا يعني تدمير للبلد.

وأكرر: على الدولة أن تقوم بمسؤوليتها في حماية أبناء البلد فإذا أرادت أن تبني بلداً قوياً: أن تحقق المساواة والعدالة في المواطنة، ويجب تطبيق القانون على كل الناس والمواطنين لا أن ينفذ على جماعة وجماعة تستثنى!.

■ اليمن يصنف بأنه بلد ديمقراطية ناشئة، ولكن رجال الأعمال لا يبدون منخرطين في دور تحولي تقدمي، كما حدث في مجتمعات أخرى. لماذا هذه الصورة السلبية النمطية عنكم؟

– نحن قطاع رجال الأعمال نعمل كل ما بوسعنا من مشاريع ونساهم في التنمية؛ لكن عندما يصبح نصف الحكومة من القطاع الخاص، اطلب منا هذا الدور. صدقني، يوجد أشخاص في القطاع الخاص لو أعطوهم مسؤوليات لعملوا ثورة تنموية واقتصادية في البلد. لكن السياسة والاستراتيجية هي عدم إشراك القطاع الخاص مع الدولة، هذه سياسة الدولة وعليها أن تتحمل النتائج السلبية: البطالة والركود الحاصل.

■ لكنكم متشرذمون: مجلس رجال الاعمال اليمني، نادي رجال الاعمال، جمعيات، صناعيين... إلخ، إلام يعزى هذا التشرذم؟

– هذا ليس تشرذماً، هذا الاختلاف طوعي لخدمة القطاع الخاص والبلد، بالعكس فإن قوتنا هي في اختلاف وجهات النظر، لكن بعض الاعلاميين حاولوا، انطلاقاً من سياسة «فرق تسد»، وهي قاعدة قديمة. التكوينات إيجابية وتخلق نقاشات وبحثاً عن حلول.

■ في كل بلدان العالم يسهم القطاع الخاص برسم السياسات المالية والنقدية، لكن في اليمن تبدو رؤية هذا القطاع غائبة، وهناك من يتهمكم بالانهماك للحصول على أرباح سريعة ومراكمة الثروة؟

– يوجد قطاع خاص يشتغل بجد، وقطاع خاص مهتم بالارباح السريعة والتجارة بأقوات الناس. علينا أن نقيم القطاع الخاص، هناك قطاع خاص أكل الدعم عشرات السنوات: دعم الغذاء، ولم يصل إلى المواطن فلس واحد، هؤلاء لم يعملوا مشروعاً واحداً في اليمن، فقط تقديم التبرعات للدولة.

هؤلاء أكلوا المليارات وأعتقد أن عندهم حماية خاصة، لا أحد يستطيع الوصول إليهم، وممنوع التحدث عنهم، ويعتبرونها خطاً أحمر، هؤلاء بالنسبة لي لا يساوون شيئاً، لكن المشكلة أن مسؤولين في الدولة لا يهمهم سوى أن فلاناً من الناس لديه ملايين الدولارات، كانت «حلال.. حرام»، أموالاً مشروعة أو غير مشروعة!

■ كثر الحديث عن شراكة القطاع الخاص مع الحكومة، كيف نفهم هذه الشراكة؟ وهل ترجمت على الواقع؟

– لا أرى شراكة حقيقية في الواقع. الحكومة تتصرف بطريقة مختلفة لا علاقة لها بالقطاع الخاص، وإذا اضطرت تتشاور معنا فبأشياء سطحية، ولو نسقت مع القطاع الخاص الحقيقي غير المهربين لما وصلت البلد إلى ماهي عليه الآن، مثلاً العمولات المرتفعة في البنك المركزي، اذونة الخزانة، هذه تدمر الاقتصاد تدميراً منظماً، لا يمكن أن تحدث تنمية في حالة استمرت أذونة الخزانة. وهل معقول أن طيلة هذه السنوات لا توجد حلول غير الاقتراض، هذا يؤكد وجود خلل كبير. عندنا فساد كبير لا يوجد صحة لا يوجد تعليم لا كهرباء لا ماء، وهذه وسائل التنمية غير موجودة، ومع هذا دائماً ننادي الممولين الدوليين (!) نحن لسنا بحاجة إلى تمويلات؛ هناك سوء ادارة وبروقراطية، وعدم اعطاء معلومات حقيقية للرئيس عن الوضع الموجود.

■ سمعنا عن اعتراض بيوت تجارية على تعديل في قانون يسمح لممثلي جمعيات مستهلكين بالرقابة على جودة السلع. لماذا؟

– هذه جمعية المستهلكين لا تسمع بها إلا في الاعلام. ليس لها أي وجود في الواقع، هذه من مؤسسات الدولة والقطاع العام التي تنشأ من أجل الرواتب والحصول على أشياء مادية ومنافع شخصية، أما في الواقع لا يوجد رقابة نهائياً لا على القطاع الخاص أو على القطاع العام، والمواطن هو الضحية في النهاية. السلع تدخل إلى اليمن وبعضها منتهية وهذه جمعية المستهلك ومؤسسة المستهلكين هي مجرد فرقعة إعلامية، وإذا أردنا أن نحقق رقابة حقيقية يجب أن نجلس مع ممثلي المجتمع المدني، ونكون جهات رقابية لا تتبع الدولة ولا تتبع القطاع الخاص، من شخصيات محايدة.

■ هل تعني أن هذه الجهات حالياً تقوم بعملية ابتزاز؟

– ابتزاز! أنا أرفض هذه الألفاظ، ولكن هؤلاء غير موجودين، وبالمقابل يزداد عدد المصابين بالسرطان بسبب دخول السموم. كيف دخلت هذه السموم؟ أين وزارة الزراعة؟ أين هذه الجمعيات أين المسؤولين في المنافذ،!؟ ودائما يقال هذه السموم تابعة لمتنفذين أين الدولة من كل هذا؟

■ لكن رفض الرقابة وأيا كان مصدرها، يتنافى مع مبدأ الشفافية التي قلت أنه أحد خصائص القطاع الخاص الحقيقي؟

– أنا قلت عندي شفافية وأنا لست كل القطاع الخاص، أنا مع الرقابة الفعلية، الرقابة الصارمة، لكل شيء يخص الانسان في هذا البلد، في الطب في الصناعات في المواد الغذائية...الخ. ولكن لابد أن يكون القائمون على هذه العملية خبراء متمكنين لا أن تكون رقابة من أجل النكاية والابتزاز. أتمنى أن أرى في يوم من الأيام محاكمة التجار المخالفين والمستغلين. لكن ما نسمع من محاكمات هي لأشخاص مساكين. واحد سرق دبة غاز، أما المشكلات الكبرى تهريب النفط فإن مساءلة المسؤولين عنها خط أحمر ومحاكمتهم صارت جريمة حتى بعض الصحف يبدأ بفتح ملفات عمليات التهريب واستبشرنا خيراً أن الصحافة لم تسكت. لكن الصحف تغلق هذه الملفات بعد فترة زمنية بسيطة.

■ مأساة كبيرة أن يقوم محافظ صنعاء باطلاق أشخاص شاركوا في اختطاف إبني

■ عبر تجار ورجال أعمال عن قلقهم بعد أن أجرت وزارة التجارة والصناعة في مارس الماضي تعديلاً على المادة (28) من القانون التجاري والتي أجازت للأجانب الاستثمار في اليمن دون معايير. ما سبب مخاوفكم؟

– أنا لي وجهة نظر مختلفة عن كل القطاع الخاص: أرى أن من حق الأجنبي الاستثمار في اليمن ولكن علينا أن نحدد من هو هذا المستثمر. مش معقول يأتي مستثمر لفتح بقالة أو مخبز أو صالون حلاقة، وهذا ليس استثمارا وسيسبب بطالة مقنعة. المستثمر هو من يملك إمكانيات كبيرة جداً: يقيمون مشاريع استراتيجية، لا أن نشرع لمنافسة اليمنيين ذوي الدخل المحدود.

■ ارتفاع أسعار المواد الاساسية في اليمن كالقمح مثلاً، كان أعلى بكثير عن الارتفاع العالمي، هل يوجد لديكم تفسير لذلك؟ ثم ما تقديرك للمعالجات التي اتبعتها الحكومة والمستوردين للتعامل مع معاناة المستهلك اليمني؟

– ارتفاع أسعار القمح وبعض السلع ناتج عن ارتفاع عالمي، لكن لي وجهة نظر مختلفة: المشكلة أن بعض التجار هم تجار موت، كان لديهم مخزون كبير جداً قبل أرتفاع الاسعار العالمية في القطاع الخاص والقطاع العام وهذا المخزون يفترض أن يباع بالسعر السابق، لكن ما حدث أنه بيع بالسعر الجديد وبأرباح مضاعفة. طلبنا من الدولة عمل أحصاء عن كمية المخزون الموجود، لأن هؤلاء التجار كما قلت تجار موت ولا يهمهم سوى الربح السريع. وللأسف لم تقم الدولة بأي اجراء رغم أن تجار القمح هؤلاء هم مجموعة محددة ومحتكرون لهذا النشاط منذ عشرات السنين.

الآن الأسعار انخفضت عالمياً والدولة لم تكلف نفسها مراقبة السوق، وهل انعكس الانخفاض العالمي على أسعار السلع في السوق المحلي، ثم لماذا الدولة لا تشجع المزارع اليمني على زراعة القمح، وتقوم بشراء محصوله بسعر أعلى كي يستمر.

■ تملك فندقاً، كيف تقيم جهود الحكومة لتفعيل الاستثمار السياحي، بأعتباره واحداً من الموارد المتوقعة للبلد؟

– الحكومة لم تساعدنا كقطاع خاص في الجانب السياحي، الحكومة حصرت دورها في محاضرات وخطابات. الدولة لا تهتم بهذا القطاع، ولم يسبق لها أن ناقشتنا عن مشاكلنا أو بادرت في تقديم تسهيلات وإن كانت بسيطة اليمن بلد غني سياحياً لكن لا يوجد توجه لدى الدولة للاستثمار في هذا القطاع المهم. وزير السياحة شخص ممتاز ويعمل كل ما بوسعه، لكن الوزير لا يُدعم نهائياً من الدولة. السياحة تحتاج إلى توجه سياسي واذا لم تعمل حلاً للمشاكل الأمنية: الاختطافات والارهاب فإن اليمن ستواجه مستقبلاً صعباً. ويبدو أن اليمن مستهدفة من الارهاب، لكنها لم تطلب مساعدات من شركائها لمكافحته. أمريكا تطلب منا مكافحته طيب ليش ما يساعدونا.

■ هل تحتاج الحكومة اليمنية لدعم من امريكا لاعادة نجلكم من بني ضبيان؟

– (ضاحكاً) أعتقد أننا سنحتاج إلى امريكا لاعادة أبني وتقديم الجناة إلى العدالة.

سجناء يعيشون أسوأ من الكلاب في قسم (أ) بالسجن المركزي بإب

■ إب - إبراهيم البعداني

تبدأ النيابة العامة بمحافظة إب، صباح اليوم، التحقيق في شكوى نزلاء السجن المركزي في إب من عمليات الانتهاكات والتعذيب التي يتلقونها من قبل إدارة السجن.

لقد لامس النائب العام تلك المعاناة عن قرب فخلال زيارته لنيابة إب صباح أمس، كان أحد الضحايا يخلع ثيابه مشيراً إلى آثار التعذيب المرسومة على جسده. إلى ذلك رفع فرع منظمة هود مناشدة السجناء إلى النائب العام يطالبونه فيها بسرعة إحالة مرتكبي الجرائم ضدهم إلى المحكمة المختصة لينالوا جزاءهم العاجل. فوجّه وكيل النيابة بمتابعة القضية وسرعة التصرف.

مطلع يوليو الماضي، حاول ما يزيد عن 9 سجناء الانتحار فبتروا أصابعهم بعد أن تعرضوا للإنتهاك والضرب من قبل إدارة السجن وهم: فيصل ناجي سعيد، أحمد الدعاج، نبيل الأشرم، محمد ناجي سعيد، محمد الأشرم، نشوان نباته، عبده دغيش، محمد راوح، وياسر بالبحلة.

نفذ صبر عبود نعمان الجعشني (.....) وطاقته في تحمل المعاملة السيئة من قبل سُجّانه في السجن المركزي بإب مطلع الاسبوع الفائت، فحاول الانتحار وقال، في رسالة إلى «النداء»، إن «ضعف السجين الذي لا يمتلك الحرية واستقواء رجال الأمن في الدولة بتنفيذ الأعمال الوحشية في حق السجناء، هو ما دفعنا إلى التفكير في الهروب من الحياة بأسرع طريقة».

أصيب الجعشني بخيبة أمل حين نجا من الموت السريع. هو الآن يموت ببطء شديد، لأنه

يحتاج إلى دم ليعوض ما فقده عندما نزف في العنبر بعد محاولة الانتحار. لكنه لم يحصل على ذلك.

يواجه نزلاء السجن المركزي بإب أفظع صنوف العذاب والانتهاكات من قبل عصابات وعساكر داخل السجن. فإذا ما حاول السجين الدفاع عن نفسه بالصراخ من عمق الألم، يتم مضاعفة ضربه. ذلك أكده أكثر من رسالة تلقتها «النداء» من عشرات النزلاء.

تقول إحدى الرسائل إن هناك «عصابة داخل السجن تتعمد المشاجرة معنا بصورة مستمرة، ثم تقوم بضربنا ونحن مكتفين بالقيود»، مشيرة إلى أن حالتهم الصحية «وصلت إلى تدهور كبير لدرجة أننا لم نعد قادرين على الحركة أو الصلاة أو الأكل والشرب».

إلى هؤلاء، شكا 20 سجيناً آخرون ينزلون في القسم (أ) من السجن، الانتهاكات التي يشنها عليهم «الجندي محسن عمي» بمساعدة آخرين من زملائه، واصفين إياهم بـ«الحاقدين».

وقالت الرسالة إن هؤلاء العسكر «يقومون باستفزازنا وانتهاك القوانين والانظمة»، وأن الجندي محسن عمير «حوّل حياتنا إلى جحيم وبؤس وأصبحنا نعيش أسوأ من عيشة الكلاب»، مطالبين الجهات المسؤولة بالتحقيق مع العسكر ومع مدير السجن وإنصافهم.

مطلع الاسبوع الفائت، زارت لجنة مجلس الشورى السجن المركزي وسجن الاحتياط في المحافظة، بعد أن وصلت المجلس شكاوى السجناء مما يتعرضون له من انتهاكات ومضايقات. مراسل «النداء» لم يتمكن من مرافقة اللجنة أو الالتقاء بها. لكن مصادر رافقت اللجنة قالت له إن مدير السجن كان متحفظاً بشأن الانتهاكات، وحاول تضليل اللجنة عن هذه المعلومات، ونفى لأعضائها صحة ذلك.

موجهو ذمار يعتصمون احتجاجاً على قرار إعادتهم للتدريس

■ ذمار - صقر أبو حسن

نفذ العشرات من موجهي محافظة ذمار صباح أمس بساحة كلية التربية اعتصاماً للتعبير عن رفضهم لما أسموه بالإرهاب الوظيفي الممارس ضدهم منذ سنوات هضم حقوقهم القانونية التي أخرها حرمانهم من بدل طبيعة العمل.

المعتصمون في بيان أصدروه أكدوا على رفضهم للقرارات الصادرة عن الحكومة بإعادتهم للتدريس بعد أن قضوا سنوات في سلك التوجيه.

وطالبوا وزارة التربية بسرعة صرف بدل طبيعة العمل للموجهين تنفيذاً للحكم القضائي الصادر من محكمة غرب الأمانة في 10 ابريل من العام الماضي.

رئيس لجنة متابعة قضايا الموجهين محمد أبو عاطف قال لـ«النداء»: نحن ماضون لإسقاط هذه اللائحة الضالمة وعلى كافة إخواننا الموجهين عدم الاستسلام لأي ابتزازات.

واضاف أبو عاطف وهو نقيب المعلمين بذمار قائلاً: لقد تواصلنا مع عدد من أعضاء مجلس النواب وذلك لتقديم مطالبنا وتصعيد موضوع الموجهين إلى كافة المستويات.

هذا وقد اتهم مدير مكتب التربية بمحافظة ذمار عبدالكريم الصبري أطراف أخرى تحاول أستثمار موضوع الموجهين لصالحها سياسياً.

واضاف قائلاً أمام المعتصمين: تأكدوا أن مصيركم واحد جميعاً ونحن في المكتب نعمل ما بوسعنا وما نستطيع عمله.

قال كلمته وسط صرخات المعتصمين تطالبه بالعودة للتدريس مثلما تحاول الحكومة إعادتهم للتدريس.

على ذات السياق كشفت لجنة متابعة قضايا موجهي محافظة ذمار، النقاب عن تشكيلها محاكمة شعبية لوزير التربية والتعليم عبدالسلام الجوفي تتكون من موجهين وقانونيين وجقوقيين.

وقال نائب رئيس لجنة قضايا الموجهين بذمار عبدالواحد الشرفي لـ«النداء»: نعلن هذه المحاكمة عبر وسائل الاعلام ونطالب الوزير بالحضور أو من يفوضه لسماع التهم المنسوبة إليه.

مشيراً إلى أن السبت القادم هو أول أيام المحاكمة.

تجاوباً مع «النداء»:

النائب العام يوجه بالتحقيق في حادثة الاعتداء على سجناء العنبر 27

الأخ/ رئيس نيابة استئناف شمال الأمانة المحترم
بعد التحية

بالإشارة إلى ما نشر في صحيفة «النداء» بعددها رقم 164 وتاريخ 2008/8/20م بشأن واقعة الاعتداء على السجناء بالسجن المركزي من قبل ضباط وجنود السجن... الخ، وعليه نوجه بسرعة إجراء التحقيقات اللازمة والتصرف بإحالة من ثبت تورطه إلى المحكمة لمحاكمته وفقاً للقانون وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د/ عبدالله عبدالله العلفي - النائب العام

بعد أن ألقي القبض عليهم
البحث الجنائي بإب يعجز عن إعادة سيارة مواطن من المتقطعين

لأكثر من شهرين لا تزال العصابة المسلحة التي نهبت سيارة مروان محمد عمر الحطامي ترفض إعادتها رغم أنهم مقبوض عليهم.

وقال مروان إن البحث الجنائي بإب وبعد القبض على المتهمين واعترافهم بنهب السيارة وشهادة مواطنين عليهم وحجز السيارتين التي كانوا على متنها أثناء عملية التقطع لم يستطع الضغط عليهم لإحضار سيارته.

الحطامي وفي رسالته لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية قال إنه في 5 يونيو الماضي بينما كان في النجد الأحمر منطقة حمومة عائداً إلى إب من محافظة تعز اعترضه أفراد مسلحين وأخذوا منه سيارته نوع دينا.

وأضاف أنه تقدم ببلاغ إلى البحث الجنائي بالحادثة، وبعد جهود وخسائر مادية كبيرة استطاع البحث القبض على المسلحين.

وأشار الحطامي إلى أن هناك تساهلاً وعدم اهتمام في قضيته منذ أن أحالها البحث إلى نيابة السياني. كما أن قائد المجموعة المسلحة يحظى بتسهيلات وهو في السجن إذ يسمح له بالخروج.

وطالب الحطامي في رسالته رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ومحافظ إب التوجيه بإعادة سيارته التي تعد المصدر الوحيد في إعالة اسرت وإحالة المتهمين إلى القضاء.

زياد محمد علي سعيد
العمر (12 عاماً)
محافظة تعز - مديرية المعافر - النشمة
أختفى منذ شهر
يرجى ممن يجده الاتصال على:
733445301 - 04306066

عن المخفتين قسراً على خلفية حرب صعدة

عيون لا تعرف النوم وضمائر نائمة متى تصحو؟

■ سكينة حسن زيد

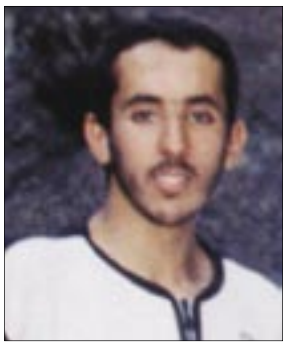

● ياسر الوزير

تخيل أن أباك أو ابنك، أخاك أو شريك حياتك، خرج ولم يعد، لم يودعك ولم تودعه، لم يحمل معه أغراضه التي يحتاجها، لم تتصالحا إن كنتما على خصام! هذه ليست قصة حزينة تقرأها قبل أن تنام، ولكنها قِصص مؤلمة ومرعبة، أبطالها ناشطون حقوقيون كان جُل همهم تحسين أوضاعنا والدفاع عن حقوقنا التي تنتهك، أو دعاة إلى الله. وضحاياها أسرهم وأحباؤهم، الذين ما عادوا يستطيعون النوم حتى لا تهاجمهم الكوابيس فيدخلوا في دوامة من المجهول.

أبطالها تغيبوا عن منازلهم طويلاً. لم يكن تغيبهم بإرادتهم، كما لم يعد قرار العودة بأيديهم. عموماً ليس هذا موضوعي، ولكني أتحدث عن أسر وأحبة هؤلاء المختفين قسرا، ما ذنبهم؟! كم أمًا لم تعد عيناها تعرف النوم؟ كم زوجة كذلك؟ من المحتمل أن بعض الأسر والأهالي لم تكن متوافقة مع اتجاهات ذويها أو نشاطهم، إن كان لهم نشاط. ولكن المؤكد الآن أن هذه الأسر جميعاً ما عادت من أنصار نظام، أسلوبه حرم عيونها من النوم وحوّل حياتها إلى جحيم من نوع خاص.

ما زلنا نؤمن بإمكانية التنمية والنهوض بمجتمعاتنا. ومن أهم الشروط احترام أدنى حقوق الإنسان وحفظ كرامته وصون أمنه. ولا يزال الأمل باقياً بأن تنقذ الوطن ثقافة مستنيرة وعقول متعلمة تحترم إنسانية المعارض لها، وأكثر انفتاحاً على الآخر، وأكثر تقبلاً له، تعمل بأسلوب أكثر ذكاء ومرونة، وتعمل بقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: "ما داخل الرفق شيئاً إلا زانه". حتى لو أخطأ هؤلاء الشباب فهناك أساليب أكثر إنسانية للتحقيق معهم أو عقابهم، لا أن تعاقب الأسرة بكاملها بالقلق والخوف لشهور لا تعلم مصير ذويها ولا تستطيع الاطمئنان على حياتهم وصحتهم.

ومن الخير أن نعلم أن من مكفرات الكبائر "إغاثة اللهوف"؛ ومن أكثر لهفة من أمٍّ مفجوعة بولدها، وبنت لا تعلم إن كانت سترى والدها من جديد أم لا، وزوجة وأخت أعياها التنقل والتوسل بين أبواب المؤسسات والشخصيات، وأكثر ما تتمناه من الدنيا هو الاطمئنان على فقيدها.

إننا نناشد فخامة الأخ الرئيس، باسم جميع ناشطي حقوق الإنسان، أن يوجه بتغيير أساليب التعامل مع الناشطين في مجالات السياسة وحقوق الإنسان، لتشجيع النضال السلمي وتعزيز ثقافة الديمقراطية التي يتبناها فخامته.

متى تنام أم ياسر الوزير؟

لم ترَ أسرة ياسر الوزير ولدها منذ شهور، ولم تُبلَّغ بمكانه. وغاية ما يطلبونه الآن هو رؤيته والاطمئنان عليه وتزويده بما يحتاجه من غذاء ودواء وملابس.

كذلك أسرة لؤي المؤيد، الذي يعاني من فيروس في الكبد، ولم يصل إليه الدواء حتى الآن. والحالة الصحية الحرجة للعلامة محمد مفتاح. وخالد الشريف الذي لم تجف عينا والدته منذ غاب إلى المجهول وغاب معه شعورها بالأمان والحياة. ومعين المتوكل، و... و... اللهم فرِّجْ همَّ جميع الأسر، ولا تدخل علينا شهر رمضان إلا وقد نامت جميع العيون، إنك سميع مجيب.

● ■ ●

كُلّما سألتهم: وين لؤي؟ قالوا: في وجوهنا، هو في مكان كذا!

■ ندى المؤيد

● لؤي المؤيد

توجه لؤي المؤيد، ذو الثلاثة والعشرين ربيعا، إلى كلية الشريعة، التاسعة صباحا تقريبا، حيث كان ينتظر خروجه نخبة من رجال الأمن "الأشاوس"، بعضهم باللباس المدني، والبعض باللباس الرسمي؛ لا أدري لما التنويع! هذه التفاصيل علمتها فيما بعد، المهم، لؤي لم يمسه أحد، إذ كان المسؤولون عن الاعتقال لا يميزون بين لؤي وأخيه الأكبر نزار، 29 ربيعا، عندما عرف المعتقلون (بكسر القاف) أنهم إنما اعتقلوا الأخ وليس لؤي نفسه، فأزالوا الحجاب عن عيني نزار ليلتفتوا صوب لؤي المصاب بفيروس الكبد "بي"! وقد كان ما كان. إن كان لؤي متهما فكان الأجدى بالسلطة أن يعرفوا على الأقل شكل أو حتى أوصاف المجرم!

وهذا استدل على أن الاعتقال وقع على شخص بريء في الأساس. ليست لديهم أي معلومات عنه عدا الاسم والعنوان!

هذه البداية.

النهاية: أين لؤي؟

لم يعد لؤي،
منذ 30/ 6/ 2008، بيننا!

في الأيام الأولى كنا نعيش على وعد "الفندم" الذي وعدنا أنه سيطلق بعد يومين. مقابل هذا الوعد سلمنا لؤي لهم. وفي اليوم نفسه سلمناهم علاجه وجهازه المحمول.

وشرعت استعد لاستقبال أخي بكل ما قد يتخيله خيالكم.

اليومين أصبحت أسبوعين!

أين لؤي؟

قالوا بعد وساطات و ملاحقات و"جنان": عند جهة كذا.

فانهارت الدموع؛ لماذا؟

قالوا: لا نعلم.

– طيب كيف صحته؟

قالوا: لا، بخيييييييير!

ولا نعلم متى سيخرج، لكن "في وجهي!

ثم أن المكان "كذا" أفضل بكثير من "كذا 2–" أو"كذا – 3" أو "كذا – 4"!

تمضي الأيام ولا يخرج لؤي، ولا نعلم كيف حاله. فنتوسط بفلان آخر. بعد الجهد يرد:

لا تقلقوا! لؤي عند "كذا – 2" وليس "كذا".

فانهرنا: لماذا؟

قالوا: لا نعلم.

– طيب كيف صحته؟

قالوا: بخيييييييييير!

لا نعلم متى سيخرج لكن "في وجهي!".

ثم إن المكان "كذا 2–" أفضل بكثيير من المكان "كذا" أو "كذا– 3" أو "كذا 4"!!!

فنتساءل: هل هو متفق مع الوساطة الأولى؟

لا يمكن.

تمضي الأيام ولا يخرج لؤي، ولا نعلم كيف حاله. فنتوسط بـ... القصة يستطيع القارئ معرفتها منعا للإملال.

وتمضي الأيام ونحن نصدق الوعود الزائفة والآمال الكاذبة.

وكل يوم نستعد لخروج لم يقرر بعد!

صارت أحلامنا، أو بالأصح كوابيسنا لا تحمل إلا موضوعا واحدا: لؤي. فتارة هو بيننا، وأخرى تصنف ضمن الكوابيس.

إلى اليوم غياب لؤي قارب الشهرين، ونحن بكيس علاجه ندق كل باب ونعيش على أي أمل.

أهذا أمن؟!!

طفله محمد ما يزال بانتظار الحليب منذ سنة ونصف، وزوجته لم تترك جهة حكومية مرموقة إلا وطرقت بابها للسؤال عن زوجها

المهدي معتقلاً في الأمن السياسي

■ هلال الجمرة

اراد عبدالقادر المهدي (38 عاماً) أن يلبي صراخ طفله محمد (6 أشهر). خرج إلى البقالة المجاورة لشراء حليب يسدُّ به رمق طفله الجائع.

لكن الحظ لم يحالفه في تحقيق رغبة طفله. في منتصف الطريق باغته 5 مدنيين، قذفوا به إلى سيارتهم «حبَّة» وطاروا به صوب المجهول.

كابَدَ «محمد» الجوع والعطش لساعات، منتظراً أباه، دون جدوى. بعد ساعات طرق باب منزله (شقة في عمارة يملكها المرتضى المحطوري) أحد جيرانه حاملاً نبأ غياب المهدي إلى زوجته هنا العلوي وطفلتيه (البتول 11 سنة، مريم 8 سنوات) اللتان ضجَّتا بالبكاء عند تلقيهما الخبر. لم تعتد الأسرة غياب عائلها الذي يعمل مدرس رياضيات في مدرسة حكومية بأمانة العاصمة، وكذا مدرساً للمذهب الزيدي في مركز بدر (الذي يدرس المذهب الزيدي والعلوم الشرعية)، وظلت عاجزة عن القيام بأي تصرف.

وحسب مقربين لعبدالقادر فقد كان معتدلاً وهادئاً وعقلانياً، ملتزماً في عمله كما تضيف زوجته: «كان يقوم من نومه فجراً لأداء الصلاة ثم يدرِّس طلابه في مركز بدر وبعد ذلك يداوم في وظيفته الحكومية».

لم تستطع الزوجة استيعاب ما حدث. حينها استعانت الحائرة في أمرها، بالمرتضى المحطوري (أستاذ المهدي ومربيه)، باعتباره؟ صاحب فضل على الأسرة. فهدأها قائلاً: «لا تقلقي يا بنتي».

لكن قلقها النفسي لم يتوقف. تقول: «نفسيتي كانت تزداد سوءاً.. محبطة خائبة الأمل، أتساءل في نفسي: ماذا يحل به في تلك الزنازين؟ ماذا يأكل؟ ماذا يشرب هل يعذب؟».

طرق عباس المهدي (والد عبدالقادر) أكثر من جهة أمنية مدة 3 أشهر. دون طائل. إلى جانبه كان المحطوري، السند الأقوى الذي اعتمدت عليه أسرة عبدالقادر، يبذل قصارى جهده لكشف مصير عبدالقادر. بعد 3 أشهر من اختطاف مدرس الرياضيات تمكن المحطوري من معرفة مكان تلميذه البارع. حدَّد له الأمن السياسي موعداً لزيارته.

والتزاماً بموعد ما بعد الـ3 الأشهر أخذت «هناء» أطفالها الثلاثة لزيارة والدهم المختفي قسراً، آملة أن ترضي بذلك أطفالها وزوجها.

في ممرات الأمن دب الخوف في عروق «هناء» المتلهفة لرؤية زوجها حياً، لكنها واصلت السير نحو الغرفة التي دُلت عليها. كان عليها أن تشق لها طريقاً للوصول إلى شباك الزيارة، الذي يبتعد 3 أمتار ويضجُّ بالزوار. شاهدت الزوجة عبدالقادر وإلى جواره عسكري يوزع نظراته بين المعتقل وزائريه، حتى أنه لا يعطيهم فرصة للبوح أبعد من «كيف أنت؟ كيف حالك؟»، قالت هنا.

10 دقائق في الأسبوع، تجد فيها «هناء» نفسها وكربتها في الوقت ذاته، وهي الفترة التي يتاح لها فيها زيارة زوجها والاطمئنان عليه، إن لم يكن البكاء عليه، كما تقول.

● عبدالقادر المهدي

تواجه الأم استفسارات محيِّرة من أطفالها الذين ألفوا الاسترخاء على حضن والدهم الذي يفتقدونه.

منذ بداية حرب صعدة في 2004 والأجهزة الأمنية تنفذ حملة اعتقالات طالت الهاشميين والزيديين، استمرت حتى بعد إعلان رئيس الجمهورية انتهاء الحرب. وما يزال بعض هؤلاء مختفين قسرياً ولا تعلم أسرهم شيئاً عن مصيرهم.

يعاني أطفال «المهدي» المنتظر عذاب ومرارة البعد. تقول الأم: «أطفالي يصرخون بأعلى صوت: يكفي إلى هنا، أفرجو عن أبينا».

وتشكو من تدهور حالته الصحية وامتناع جهاز الأمن السياسي من إدخال «الفواكه والحلويات والعصائر»، إلى زوجها.

على الرغم من تلقي أسرة عبدالقادر وعود عدة بالإفراج عنه إلا أنه ما يزال في زنازين الأمن السياسي في العاصمة.

● مريم والبتول ومحمد

اعتقل بعد زواجه بـ50 يوماً وسلَّمَ أفراد الأمن ممنوعات كانت بحوزته إلى زوجته في أول زيارة له بعد 3 أشهر

هي: الجزمة والشرابات والشال

ودَّع عبدالله اسماعيل الشريف المولود (1979) قريته شبام كوكبان وأسرته قاصداً مركز بدر لتلقي العلم الديني. أكمل تعليمه الدراسي (إعدادي وثانوي) في المركز وتخرج من كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء وحصل على درجة ليسانس بجدارة.

لقد استقر عبدالله في المركز وكان يزور أسرته بين الحين والآخر.

منتصف ديسمبر 2006 تزوَّج عبدالله الشريف من ابنة العلامة علي العماد. عاش الزوجان أياماً سعيدة مالبثت أن بددها الأمن. فبعد 50 يوماً على زواجهما خرج الزوج لاداء صلاة الجمعة ولم يعد حتى الآن.

● عبدالله الشريف

في 10 فبراير 2007 حملت الزوجة لعبدالله نباً ساراً: قالت له إنها حامل. لقد أسعده ذلك جداً. لكن سعادته لم تطل، فبعد 6 أيام حدثت الكارثة: أختطف الزوج من أمام مركز بدر بعد أداء صلاة الجمعة.

كانت الزوجة مضطربة جداً فهي لم تعهد تأخره مثل هذا اليوم منذ زواجهما. في الـ2 عصراً زادت مخاوفها، تقول: «اتصلت بكل أصحابه من تلفونه، لأنه ما أخذش معه إلى الجامع، وقالوا مش موجود».

لقد سلَّم عبدالله على بعضهم لكنه أخبرهم بأنه سيتغدى في البيت. وفي لحظة صاعقة، تلقت الزوجة خبر اختطافه من المرتضى المحطوري الذي أبلغه شخص بأنه رأى «سيارة تأخذه من الشارع».

قالت إن هذا الشخص وصف للمحطوري هيئة عبدالله وكانت مطابقة تماماً. أيقنت الزوجة أنه في الامن السياسي، فتحركت صحبة وأمها وأختها عصراً إلى مبنى الجهاز وسألت عن زوجها المختطف منذ ساعات، وهناك دلوها على غرفة الاستعلامات في الجهاز لكنه نفى وجوده. بحثن عنه في الأمن القومي، ثم في البحث الجنائي إلا أنهن لم يظفرن بمكانه. عُدن إلى الأمن السياسي ثانية، فردَّ موظف الاستعلامات بأن الدوام انتهى وعليهن أن يضعن اسمه ومعلومات عنه ويرجعن في صباح اليوم الثاني. فشلت الزوجة في محاولاتها لكنها لم تستسلم بل عاودت الطوف على باب الأمن السياسي الذي نفى وجوده في كل مرة سألت عنه.

تقول: «جيت بعد 3 أشهر وقالوا خلاص ندخل له الأكل فقط وبعد أسبوعين زرته». كان مرهقاً ومنهكاً مما جعل زوجته تزداد خوفاً وقلقاً على صحته التي تلاحظ بأنها تتدهور في كل زيارة.

كانت الزوجة تتوق إلى الافراج عنه قبل أن تضع مولودهما البكر استفسرت الأمن السياسي عن سبب اعتقاله أو التهمة الموجهة إليه، فأجابوا أنه «بريء ولا يوجد عليه شيء»، مبررين استمرارهم في اعتقاله: «بس تحفظ لفترة ونفرج عنه».

في أول زيارة سلَّمها العسكر الممنوعات التي كان يرتديها الشريف؛ تقول: «سلموا لي الجزمة والشرابات والشال وقالوا أنها ممنوعات»، ومنعوا إدخال ملابسه حتى بداية 2008 سمحوا بتبديل الملابس «عندما ندي له بدلة ونأخذ الذي فوقه ونرجعها».

مرَّت فترة الحمل شديدة الوطأة على الزوجة التي تترقب عودة زوجها من «الجامع الأمني» الذي تلقت منه وعوداً بإخراجه من المعتقل. طلب الأمنيون من عبدالله الإمضاء على تعهد ليتم الإفراج عنه، فلبى طلبهم. لكنهم نكثوا بالوعد. تقول الزوجة: «ساءت حالته الصحية والنفسية. ويتساءل عن سبب امتناع الأمن عن إخراجه كما وعدوه وأخرجوا أربعة من ضمن المحتجزين تحفظاً».

قبل عام تلقى عبدالله نبأ ارتزاقه بمولوده البكر وهو في سجنه. لقد حلم بأن يسمي الولد«مجد الدين»؛ فأسمته زوجته كما أراد.

اعتقل والد مجد الدين بعد زواجه بـ50 يوماً وبعد أن بُشر بحمل زوجته بـ6 أيام فقط، والآن أصبح عمر «مجد الدين» سنة كاملة ووالده ما يزال معتقلاً خارج القانون. تتساءل الزوجة: «متى سينتهي تحفظ الجهاز الأمني على زوجي بعد أن وعدوني بالإفراج عنه عندما كنت حامل».

المحطوري: الأجهزة الأمنية هي السبب في حرب بني حشيش

لقد صنفت الأجهزة الأمنية مركز بدر بأنه أصبح موطناً معزولاً لأولئك الذين «يتشيعون للمذهب الزيدي والمتشددين من الهاشميين»، قال المرتضى المحطوري عندما التقته «النداء» قبل أسابيع. فخلال الحرب شنَّت الأجهزة الأمنية حملات اعتقالات واسعة شملت عدداً من الأطفال والشباب والشيوخ في معظم محافظات الجمهورية وكذلك مدرسي ومحققي وطلاب مركز بدر لتعليم القرآن.

وحسب المحطوري (العالم الزيدي المعروف وصاحب مركز بدر) فقد كان مخططاً لاستيعاب شباب عاطلين عن العمل لتأهيلهم «للخطابة وتأهليهم يكونوا علماء يفتوا، يقسموا، يعقدوا. لكن يعلم الله أن اللي يعمل الخير ومعتمد على الله وعلى سواعده مثلي يعرقلوه ويفتكروها أشياء في عقولهم». كانت المرارة واضحة على وجه المحطوري وهو يعدِّد طلابه الضحايا الذين عملوا معلمين ومحققين مخطوطات لديه قائلاً: «مثلاً عبدالقادر المهدي هو عال وهو ضد الحوثي وانا ربيَّته وعلمته من صغره» قبل الانتخابات الماضية استأذن عبدالقادر أستاذه ومربيه لقيادة حملة انتخابية لصالح مرشح المؤتمر حافظ معياد، فأعطاه الإذن وقبلها عبدالرحمن الأكوع والآن مسجون سنة ونصف بدون تهمة لكنهم (المرشحين) لا يحملوا أي معروف أو وفاء».

عندما بدأت الحرب في صعدة مطلع 2004، بدأ المركز في التدهور والإنهيار: قُتل بعض كوادر وطلاب المركز في الحرب، وسجن آخرين، فيما انجر البقية من طلاب المحطوري إلى العمل «مخبرين»، وفقاً لتصنيف المحطوري الذي تمنى في الآخير أن تكون في تقارير طلابه المخبرين ٪1 فقط صواب لأن الكذب أصبح مائة مليون٪». قال.

إلى عبدالقادر المهدي يذكر المحطوري تلميذه «عبدالله الشريف» الذي اعتقل قبل عبدالقادر بثلاثة أيام في 16 فبراير 2007 عندما كان بجوار المركز قائلاً: «عبدالله الشريف كنت أدي له مكافأة من عندي وزوجناه كان قد تخرج من الجامعة وما لقي له عمل وخليناه عندي يحقق في المخطوطات». واستغرب من تصنيفه كرجل خطير قائلاً: «هه.. ما قد لبس جنبيه أو يعرف يفجع دم وقد كلمت عليه الرئيس وقال لي أنه بايفرج عنه والآن قد عمر ابنه سنة وهو احتبس بعد زواجته بـ50يوم».

وحمل المحطوري علي الرئيس في اعتماده على الأجهزة الأمنية ممثلاً على ذلك بحرب بني حشيش التي نشبت قبل أشهر يقول: «هم السبب في حرب بني حشيش لأنهم كانوا عندي طلاب بيدرسوا وجلسوا بعدهم.. بعدهم.. وأنا أحذرهم (الطلاب) انتم أهل حكمة ادرسو ولاتصدقوا لهذي كلها (الحرب) لكن الأمن.. خبرة الرئيس أرغموهم ونشَّروهم من صنعاء إلى بلادهم بسبب المضايقات وساروا قرَّحوها». وزاد: «وانهم (الأمن) بيتنبعوا: هو الدكتور المرتضى المحطوري هم طلابه».

وبَّرأ نفسه من ذلك الاتهام قائلاً: «وأنا أيش أسوى قلنا لهم (للأجهزة الأمنية) خلوهم يدرسوا. وأنها ما بش فايدة وفلتوا الدراسة».

وأوضح أن الأمن السياسي اتجه بعد ذلك نحو المدرسين والعاملين في مركز بدر وقام باعتقالهم.

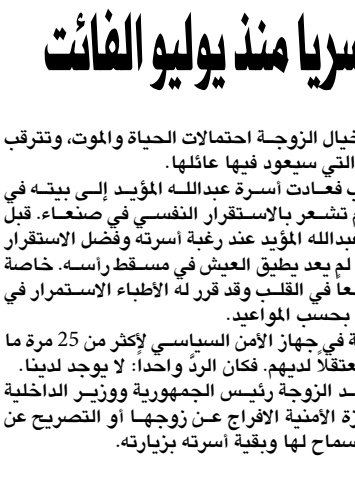

عضو لجنة الوساطة الرئاسية في الحرب الثالثة وأحد علماء الزيدية مخفي قسرياً منذ يوليو الفائت

احتاط عبدالله حسين المؤيد (55عاماً) أحد علماء الزيدية البارزين في مديرية ضحيان بصعدة، من الانخراط في الحرب، بل هو من أشد المعارضين لها. عند اندلاع الحرب انتقل المؤيد المولود في ضحيان بكامل أفراد أسرته وقرَّر الاستقرار في صنعاء منطقة الجراف متفادياً بذلك تصنيفه على أي من طرفي الحرب.

وحسب زوجته فقد عمل المؤيد لسنوات مدرساً في وزارة التربية والتعليم ثم انتقل إلى التدريس في المعهد العالي للقضاء إلى ما قبل الحرب الثالثة.

حينذاك كان المؤيد قد انتدب من قبل الدولة ليكون عضواً أساسياً من أعضاء لجنة الوساطة الرئاسية في الحرب الثالثة. ولا بد أن المؤيد كان محل ثقة الدولة التي اختارته، لكن تلك الثق العالية تحوَّلت بعد أشهر إلى نقطة سوداء.

مساء الـ2 من يوليو الفائت، قال عبدالله المؤيد لزوجته إنه خارج لأداء صلاة المغرب في الجامع لكن الوجهة تغيرت بشكل قسري: أوقفت إرادة وتفعلت إرادة الجهاز الأمني الذي أخفاه عن أسرته حتى يومنا، وفقاً للزوجة.

باتت الزوجة تقاسي وحشة الليل الطويل، منتظرة عودة زوجها:

طلبته على الهاتف أكثر من مرة في الليل دون جدوى. سألت اقرباءه وأصدقاءه فردُّوا بأنهم يجهلون مكانه. أنقشع الليل لكن صباحها لم يشرق بعد.

تحسرت زوجته عندما زارت مكتب الصحيفة ظهر الاثنين الفائت قائلاً: «المؤلم أنهم اختاروه في الوساطة واليوم أصبح مخفي مع أن الدولة عارفة لموقفه ضد الحرب والدليل اختياره في الوساطة».

تتأرجح في خيال الزوجة احتمالات الحياة والموت، وتترقب اللحظة الجميلة التي سيعود فيها عائلها.

هدأت الحرب فعادت أسرة عبدالله المؤيد إلى بيته في ضحيان لأنها لم تشعر بالاستقرار النفسي في صنعاء. قبل اعتقاله لم ينزل عبدالله المؤيد عند رغبة أسرته وفضل الاستقرار في صنعاء لأنه لم يعد يطيق العيش في مسقط رأسه. خاصة وأنه يعاني وجعاً في القلب وقد قرر له الأطباء الاستمرار في استخدام الدواء، بحسب المواعيد.

سألت الزوجة في جهاز الأمن السياسي لأكثر من 25 مرة ما إذا كان زوجها معتقلاً لديهم. فكان الردُّ واحداً: لا يوجد لدينا.

مع هذا تناشد الزوجة رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رؤوساء الأجهزة الأمنية الافراج عن زوجها أو التصريح عن مكان اعتقاله والسماح لها وبقية أسرته بزيارته.

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة العاشرة)

بعدما علمت المخابرات المصرية بمشاركة محمد المجعلي في المؤتمر الأول، كثفت اتصالاتها به، بهدف زرع الخلافات في الجبهة القومية

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

■ في حوار مع عبدالفتاح إسماعيل قال إنه في المؤتمر الأول للجبهة القومية بدأت تتحدد معالم الاختلاف والافتراق فيما يتعلق بالخط الفكري. كما برز خلاف سياسي يتعلق بطبيعة الممارسات والسلوك داخل الأطر القيادية للجبهة القومية، وكان يعبر عن نفسه سياسيا، وكان هناك حس إيديولوجي وطبقي يقف خلفه. كيف نفهم ذلك في الوقت الذي تتحدث أنت عن أن وثيقة الميثاق الوطني لم تناقش في المؤتمر الأول؟

– ما قاله عبدالفتاح لم يكن دقيقا، لأن مشروع الميثاق الوطني لم يناقش في اجتماع الشباب يومي 21و22 يونيو 65، ولا في جلسات المؤتمر الأول، فكيف سيبرز الاختلاف والافتراق، مع العلم أن عبدالفتاح ظل صامتا في المؤتمر وفي اجتماع الشباب؟

والذين ناقشوا وطرحوا ملاحظات في المؤتمر عددهم ثمانية، وهم: علي احمد ناصر عنتر، ومحمد احمد البيشي، وصالح علي غزالي، ومحمود ناصر، وعبدالملك إسماعيل، وحسين عبدالله عبده، واحمد صالح الشاعر، وعبدالحميد الشعبي، ولم يتطرق أحد منهم للميثاق.

وبالنسبة للخلاف السياسي، لم يكن هناك خلاف سياسي يتعلق بطبيعة الممارسات والسلوك. وما حدث هو أن إقرار الميثاق الوطني في المؤتمر الأول شكل انعطافة تاريخية حاسمة وقفزة نوعية على مستوى الحركة الوطنية من خلال ربط القضية السياسية بالقضية الاجتماعية، وكذا إقرار النظام الداخلي للجبهة، بالإضافة إلى اشتداد العمل المسلح لاسيما في جبهة عدن، والتغلغل في أوساط الطلبة والمثقفين والعمال والفلاحين والمرأة. كل ذلك أدى إلى غضب مخابرات صلاح نصر وتوتر علاقاتها مع الجبهة القومية، وكانت قيادة الجبهة تعرف أن هناك عناصر من أبناء الجنوب والشمال يتصلون بها وبطريقة سرية.

وقد سبق للشباب أن طرحوا استفسارات حول هذا الموضوع في اجتماع الشباب الذي انعقد قبل المؤتمر الأول والذي شارك فيه فيصل عبداللطيف وعبدالفتاح اسماعيل وعبدالرحمن محمد سعيد وعبدالقادر سعيد وعلي السلامي، ولم يحصلوا على إجابة بخصوص استفساراتهم، ويومها طلب فيصل عبداللطيف من الشباب، رداً على تلك الاستفسارات، تقديم أسماء الذين يقومون بتلك الاتصالات إن كانت موجودة.

وبعد أربعين عاما ورد اعتراف مهم في كتاب راشد محمد ثابت يتعلق بهذا الموضوع، حيث ورد أن المصريين كانوا يستدعون بعضا من قيادات حركة القومين العرب فرع الشمال للاستفسار عن بعض الأمور، منها كيف يتم إدخال السلاح إلى عدن، وكذا معرفة الجهة الحقيقية التي تقوم بالعمل الفدائي في عدن.

وتلك المعلومات التي قدمها أولئك البعض أدت إلى: كشف فيصل عبداللطيف الشعبي إلا أنه تمكن من مغادرة عدن إلى تعز، كشف نور الدين قاسم والزج به في سجن المنصورة بعدن، كشف ما يزيد على 45 فدائيا واعتقالهم في سجن المنصورة وعدد من المخابئ والسيارات التابعة لجبهة عدن.

■ حركة القومين العرب فرع الشمال أكدت مرارا أنها وقفت ضد الأساليب الخاطئة للمخابرات المصري؟

– ورد في كتاب راشد أيضا أن المخابرات المصرية كانت تحاول زرع الانقسامات في صفوف الجبهة القومية، وقد هالها أن ترى هذا الامتداد المنظم للجبهة يغطي كل مناطق الجنوب، وشعرت أنها بحاجة إلى أن تفرض قدرتها على التحكم بمسار النضال الثوري وأبعاده الاجتماعية، فحاولت أن تكشف من اتصالاتها ببعض قيادات الجبهة في تعز وبالذين يأتون من قيادات الجبهات في الداخل وباستخدام الأموال والسلاح للإغراء واستمالة المواقف وبث الانقسامات وتنصيب قيادات على المجاميع تحظى بالرعاية والاهتمام من حيث مدها بالمال والسلاح شريطة أن تعلن تمردها على القيادات الحركية في الجبهة وعدم الامتثال لأوامرها.

وطبقا لذلك، اتخذت قيادة فرع الحركة في الشمال قرارا بالانفصال عن قيادة الإقليم الموحدة، وأعلنت تمردها على القيادة الحركية في الجبهة، وأنزلت إشاعة بأن فيصل عبداللطيف هو من فصل قيادة التنظيم في الجنوب عن القيادة الموحدة.

■ في أكتوبر 65 قلت إن فيصل الشعبي تعرض لمحاولة اغتيال في تعز، وأنه تم الكشف عن مخطط لتفتيت وضرب الجبهة القومية، كيف حدث ذلك؟ ومن قبل من؟

– حينما علمت مخابرات صلاح نصر بعودة فيصل عبداللطيف إلى تعز قادما من عدن وبما عمله هناك على صعيد العمل الفدائي بعد تعرض جبهة عدن لضربة قوية كادت أن تتسبب في إجهاض العمل الفدائي تماما، رتبت عملية لاغتياله في 65/10/18، وقد دخل إلى مكتبي، بالمكتب العسكري الطالب "سالم" وهو من أبناء منطقة يافع –أعتقد أنه ما يزال حيا يرزق– وأخبرني بأن (×) طلب منه رمي قنبلة يدوية في مكتب الجبهة القومية، وسيدفع له مبلغ 50 ريالا، وعندما يقوم برمي القنبلة سيقوم هو بجمع حراسة مكتب الجبهة القومية بقصد التغطية حتى لا ينكشف أمره، وكانت مخابرات صلاح نصر تعتقد أنه بمجرد اغتيال فيصل عبداللطيف الشعبي ستتمكن من تنفيذ مخطط ضرب وتفتيت الجبهة القومية، وقد تم كشف العملية قبل تنفيذها.

■ قبل إعلان الدمج القسري، وبالتحديد في 65/11/1، صدر قرار بنقلك من المكتب العسكري بتعز إلى جبهة الصبيحة، هل كانت هناك أسباب محددة لذلك؟

– نقلي إلى جبهة الصبيحة جاء بناء على قرار من المكتب التنفيذي للجبهة القومية، وعندما علم مكتب مخابرات صلاح نصر بذلك، طلب مني البقاء في تعز وعدم تنفيذ قرار النقل، وكان ردي بأني سأتوجه إلى الصبيحة لتحمل مسؤولياتي حسب التكليف، كوني كنت ضمن شباب الجبهة القومية الذين طالبوا بدخول المتواجدين في مكتب الجبهة بتعز إلى جبهات القتال، فكان ردهم: نحن نريد منك البقاء في تعز. ولم أناقشهم في الأسباب. فغادرت تعز إلى الصبيحة، وبعد ثلاثة أيام من وصولي إليها تعرضت لمحاولة اغتيال حيث تم استدراجي بالخروج من المنزل الذي كنت أقيم فيه بواسطة شخص من أبناء المنطقة، وذلك لمقابلة أشخاص هم أيضا من المنطقة نفسها في منزل والدي الذي يبعد كيلومترين من المنزل الذي كنت أقيم فيه، وتم نصب الكمين أمام بوابة المنزل وخلفه من قبل 25 شخصا من أبناء الصبيحة. وقد فشلت عملية الاغتيال، وبعدها، علمنا من الذي دبر العملية، وخطط لها، لكننا لم نتخذ أي رد، لأننا لم نكن نحمل أحقادا تجاه أحد، وكان هدفنا هو نجاح الثورة.

المهم عرفت فيما بعد أن عملية نقلي إلى الصبيحة جاءت في إطار محاولات لإبعادي من مكتب الجبهة القومية بتعز كما حدث مع علي محمد سالم الشعبي، وكذا لتدبير عملية لاغتيالي وهذا ما حدث.

■ من تتهم بتدبير عملية اغتيالك؟

– مخابرات صلاح نصر والمتعاونين معها.

■ هل يمكن أن تشرح لنا تجربتك في الصبيحة؟

– تجربتي في الصبيحة كانت مريرة وشاقة ومؤلمة في الوقت نفسه، ولا أريد أن أخوض فيها.

■ بالنسبة للجبهة الوسطى، هل عينت الجبهة القومية قيادة جديدة لها بعد فصل ناصر السقاف وتجميد محمد علي هيثم وعلي ناصر محمد نفسيهما؟

– لم تعين الجبهة قيادة جديدة في الجبهة الوسطى وكان قرارها صائباً.

■ إذن تحت أي صفه مثل محمد المجعلي الجبهة الوسطى في المؤتمر الأول؟

– المجعلي من أبناء منطقة دثينة، أبين حاليا، وكانت الجبهة الوسطى هي دثينة، وكان من أعضاء اللجنة التحضيرية التي تشكلت في صنعاء في 24/ 2/ 63 برئاسة قحطان الشعبي وهو طبعا من أبرز العناصر الوطنية التي كانت تلح وتصر على فتح الجبهة الوسطى، وهو نفسه تسلم العمل المسلح في جبهة ردفان بعد استشهاد لبوزة، ونتيجة الخلافات التي حدثت بين قيادات الجبهة الوسطى، ناصر السقاف وعلي ناصر محمد ومحمد علي هيثم، وبعد أن فشلت كل المحاولات في حلها، تقرر أن يمثل محمد عبدالله المجعلي الجبهة الوسطى في المؤتمر الأول، ولما علمت مخابرات صلاح نصر أن المجعلي شارك في المؤتمر، عملت على تكثيف الاتصالات به وبغيره بهدف زرع المزيد من الخلافات في صفوف الجبهة القومية، وقد نجحت مع البعض وفشلت مع البعض الآخر.

■ هل كنت على احتكاك به؟

– أعرفه جيدا.

■ هل كان هناك ما يميزه عن الآخرين؟

– كان يتعز بنفسه ولا يريد أحد يوجهه.

■ كان يعتبر نفسه زعيما؟

– يبدو. ولكنه فصل من الجبهة القومية.

■ لم يفصل، هو انسحب وذهب مع المصريين؟

– بعدما ذهب مع المصريين فصلته الجبهة القومية.

■ وعلي بن علي هادي، هل تعرفه؟

– هذا من الضالع، وقد برز فيما بعد.

■ هؤلاء ونتيجة علاقتهم بالمصريين، أسسوا التنظيم الشعبي للقوى الثورية، الجناح المسلح لجبهة التحرير، متى تأسس هذا التنظيم؟

– تأسس في 65.

■ أكيد أنك تعرف معظم الذين كانوا في التنظيم الشعبي، هل لديك معلومات دقيقة عنهم؟

– أعرف بعضهم، أعرف مثلا: قائد محمد علي صلاح، وعلي بن علي شكري، وهما من أبناء الصبيحة، ومن قيادات جبهة التحرير في الصبيحة، وأتذكر أني ضممتهما إلى الجبهة القومية قبل عملية الاندماج القسري في 13يناير 66.

■ هل كنت تشعر بغضب تجاههم كونهم يعملون في جبهة منافسة لكم؟

– لا، أبدا. لما كنت في جبهة الصبيحة، كان علي بن علي شكري وقائد محمد علي صلاح مسؤولين عن جبهة الصبيحة في إطار جبهة التحرير وكانت علاقتي بهما جيدة جدا.

■ ألم يحدث أي احتكاك بينكم؟

– حدث في يوليو 67 وتم تفاديه بصورة سريعة وعادت الأمور لما كانت عليه من قبل. وإذا أردت الدقة فجبهة الصبيحة هي الوحيدة التي لم يحدث بها اقتتال أهلي.

■ أين كنت يوم إعلان الدمج القسري في 13 يناير 66؟

– في جبهة الصبيحة.

■ وفيصل عبداللطيف وعبدالفتاح إسماعيل؟

– كانوا في عدن.

■ كيف تلقيت إعلان الدمج؟ وهل مكثت في الصبيحة أم تحركت إلى تعز؟

– طبعا لم يكن أحد يعلم بموضوع الدمج إلا بعد إعلانه من إذاعات صوت العرب وصنعاء وتعز، وقد شكل ذلك مفاجأة لقيادات وقواعد الجبهة القومية.

بعد إعلان الدمج توجهت أنا من الصبيحة إلى مكتب الجبهة القومية في تعز وتوجه فيصل عبداللطيف من عدن إلى تعز وكذا عبدالفتاح إسماعيل الذي كان مع فيصل في عدن.

■ بعد وصولكم إلى تعز، هل قمتم بتحرك ما ضد الدمج؟

– فيصل عبداللطيف، وباسم المكتب التنفيذي للجبهة القومية، طلب اجتماعا عاجلا للمجلس الوطني لقيادة الثورة، للوقوف أمام ما حدث، ووجهت دعوة لانعقاد المجلس الوطني يوم 23 يناير 66، إلا أن جهاز مخابرات صلاح نصر بتعز منع انعقاده، وبتوجيه من هذا الجهاز أذاعت إذاعة تعز بيانا تلغي فيه انعقاد المجلس الوطني لقيادة الثورة في موعده المحدد، ونفس الشيء فعله أمين عام الجبهة القومية، قحطان الشعبي، فقد كان في القاهرة وحاول عقد مؤتمر صحفي لرفض الاندماج القسري، إلا أن مخابرات صلاح نصر في القاهرة رفضت السماح له بعقد المؤتمر، وحاول الاتصال بصحيفة "الحرية" التابعة لحركة القوميين العرب في بيروت وبصحيفة "البرافدا"، فوقفت مخابرات صلاح نصر حائلا أمامه.

■ هل قابلت فيصل في تعز بعد إعلان الدمج القسري؟

– نعم.

■ هل دار بينكم حديث حول الدمج؟

– حينما قابلته في تعز قال لي: المخابرات المصرية تريد تصفية "الشعابية" في الجبهة القومية. فرديت عليه بقولي: لو كنت حاسبت الفاسدين المعروفين لكنت أقفلت الباب على المخابرات ووفرت علينا المتاعب.

■ وبماذا رد عليك؟

– لم يرد.

■ هل كان مضطربا أو منزعجا؟

– لا. كان عاديا، وكان لديه شعور وإحساس قوي بأن الجبهة القومية سوف تتمكن من معالجة الموضوع، وهذا ما حدث، حيث تمكنت الجبهة من إفشال المؤامرة، والانسحاب من منظمة التحرير بعد حوالي عام من الدمج.

■ لماذا كانت تريد المخابرات تصفيتكم؟

– خوفا من وقوفنا ضد عملية الدمج.

■ علي السلامي كان له دور في عملية الدمج، هل قابلته؟ وهل دار بينكم نقاش؟

– قابلت السلامي وسألته: لماذا أقدمت على هذا العمل ونحن سلمناك ملفا متكاملا بعد اجتماع الشباب، وحددنا الثلاثين من يناير لعقد اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة لمناقشة القضايا الواردة فيه؟ فأجاب: لقد أردت أن أضع الجميع أمام الأمر الواقع. فقلت له: هنا يكمن الخطأ.

حاولنا تدارك الموقف ومعالجته، إلا أن مخابرات صلاح نصر توهمت حينها أنها حققت غرضها في وأد الثورة التي لم تكن مقتنعة بها منذ قيامها في 14 أكتوبر 63، ولم تكن تتوقع أن شباب الجبهة القومية الذين عقدوا الاجتماع في منزل عبدالباري قاسم بتاريخ 9/ 10/ 65 سيقفون ضد الدمج القسري.

■ بعد الدمج هل مكث فيصل الشعبي في تعز؟

– لا. لقد تم استدراجه للسفر إلى القاهرة بحجة إجراء محادثات بخصوص موضوع الدمج مع الفصيل الآخر، وهناك تم احتجازه ومعه أمين عام الجبهة القومية، قحطان الشعبي.

وقد توهمت مخابرات صلاح نصر مرة أخرى أن احتجازهما سوف يؤدي إلى وأد الثورة. وكي تحقق أهدافها قررت تعيين عبدالفتاح إسماعيل أمينا عاما للجبهة القومية بدلا من قحطان، إلا أن القيادة الجديدة برئاسة عبدالفتاح فشلت في إقناع قيادات وكوادر الجبهة القومية المتواجدة بالداخل بعملية الاندماج القسري.

● الشعبي

■ إبعادي من المكتب العسكري بتعز إلى جبهة الصبيحة جاء ضمن ترتيب عملية لاغتيالي ■ بعد إعلان عملية الدمج القسري، طلب فيصل عبداللطيف عقد اجتماع عاجل للمجلس الوطني، فمنعت مخابرات صلاح نصر انعقاده

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com
الاربعاء 26 شعبان 1429هـ الموافق 27 اغسطس 2008 العدد (165)
Wed. 26/8/1429 - 27 August 2008

اولمبياد بكين.. وخليجي عدن

ملعب "النداء" سأل: لماذا أخفقنا في بكين؟

وأجابوا:

■ حسين: نحن في بلد لا يعير الاولمبياد اهتماما، والأمين العام "مكلفت" الأمور
■ المتوكل: الأمين العام ورؤساء الاتحادات يتحملون المسؤولية.
■ الكاف: على الأكوع أن يتفرغ للسياسة ويدع الآخرين يعملوا.
■ مظفر: من الأسباب غياب الإعداد وعدم فهمنا لما نريد

■ المحرر الرياضي

وعدوا العالم وأفوا بوعدهم. كان الوعد أسطوريا، فجاء الوفاء أكثر أسطورية. إنها الصين: البلد العظيم، والاولمبياد بكين.

افتتاح دورة الألعاب الاولمبية السادسة والعشرين كان مذهلاً، وتمكن من خلاله الصينيون من لفت أنظار العالم إلى حضارتهم وتاريخهم العريق. حفل افتتاح هو الأول من نوعه.

"عالم واحد، حلم واحد" شعار للاولمبياد الذي تسابقت فيه الدول لحصد الميداليات بمختلف ألوانها وإن كان شعار "لو خيروني باختار الذهب" قد رفعه أولئك القادرون على حصد الذهب.

حفل الافتتاح والقرية الاولمبية وملعب "عش الطائر" وغيرها من المنشآت التي أقامها الصينيون خصيصاً للحدث العالمي، كشفت حقيقة الإبداع الصيني وقوة الإرادة واحترام الوقت وتقديسه والرغبة في مواجهة الريح لتحقيق الهدف. وتلك رسالة للعالم، كيف نستفيد من الوقت والموارد البشرية التي هي رأس مال حقيقي لدى من يملك القدرة على التعامل معها وفهم مكنوناتها وتوفير المناخ الملائم الذي تستطيع فيه تفجير طاقاتها وإبداعاتها بما يعود بالفائدة على الأرض التي يعيشون فوقها ويسمونها "وطن".

حتى الأغنية التي اشترك في أدائها امرأة ورجل من فناني البلد العظيم استغلها أصحاب الاستضافة لتوجيه رسالة للعالم علهم يستفيدون من السر الذي أوصل الصين إلى هذه المرحلة من التفوق الصناعي والرياضي وغيره. الأغنية يقول مطلعها: "أنت و انا...". نعم لقد فهم الصينيون أهمية الآخر وضرورة الاستعانة به كشريك أساسي وفاعل في التنمية والتحولات السياسية والاقتصادية، بعيداً عن ثقافة الإقصاء والإلغاء التي تركوها لغيرهم يحترق بها ويفعل ما يريد.

لقد وضع الصينيون العالم في وضع صعب وموقف محرج، وبالذات أولئك الذين يسعون لاستضافات قادمة لبطولات أخرى.

وبينما الصين بهرت العالم وصرفت الأنظار نحوها، ما زلنا نحن في اليمن نتجاذب المواقف حول استضافتنا "خليجي 20"، التي لم يحسم أمرها بعد. حتى عدن، التي رفع علم الوحدة فوق ترابها، لم توحدنا، إختلفنا حول إمكانية استضافتها للبطولة، فبدلاً من الضغط باتجاه الإسراع في البدء بالأعمال الإنشائية والتجهيزات الضرورية، ذهبنا للتقليل من إمكانياتها وأنها لا تستحق الاستضافة ويجب نقلها صوب العاصمة.

استضافة عدن "خليجي 20"، إن كنتم تحبون "عدن" بصدق، سيسهم في تعزيز البنية التحتية للمدينة وتطوير الخدمات فيها، عدن التي تملأونها في الأعياد والمناسبات ولا يجد أبناؤها مكاناً لهم ولأطفالهم ليستمتعوا به بسبب زحمتكم.

دعوا "عدن" تستضيف البطولة، وسخروا مواقفكم لمطالبة أصحاب القرار بالبدء في خطوات ملموسة على الأرض تدفع بعملية الاستضافة صوب الأمام.

علينا أن نتعلم من الأغنية الصينية التي مرت مرور الكرام وذهبنا لمديح الحفل الأسطوري.

الصينيون في فترة زمنية قصيرة أنجزوا الكثير من أجل الاولمبياد، من أجل الصين، الوطن الذي يبنى بالنوايا والإرادة والاهتمام بالإنسان، بعيداً عن الشطط في القول وحكاية الولاء التي لا تبني بمفردها دون عوامل ذات أهمية أكبر من مجرد الولاء. وتواصلاً لنجاحها ها هي تنهي الاولمبياد متربعة على الصدارة، لتزيح الولايات المتحدة الأمريكية وتفرض نفسها سيدة للاولمبياد، حيث حصدت مائة ميدالية (51 ذهبية، 21 فضية، 28، برونزية).

نحن، اليمنيين، شاركنا بخمسة لاعبين في أربع ألعاب رياضية، هي: ألعاب القوى، الجمباز، السباحة، والجودو، وهم: اللاعب الجمبازي الدولي النجم نشوان الحرازي الذي منحته اللجنة الثلاثية في اللجنة الاولمبية الدولية البطاقة البيضاء، نجم الجودو علي خصروف الذي تأهل كأول لاعب يمني يتأهل عن طريق تصفيات الاولمبياد باعتباره صاحب المركز الخامس في وزنه على مستوى قارة آسيا بعد استبعاد اللاعب المنغولي هاشبتار، وفي ألعاب القوى اللاعب محمد اليفاعي واللاعبة وسيلة فاضل، وفي السباحة اللاعب عبدالسلام الجعدبي. وقد عولنا على كل من الحرازي وخصروف، لتحقيق إنجاز في اولمبياد بكين، فخرجا من المرحلة الأولى من الاولمبياد ولم نحقق شيئا. غياب التخطيط والاهتمام، وتهميش الكوادر الرياضية، وسيطرة من لا علاقة لهم بالرياضة على شؤونها، وغيرها من الأسباب، كل ذلك جعلنا في الدرك الأسفل للتخلف الاولمبي.

المضحك المبكي أن البعض قد جعل من دخول اليمن كأول بلد عربي أثناء طابور العرض في افتتاح الاولمبياد بفضل أبجدية اللغة الصينية إنجازا يباهي به.

رئيس الاتحاد اليمني العام للجمباز، إيهاب السلامي، ألقى بمسؤولية فشل مشاركة اللاعب نشوان الحرازي على المدرب نصر الحرازي. وقال في تصريح إلى ملحق "الثورة الرياضي": "إصابة نشوان في الاولمبياد هي حيلة اختلقها المدرب لإفشال المشاركة، رغم أننا قدمنا مقترحاً للجنة الاولمبية بأسماء ثلاثة مدربين: الأمريكي جيمولد، والصيني، واليمني صالح جعفر. ولا ندري كيف تم اختيار نصر الحرازي مدرباً، هل اللجنة الاولمبية أم الوزارة!".

قيادة وزارة الشباب والرياضة، ممثلة بالوزير حمود عباد، ونائبه، والوكيل الأول، والوكيل، ووكيل الشؤون المالية والإدارية والوكلاء المساعدين (انظروا! ما شاء الله! خيرات)، بالإضافة إلى رئيس اللجنة الاولمبية اليمنية، عبد الرحمن الاكوع، تقع عليهم المسؤولية المباشرة إزاء الإخفاقات المتتالية للرياضة اليمنية. لكننا في بلد لا يعير الرياضة اهتماما، كما لا يعير الرقابة والمحاسبة أدنى اهتمام؛ إذ أن السؤال هو: من يحاسب من؟ فكل مسؤولي البلد من الكبير إلى الصغير شركاء في الإخفاقات التي لحقت بالبلد خلال العقدين الأخيرين على كافة الأصعدة، بل إنهم صناع للإخفاقات ومهندسين للأزمات.

دول لا تتساوى معنا في مكانتنا وتاريخنا وإمكاناتنا، ومع ذلك حفرت اسمها على جدار الاولمبياد بأحد المعادن الثلاثة (ذهب، فضة، برونز). السبب واضح، وهو إن القائمين عليها عرفوا معنى "وطن"، بينما نحن ما زلنا نبحث عن الوطن الذي اختزله صناع الإخفاق في شخص أحاطوه بالقداسة وجعلوا ينظرون للوطن من خلاله.

الرياضة "مضيعة للوقت". هكذا هو مفهومها لدى أهل القرار. وقد يأتي اليوم الذي تناط فيه مهمة محاربتها بهيئة النهي عن المنكر؛ كل شيء جائز. الرياضة الوحيدة التي يهتمون بها وينفقون عليها مبالغ طائلة هي تلك المخيمات الصيفية والمهرجانات التي تقام لأهداف سياسية صرفة، بينما الألعاب الرياضية التي نستطيع من خلالها المنافسة والتواجد القوي في المحافل الخارجية لا وجود لها في الأجندة الرسمية.

ملعب "النداء" بحث في أسباب إخفاقنا في اولمبياد "بيجين" وخرج بالحصيلة التالية:

"لا نعتبره إخفاقا، لأننا لم نستعد للمشاركة بشكل جيد". هكذا بدأ رئيس اللجنة الفنية باللجنة الاولمبية اليمنية، خالد صالح حسين، حديثه إلينا. واستطرد: "نحن نعيش في بلد لا يعير الاولمبياد أي اهتمام ولا وجود له في الأجندة الرسمية والرياضية، لا أجندة الحكومة ولا وزارة الشباب والرياضة ولا حتى اللجنة الاولمبية اليمنية كجهة اختصاص". وأضاف: "في كل مشاركة لنا نتجح بالإمكانيات، وفوق هذا نجد مشاركتنا رمزية، نذهب لنسجل حضورا لنجسد الشعار الاولمبي العالمي: نشر المحبة بين العالم، وهي العادة التي درجنا عليها في مشاركاتنا، حتى أن ما تم صرفه من الوزارة في الوقت الضائع لم نتمكن من الاطلاع عليه كمختصين في اللجنة الاولمبية؛ كون الأمر ارتبط بالأمين العام نفسه، والأمور وصلت إلى مرحلة خطيرة من الإهمال، إذا لم يتم تداركها سنجني الفشل دائماً".

■ الزميل ماهر المتوكل، المشرف العام على ملحق "ملاعب" الصادر عن صحيفة "الجمهورية"، تحدث بالقول: "إخفاقنا في مشاركة بكين نتيجة لأن القيادات الرياضية، وبالذات أمين عام اللجنة الاولمبية، كل ما يهمهم هو إخراج المخصصات المالية وكيفية تكييفها حسب ما يريدون هم، لا حسب ما تتطلب فترة الإعداد والمشاركة، ولذلك من الطبيعي أن يأتي نتيجة الأوضاع الغلط الأمر الطبيعي، وهو خروجنا من اولمبياد بكين بلا خُمُص، كما هو حال بعض الدول العربية المشاركة".

وأضاف: "إذا أردنا أن نحدد مسؤولية ما حدث لنا في بكين فيجب أن نبدأ من أمين عام الجنة الاولمبية اليمنية والاتحادات المعنية، وبالذات الجودو والسباحة وألعاب القوى، والذين قبلوا المشاركة وهم يعرفون النتائج سلفاً، حيث أن تأهلنا إلى الاولمبياد لم يأت عبر التصفيات وإنما جاء عبر منة من اللجنة الاولمبية الدولية، والتي تمنحها للدول الضعيفة وغير المتطورة، وذلك تجسيدا لقيم التعاون والسلام والمحبة، إضافة إلى قبول مسؤولي تلك الاتحادات بأن يسيّر أمين عام اللجنة الاولمبية أمورها وفترة الإعداد بشكل غلط، وتتحمل وزارة المالية جزءا من مسؤولية الإخفاق بسبب تأخيرها لصرف المخصصات، والحكومة، ممثلة بقيادة وزارة الشباب والرياضة، قصرت".

■ الزميل سامي الكاف، المشرف العام على موقع "14 أكتوبر دوت كوم" الإخباري ومحرر الصفحة الرياضية في "المصدر": "يعتقد كثيرون أن بعثتنا المشاركة في الاولمبياد الصيني أخفقت، بل ويذهب آخرون إلى حد القول إنها فشلت فشلاً ذريعاً، لكنني أرى أننا لم نخفق في الاولمبياد. بصراحة لا أرى مبرراً للهجوم الذي شنه ويشنه البعض على البعثة التي شاركت في الأولمبياد، إلاّ إذا صنفنا ذلك بأنه يأتي في إطار تصفية حسابات أخرى، فهذا أمر مختلف. لنكن واقعيين، عندما نقول ونؤكد أننا أخفقنا في الأولمبياد فمعنى ذلك أننا، أو لنقل بصورة أوضح، أن وزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية خططنا للمشاركة للمنافسة على تحقيق ميداليات ما، ومن ثم بذلنا جهداً في سبيل تحقيق ما خططنا له، فوصلنا إلى الجاهزية المطلوبة للمنافسة وأثناء المنافسات حدث وأن تساهل اللاعبون، لسبب ما، أو كان المنافسون أقوى ولم نحصد ولو ميدالية، هنا يتجه على أي عاقل وموضوعي الجزم بأننا أخفقنا، فهل فعلاً حدث مثل هذا الأمر؟ طبعاً لا، ومليون لا".

وأضاف: "أنظروا إلى واقع اللجنة الأولمبية وواقع وزارة الشباب والرياضة، حالهما لا يسر أحداً إطلاقا، إنهما على مدى سنوات طويلة لم يستطيعا الفصل بين مهامهما وواجباتهما إدارياً وماليا، بخلاف أن كل طرف يلقي المسؤولية على الآخر. عدا ذلك لا أحد يستطيع رفع سبابته في وجه رئيس اللجنة الأولمبية، عبدالرحمن الآكوع، ويقول له: لماذا لا تتفرغ للعمل الأولمبي؟ أو حتى يقول له من باب النصح: دع غيرك يعمل وتتفرغ أنت لمهامك السياسية!".

المضحك أن بعضهم قبل انطلاق أولمبياد بكين صرح بكل ثقة بمعية عدد آخر من الإعلاميين الذين هرفوا بشكل هزلي قائلين: "اليمن تعول على الحرازي ونجم الجودو خصروف لتحقيق إنجاز في اولمبياد بكين، لما يمتلكه اللاعبان من إمكانيات وقدرات فنية وبدنية في هاتين اللعبتين مكنتهما من تسجيل اسميهما ومنذ أول مشاركة لهما خارجياً، حيث أحرزا العديد من الألقاب والميداليات الملونة". أنظروا كيف ببلاهة يضللون الرأي العام!

عن أي ميداليات يتحدث هؤلاء؟! خصروف الوحيد الذي تأهل إلى الأولمبياد بالصدفة نتيجة عدم السماح لأحد اللاعبين الآسيويين بالمشاركة في مجال لعبته، وهذا يعني أنه سيدخل في تنافس شرس مع لاعبين كثيرين من مختلف الدول هم أصلاً أفضل منه في كثير من النواحي، إذا ما استثنينا ضعف البنية التحتية الرياضية في اليمن عموماً وبخل الإنفاق المالي. أما بقية اللاعبين فشاركوا من باب الهبات التي يتم منحها للدول النائمة عبر نظام البطاقات البيضاء، أي أن وجودهم في بكين تحصيل حاصل، وليس للمنافسة. أما إذا افترضنا أنه لدينا بنية تحتية جيدة فإعداد لاعب واحد حتى يحرز ميدالية ما في أولمبياد ما فيتطلب أرقاماً مالية لو ذكرتها لجن جنون رئيس الجمهورية وليس فقط رئيس الحكومة.

يا عزيزي الدول العربية مجتمعة بكل ما صرفته على مشاركاتها الأولمبية كلها لم تتجاوز حاجز ثماني ميداليات وحسب. احسبها معي، إنجاز كل الدول العربية في الواقع لم يتجاوز ما حققه لاعب أمريكي واحد، وهو السباح الفذ مايكل فيلبس، الذي أحرز وحده ثماني ميداليات ذهبية".

واختتم بالقول: "كل ما أرجوه هو أن يتم إعادة النظر في وضع وزارة الشباب والرياضة ووضع اللجنة الأولمبية، ليس بشكل عام وحسب، بل وبشكل جذري، بما في ذلك إعادة النظر في سياسة توزيع المناصب كيفما اتفق. وفي حال تم ذلك يمكن للكوادر الفاهمة والمؤهلة العمل وفق خطط بحسب ما يعمله الآخرون ليس أكثر، بما في ذلك تهيئة بنية تحتية حقيقية واعتماد الرياضة مادة أساسية إلزامية في المدارس والجامعات، لكن عن أي مدارس نتحدث وقد نخر فيها هي الأخرى فساد من كل لون وصنف!!!".

■ الزميل احمد مظفر، سكرتير تحرير صحيفة "الرياضة": "أسباب إخفاقنا في بكين معروفة، حيث أننا نبدأ من حيث بدأ الآخرون وليس من حيث انتهوا، ففترة الإعداد حدث فيها قصور كبير، إن لم تكن منعدمة، فإعداد لاعب بهدف إحراز ميدالية يتطلب فترة طويلة، لذا لا وجود للإعداد بمعناه الحقيقي، وكل ما في الأمر إعداد ساندويتشي. ومن الأسباب غياب الهدف من المشاركة وعدم معرفتنا بما نريد من الاولمبياد وخطواتنا سلحفاتية، إضافة إلى عدم وجود ملاعب التدريب وانعدام الاهتمام بالنشء في كل الألعاب، وتسابق الإداريين على السفر لمرافقة البعثات الرياضية حيث أنهم أكثر من اللاعبين، كما حدث في بكين. كل تلك أسباب أساسية، وإن لم يتم وضع المعالجات لها سيظل الإخفاق سيد الموقف". وأضاف: "راهنا على اللاعب نشوان الحرازي، لكنه للأسف فشل في المراحل التمهيدية". واستطرد: "حتى بقية العرب أخفقوا هذه المرة وتراجعوا مقارنة بدورات اولمبية سابقة"

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
صالح الحميدي

جمل المعصرة

"يتحدث عن وضعنا الرياضي، ويضرب المثل بتجربة الكابتن محسن صالح وفشلنا الذريع فيها".

● لا مجال هنا للإنجازات! نعم لا مجال للإنجازات ولا للحديث عن القادم الأحلى، عندما يتعلق الأمر بمنتخبنا الوطني الأول لكرة القدم. ولا داعي أبداً لمقدمة نشرح فيها واقع ما آل إليه الحال، ونترنم بوقع أحرفها مع صدى الصوت الملائكي وقيثارة الشرق السيدة فيروز حينما رددت "أعطني الناي وغني".

● فكرنا مطولاً بكيفية الخروج من شرنقة تواضع الأداء. أصابنا الكلل وأعيانا الملل من التمثيل لمجرد تسجيل الحضور التشريفي في المحافل المختلفة، وبقينا نمني النفس الطموحة، حالها حال بقية نفوس خلق الرحمن، بمنتخب وطني "يرد الروح" ويبني صروح الثقة والفخر لجميع من ينتمي لهذا الوطن، ولا عيب في ذلك مطلقاً، فكرة القدم أصبحت مرآةً للشعوب وطفرتها في هذا البلد أو ذاك، أصبحت تمثل إيجابية مقترنة بالتطور على عدة أصعدة أخرى. المهم يا جماعة، وفي سياق حديثنا، فقد اخترنا، وبعد طول تفكير وحيرة وتخبط، مدربا كفؤا وجديرا بالاحترام ومشهودا له على مستوى الساحة الكروية العربية بأنه "صالح" لتحقيق الطفرة الإيجابية الفنية على المستوى الرياضي الكروي، حيثما حل وأينما ارتحل لتولي دفة قيادة المنتخب الوطني الكروي الأول لكرة القدم. واستبشرنا خيراً بأننا اخترنا مدرباً يمتاز بكونه صاحب فكر ورصيد كروي تدريبي محترم ومحترم" أوي".

● الجاي من بلد الأهرام، الكوتش محسن صالح، غابت "حسناته" الفكرية الكروية ولم يعد "صالحاً" من الناحية العملية لقيادة الكرة اليمنية بين ليلة وضحاها، والعاقبة لدينا طبعاً وليست عند غيرنا (بالمسرات)، ومن دون مقدمات وفلسفة وكثرة "هدرة" لا يغيب عني وأجزم أن معي الكثيرين أن حالتنا الرياضية مزرية والكرة اليمنية على وجه الخصوص منذ فترة ليست بالقصيرة تعاني من عدة مشاكل مؤثرة ومازالت إلى أن يشاء رب العباد ونحن معه في هذه الأرض المباركة، مما جعل الكثير من النقاد والمدربين والكوادر الرياضية يصبحون مش طايقين يسمعوا عن سيرة "أونكل" محسن ولا عن تجربته الخايبة مع منتخبنا الوطني و"كشاكيش" الكرة اليمنية الحاكمين بأمرهم، ويبدو أنهم تناسوا أن الصالح محسن وحكايته مع منتخبنا الوطني (أبو نقطة جنان) لا تتعدى كونها تجربة خسرانة من قبلنا نحن كيمنيين كوننا اعتدنا وأدمنّا الإخفاقات ولم نستفد من أخطائنا المتكررة أكثر من تكرار مسلسل الأطفال الكرتوني الشهير "الحوت الأبيض" على شاشة تلفزيون عدن.

● أستميح الجميع عذراً لأني سأتحدث في هذا الحيز بكل ما يجول في مخيلتي وسيكون حديثي على سجيتي هنا، فأنا، والعياذ بالله من كلمة "أنا"، لم أكن مستبعداً منذ البداية فشل الكوتش محسن صالح، كون الأمر كان مسبقاً على الأقل بالنسبة لي وقد يكون للأمر علاقة بمعرفتي السابقة بمهام أغلب المدربين الذين توالوا على منتخباتنا الوطنية والتي لم تخرج عن إطار جمل يدور في "معصرة" والجمل معروف وكذلك المعصرة، فلا الجمل تعب ولا المعصرة "جملت" عرفاناً بجميل الجمل! لم أكن مستغرباً البتة من نكران المعصرة لجميل الجمل، الاستغراب كان من الكيفية التي قبل بها الكوتش محسن صالح أن يكون مدرباً "مع وقف التنفيذ"، وفين راحت شخصيته وصرامته ومبادئه وفكره وإصراره على عدم التدخل في مهامه وتلبية طلباته وفرضها على أي جهة يتعامل معها طوال مشواره التدريبي في وطنه وفي بلاد الغربة (المرة)؟! أعتقد أن مقولة "من عاشر قوما أربعين يوما صار منهم" تترجم ما يجول في مخيلتي ومخيلة القارئ العزيز.

● غادرنا الكوتش محسن صالح مصاباً "بالقلب"، الله يقينا وإياكم من كل مكروه. غادرنا بهدوء على عكس قدومه الذي رافقته عاصفة إعلامية تُبرز توليه مهمة تدريب المنتخب اليمني في مغامرة غير محسوبة النتائج كما توقعها الإعلام المصري ووصفها بالمهمة "شبه المستحيلة" وكانت كذلك. الكوتش فعلاً اتلخبط كيانه منذ توليه قيادة الجهاز الفني للمنتخب ومن يوم ما حط رحاله بعد ترحاله لدينا في أرض اليمن، بدا وكأنه يخوض أولى تجاربه التدريبية، فالجسد كان في صنعاء والقلب في مصر، قبل أن يأخذ صيانة سريعة في ماليزيا، أما الأعين والعقل فكانا في الحديدة، وحدث ولا حرج، فهكذا لخصوا للكوتش (المغادر) مهامه أو هي كذلك بحسب اتفاق منذ بداية المشوار، وربنا وحده العالم بسرائر خلقه.

● لم ينجح المحسن الصالح ولم يكن في حسباني نجاحه طالما والأمور تسير على هذا النحو العشوائي (المأساوي) كروياً إدارياً كان أم فنياً، وطالما كان: المدرب داخل، المدرب خارج، وروح يا مدرب، تعال يا مدرب، خذ يا مدرب، حط يا مدرب... فالحكاية ستستمر والإخفاقات قادمة لا محالة. وصدقوني كل القصة أن محسن كان "صالح" وقادر على تحقيق الطفرة في المرحلة التي مضت بالذات إذا ما كنا وفرنا الأجواء التي تمكن (الصالح) من أن يصلح حال (الطالح). ومثلما قال الفنان المصري الكوميدي محمد سعد، صاحب شخصية اللمبي، في أحد أفلامه أنه "حريٌ" بنا إذا ما طلبنا النجاحات لأنفسنا أن نبدأ بها أولاً ونصلحها فهي بالأساس التي توجد مقومات النجاح قبل غيرها وقبل أن نطلب مساعدة الغير علينا أن نساعد أنفسنا أولاً وهذا ما نفتقده في تسيير معظم أمورنا الرياضية منها على وجه الخصوص، فالمنظومة أصبحت غائبة والعمل الرياضي المنظم شبه معدوم ونادر ولا حكم له في بلاد أرض السعيدة.

● عرفنا النجاح منظومة متكاملة لها مقوماتها الخاصة التي تضمن نتائج إيجابية ملموسة ومرئية فاعلة إلا إذا كان هناك معنى آخر للنجاح في قاموس "كشاكيش" الرياضة اليمنية.

استدراك:

● وجدت ربما من ميزات موضوعي الماثل أمام أعينكم أنه ينطبق على سنوات مضت عشناها بوقائعها ولم نستفد من إفرازاتها. وبالتأكيد الموضوع يتحدث باللغة نفسها التي سنتحدث بها على مدى السنوات القادمة، لسبب بسيط هو أننا مازلنا نبحث عن تلك "الإبرة" بين كومة "القش" الذي لا يحتويها..!!؟
عافاكم الله..

ماذا يحتاج "الرئيس" الآن؟

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

وصل الشأن الانتخابي اليمني، والسياسي بالضرورة، إلى نقطة حرجة، أو ما يُمكن وصفه بـ "تعادل قوى"، حيث استنفد "الخصمان" الخيارات في مواجهة بعض لإجبار كل طرف على التنازل أكثر لصالحه. المؤتمر رفع السقف حتى الحد الأقصى، وقام بتشكيل "لجنة الانتخابات" منفرداً علاوة على القيام بتثبيت القانون القديم، متجاهلاً التعديلات (الهزيلة) التي تم الاتفاق عليها. "المشترك" استجاب لذلك، جمّد بالمقابل "الحياة السياسية"، والعلاقة مع المؤتمر، كما انسحب تماماً من العملية الانتخابية، بغض النظر عن الاسباب المختلفة للتفصيل الأخير، تاركاً "خصمه" يعمل منفرداً في مواجهة وضع يمني استثنائي وسيئ فعلاً، ومحاولاً، للمناكفة فقط، اعادة "إحياء" تحالفات قديمة مع أحزاب ميتة!

إن ذلك وضع غير سوي بالنسبة للطرفين في المحصلة النهائية، ويحتاج إلى اختراق يكفل إنقاذه من الجمود الذي سيكون في استمراريته ثمن مكلف، وربما يشجع خيارات سياسية متطرفة لا يريد الجميع حتى الآن اتخاذها. بالضرورة في هكذا وضع يبدو "الرئيس" محل التعويل الأخير بالنسبة لكل الأطراف، مركزيته الشديدة في الحياة السياسية رهنت دوماً حل اللحظة الأخيرة بيده. حيث يمتلك القدرة على "القفز" بالجميع إلى المربع التالي دون أن يأبه للشروط "السياسية والقانونية!" التي تقيد الآخرين.

يحتاج "الرئيس" بالتأكيد لأن تنفرج الحياة السياسية. حيث سيصبح إقدام "المؤتمر" على الدخول وحيداً في الانتخابات البرلمانية القادمة مُكلفاً للغاية وبشكل لا تتحمله طبيعة الأوضاع الآن. وهو لن يحبذ أن يضطر (المؤتمر) للتعامل وحده مع احتقان واسع، بالمعنى السياسي والاجتماعي والنفسي والأمني، في الجنوب، وآثار عميقة خلفتها حرب صعدة على المستوى الاجتماعي والمذهبي، إضافة لتبرم عام وواسع بسبب تدهور الأوضاع المعيشية على كافة الأصعدة. كل ذلك، علاوة على قوى ومصالح دولية لن تستبق هذا الانفراد "المؤتمري"، حتى ولو كانت قد وجهت اللوم لـ"المشترك" سابقاً بخصوص ما صار إليه الشأن الانتخابي أخيراً.

إنها أوضاع معقدة فعلاً، والانتخابات تحتاج إلى أرضية سياسية أكثر استقراراً، ولا يستطيع "المؤتمر" تسويتها لوحده أو المغامرة بتحمل كلفة مواجهة كل ذلك منفرداً. ولذلك يحتاج "الرئيس" أن يمنح فرصة لحزبه للإفلات من هذه الزاوية، و"المشترك" أيضاً بالتأكيد، ويحرر اللحظة السياسية اليمنية من هذا الاحتدام الذي أدى بها إلى الجمود، وإشراك "المشترك" في تسوية الأرضية الانتخابية، بما يكفل تقاسمه، مع المؤتمر، كلفة التعامل مع أوضاع ساخنة. إنها ضرورات السياسة، كما يدركها بالتأكيد شخص خبرها جيداً مثل "الرئيس". لكن لتحقيق خطوات كهذه فهو يدرك أيضاً ضرورة دفع ثمن معقول للنجاح في إنجازها: توفير مناخ مُناهض للاحتقان، وإحداث انفراج سياسي على كل الأصعدة. يقع في مقدمة ذلك إطلاق المعتقلين دون استثناءات، وإلغاء المناخ الأمني المسيطر على الجنوب، ومعالجة تداعيات حرب صعدة وأسبابها. إنه ثمن ضروري يجب دفعه، خصوصاً بعد أن خسر فرصة شق "المشترك"، التي كانت مواتية أخيراً، وكسب الإصلاح منفرداً بالانتخابات.

لا يحبذ "الرئيس"، عادة، الوصول بالمواجهات السياسية إلى هكذا مستوى، ويطمئن دوماً إلى المراهنة الأخيرة عليه ليفرض الشروط على الجميع. إنها ورقته الرابحة التي يبدو أن الظروف الراهنة لا توفر لها أسباب النجاح كثيراً، أي القدرة على فروض شروطه، بسبب ممانعات لا يتحكم بها "المشترك" فقط، بل بيئة سياسية عامة تجبر الأخير على التمسك بها خشية الفشل السياسي وانفراط عقده.

لقد أوصلت السياسات الأمنية والاعتقالات الجميع إلى موقف صعب، وتسمم المناخ العام، وأصبح المعتقلون عبئاً على السلطة ذاتها في مواجهة الجميع: مطالب الأحزاب السياسية، والمجتمع، والمنظمات المدنية، والإطار الدولي. ويُمكن الآن بيسر استثمار الظرف الحالي واتخاذ مبرر الانفراج السياسي للتخلص من كل هذا العبء وإطلاق المعتقلين، وبما يكفل تحويل الأمر إلى مكسب سياسي لصالح "الرئيس" قد يُقابل لأجله بالامتنان أيضاً كونه وفر مخرجاً لائقاً للجميع!

عن تعز كمدينة مختطفة بامتياز

اختطاف.. "فكري قاسم"

محمد اللطيفي
Alutifi__mn@hotmail.com

كما أن الغش في بلادنا (ونتيجة لترسخه مجتمعياً كسلوك معتاد) تحول إلى حق من حقوق الطالب، يدافع عنه بالدم، وفلسفة تجارية تؤصل بالشطارة، وتعامل نخبوي مطعم بـ"هكذا السياسة"؛ فان الاختطاف في طريقه إلى أن يصير -تماما كالغش- حقا محميا، الدفاع عنه واجب، والتأصيل له فلسفة تشرع للسلوك النخبوي العام. ولنا أن نلحظ ذلك في الفعل ورد الفعل بين تياري العمل السياسي اليمني (السلطة والمعارضة)، خصوصا في ظل غياب الدور الفاعل للمؤسسات القانونية والدستورية وحتى منظمات المجتمع المدني.

لم يعد أحد آمنا في هذا البلد، لا الحاكم ولا المحكوم؛ لأن الجميع بصورة أو بأخرى "يا خاطف، يا مخطوف". فالاختطاف ليس فقط أن نختطف جسديا كرهائن لتحقيق مطالب شخص طافح من غياب النظام والقانون، بل هناك صور كثيرة مباشرة وغير مباشرة تتم بشكل شبه يومي، تصادر مواطنتنا، بل وآدميتنا، تبدأ باختطاف العقول والطاقات المبدعة ومعها الطموحات والآمال، وتمر باختطاف الجهد العام والوقت العام، ولا تنتهي عند اختطاف الأمن العام وثروات الوطن وتمييع الديمقراطية وشخصنة المؤسسات... الخ. الكل بهذا المفهوم يَخطف أو يُخطف؛ يخطف ما قدر عليه مما وقع تحت يديه. وكل في سلطته خاطف. ونظرة فاحصة للمؤسسات العامة والخاصة، توضح أن الأداء المتميز فيها يصاعد وتيرة الاختطاف بقوة وكأنها بورصة أسهم استثمار، تسابق وطني لخطف الآخر معنويا وماديا، والخاسر الوحيد هو الوطن/ الإنسان.

الحوار الجاد والفعل السياسي الناضج والديمقراطية الحق و... كل ما سبق في خبر الاختطاف، مادامت السلطة والمعارضة مستمرتين في "غماية" الاختطاف؛ السلطة تكاد تختطف كل شيء حتى المعارضة، والمعارضة تحاول أن تختطف أي شيء حتى رئاسة لجنة الاختطافات - عفوا! الانتخابات. لكن السلطة والمعارضة تختطفان معا -بعبثية حوارهما وضبابية مواقفهما- المستقبل الآمن لهذا الوطن. وإلا لماذا تجد المواطن يائسا من السلطة ولا يثق بالمعارضة؟ لأن الديمقراطية مختطفة، ومعها المواطنة المتساوية.

الصحافة مهيأ مختطفة. صحف الحاكم والمعارضة تمارس العمل الصحفي (المادح للذات اللاعن للآخر، وكل ينشر ما "يخارجه")، والصحف المستقلة تحاول أن تكون "مستقلة". في هكذا صحافة تغيب أو تُغيَّب قواعد المهنة، وتحضر بدلا منها المزاجية الحادة والانتماء الحزبي، وينتج عنها تشوه الصحافة شعبيا، وانعدام الثقة بها حتى من العاملين فيها؛ لأن كثيرا من الصحفيين، وخصوصا العاملين في الميدان، تختطف جهودهم وأوقاتهم بلا مقابل مادي، أو ضئيل غالبا، وبلا تقدير معنوي أحيانا، ويتفنن البعض في تسجيل مبررات الاختطاف بضآلة الامكانات، أو "العمل طبعا جماعي ونحن فريق واحد"... الخ. قد تستثنى "النداء" في كونها الوحيدة (على حد علمي) التي لديها ميثاق شرف صحفي، وهي تحاول ألا تتحيز لصالح طرف ضد آخر؛ لكن هذا لا يمنع أن تفتتح بين الفينة والأخرى مجالا لتقييم أدائها من قبل قرائها.

إذا الجميع مختطف. والطيبون فينا من يحاولون توزيع نتائج الاختطاف على الجميع. لكن أبشع ما في هذا البلد هو اختطاف الأمن العام، حيث تختطف حتى طالبات المدارس من الشوارع. وأسوأ ما تفعله الجهات المعنية (المناط بها الوقوف ضد الاختطاف) هو تحويل الاختطاف إلى اختفاء قسري، كما حدث مع سوسن وأخواتها في تعز. الجهات المعنية بهذا التعامل تحمي الاختطاف من أن يقف المجتمع ضده، من أن يدينه على الأقل.

وعلى ذكر تعز، فإنها تكاد تكون المدينة اليمنية المختطفة بامتياز. أين بريقها النضالي ومدنيتها الاجتماعية ووهجها الثقافي...؟ أين جمالياتها الساحرة؟ أين "مشاقر صبر"؟ أين المنتزهات والحدائق؟ لماذا هي محرومة من ورش العمل الفكرية وندوات الثقافة؟ ولماذا شوارعها مطبات وحفر؟ ولماذا قماماتها متكومة في الحارات وحمامات مساجدها قذرة...؟ ولماذا لم تنتفض المعارضة فيها بقوة من أجل الماء والكهرباء والغش... مثلما انتفضت لأجل القرني المناضل والمثقف الرائع؟...

لا أدري هل هناك سياسة من الجميع لوأد هذه المدينة! (استغفر الله قد يكون في الأمر سوء ظن). ولماذا يخاف البعض من صدور صحيفة "حديث المدينة"؟! هل لأنها ستعري الواقع التعزي الذي لا يحتاج أصلا لتعرية؟! أم لأنها ستفضح الطامعين والنافذين فيها الذين امتصوا ما تبقى منها، حتى أحلامها؟! في تقديري أن الذي اختطف ليست الصحيفة، وإنما صاحبها؛ ففكري قاسم، هذا الصحفي الوفي لقلمه المتمترس خلف كلمته الساخرة ضد الفساد السياسي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والتديني، وضد الاختطاف أيضا، شكل مصدر قلق ووجع دماغ، ومقالاته مبعثرة في أكثر من صحيفة، فكيف إذا كان يمتلك مؤسسة صحفية؟! صحيح هو الآن مقلق، لكن قلقه مبعثر، وسيأتي يوما يمل فيه ويياس؛ إذن، بكل الوسائل امنعوا صدور "حديثه للمدينة"، دعوا المدينة تئن لحالها، تنزف أنينها من الجوع، تنشف شفاهها من العطش، تأكل بعض بناتها بثدييها من الحاجة، تختطف بعض فتياتها "رهائن" في ظل أمن تعز المختطف... الخ، دعوا فكري قاسم يضرب إبر إيقاظ أو إنقاذ لليمن (المغمى عليه) ستنتهي لا بد يوما. لكن لا تدعوه يفتح عيادته الخاصة، لا تدعوا "حديث المدينة" يتجمع في مكان واحد، قد يشكل خطرا على "الأمن الوطني الخاص".

يبدو أن صديقي العزيز فكري أصيب بلعنة الاختطاف، حيث ظل يحارب الاختطافات في تعز، بإصدار بلاغات متتالية كان الأولى أن يصادرها الأمن بدل أن يحميها بتهمة الاختفاء. الآن هناك من يختطف جهده ووقته بتعمد أن يظل مبعثرا لا منظما، وتبعيا لا مستقلا. ولأن فكري بلا حزب يستند إليه بقوة التوازنات والتنازلات، ولأنه أيضا بلا قبيلة "يهنجم" باسمها أو بأثوارها؛ أدرك أن معاناته ستطول، وهو حينا "يشارع" على صحيفته، وحينا آخر يوقظ "اليمن المغمى عليه".

شخصيا حمدت الله أن صاحب "حديث المدينة" رجل مختطف، وإلا لسجلت الوزارة بالتعاون مع الأمن العام له حالة اختفاء، ولن نستطيع عندها الدفاع عنه إلا على استحياء، لكن ما يطمئن النفس أن حديث المدينة (تعز) هذه الأيام، هو عن "حديث المدينة" (الصحيفة).

● فكري قاسم

سياسة الحد الأدنى.. هل يمكن أن تنقذ الوطن؟

محمد عبدالسلام

أثارنـي القرار الذي اتخذه مجلس النواب بالموافقة على العمل بقانون نافذ دستوريا، ثم تسمية مرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات. ورأيته مؤشرا فاضحا إلى فشل تشريعي وجهل بأصول العمل البرلماني، وتجاوزا لكل الأعراف التي تعمل بها المجالس النيابية في مختلف الأقطار، بما فيها تلك التي ليس فيها حد أدنى من الديمقراطية.

مجلس النواب الحالي، والذي قام بتكريم نفسه بالتمديد لأعضائه لمدة ست سنوات، بحجة التوفير واكتساب الخبرة والمعرفة، أثبت أنه الأضعف في ذاكرة المواطنين. ليس مرد ذلك إلى نقص في الكفاءة لدى عدد لا بأس به من الأعضاء، ولكن إلى السطوة التي تبسطها السلطة التنفيذية على عمل المجلس، واستسلام الكثير من الأعضاء لإغوائها وإغرائها.

كان طبيعياً ما صنعه رئيس مجلس النواب، بطريقة هي أقرب إلى حفلات المزاد العلني وأسواق البورصات العالمية، التي تجري وسط الصراخ والصياح، وتبادل الإشارات التي تحتاج إلى خبراء لفك رموزها. لكن غير الطبيعي هو موقف نواب حزبي الإصلاح والناصري، الذين خذلوا كل من وقف معهم ومع اللقاء المشترك خلال الفترة الماضية.

تصريحات أمين عام حزب الإصلاح الأخيرة، تدل على أنه استدرك الفخ الذي كان محاوروه يريدون إيقاعه فيه، وتفجير خلاف داخل اللقاء المشترك. قد يكون انفراد الاستاذ عبدالوهاب الآنسي بتمثيل اللقاء المشترك، خطأ تكتيكيا وقع فيه. وحسنا فعل الآنسي حينن ركز على كون الانتخابات وسيلة وليست غاية بحد ذاتها. كما لعله تنبه إلى تحذيرات الرئيس وتهديداته بالعمل على إقصاء الإصلاح والاشتراكي والناصري عبر صناديق الاقتراع التي اكتسب المؤتمر الشعبي خبرة طويلة في التحكم بمخرجاتها.

نظام القائمة النسبية، وتحديد الموطن الانتخابي، ركيزتان رئيستان للتخفيف من حدة العبث بالعملية الانتخابية. وليس ذلك بأمر يحتاج تنفيذه إلى أكثر من حسن النية والرؤية الوطنية الشاملة. الغريب أن الأمرين كانا ضمن الوثيقة التي وقع عليها المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك برعاية بعثة الإتحاد الأوربي التي أشرفت على انتخابات الرئاسة السابقة.

ذلك هو الحد الأدنى، الذي يمكن أن يوحي بقرب ولوج اليمن إلى بوابة الانتخابات الشفافة والنزيهة، وليس عصيا تنفيذ الأمر في الانتخابات القادمة، لأن الإشكالية المزمنة هي أن كل ما يتم التوقيع عليه، لا ينفذ منه إلا ما ييسر مواصلة العمل بالسياسة الحالية.

كانت تهدئة المناخ السياسي، ونقطة البدء فيها، إطلاق كافة المعتقلين على ذمة قضايا سياسية وانتقامية، هي المدخل الصحيح للحديث عن انتخابات تفضي إلى تشكيل خارطة سياسية يشارك في رسم خطوطها الأحزاب الحقيقية على الساحة. فهل ما يفعله الإعلام الرسمي، القائم على تخوين كل من يختلف معه، واستغلال مسيء للوظيفة عامة لإسالة لعاب الأحزاب المستنسخة، يساعد على ذلك؟!

عبدالوهاب الآنسي، رجل ذكي، وتوافقي، اجتهد كي ينزع فتيل أزمة تعصف بالحياة السياسية وتكاد تصل بالأمور إلى حد القطيعة الكاملة. لكنه أيضا مطالب بمراعاة الخطاب السياسي الذي تبناه اللقاء المشترك منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006، وهو مطالب بالالتزام بكل ما أعلنه قادة هذا التجمع واكتسبوا من خلاله مشروعية سياسية تجعل منهم ندا حقيقيا لحزب الرئيس.

الواقع أن الحملة الإعلامية البذيئة التي تعرض لها الآنسي وحزبه عبر صحيفة القوات المسلحة، تدعو المتابع إلى التعجب من المستوى الذي وصلت إليه لغة صحيفة تصدر باسم مؤسسة يجب -دستوريا- ألا تنخرط في المواقف السياسية، وأن تكون على الحياد التام بين كافة القوى السياسية.

ويزداد العجب بالحديث عن حيادية القائد الأعلى للقوات المسلحة في العمل الحزبي، واستغلال الوظيفة العامة، والمال العام.

الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام، أمام صحفيي الحكومة والمؤتمر، كان ردا صريحا على تصريحات الآنسي والعتواني، التي ظلت تؤكد أنهم لا يتفاوضون مع المؤتمر ولكن مع رئيس الجمهورية. فكان خطابه حزبيا لا علاقة ولا رابط له مع مهامه كحكم بين السلطات والأحزاب، وهو الذي يجيد خداعهم والتلاعب بهم عند عقد صفقات الحد الأدنى.

صفقات الحد الأدنى، يمكن القبول بها إذا تحقق الحد الأدنى الذي يحفظ للمواطن جزءا من حقوقه، ولا يصبح مجرد ترحيل للمشاكل وتفادي المواجهة السياسية السلمية عبر وسائلها المشروعة.

المشهد الأكثر سخرية، والأكثر دلالة على المستوى الذي وصلت إليه الحياة السياسية اليمنية، هو في تلك الصورة التي تناقلتها الصحف، ورأينا فيها عبدالرحمن مهيوب، المنشق سابقا عن قاسم سلام، ثم لاحقا (برغبة مؤتمرية) عن عبدالوهاب محمود، يوقع وثيقة تحالفه (الحزب) مع المؤتمر الشعبي العام، بحضور قاسم سلام لا سواه، وبرعاية أحمد بن دغر بلحمه وعظمه بعد خروجه من قائمة الستة عشر سيئة الصيت. فهل هناك مشهد أكثر حزنا ومأساوية من هذا؟!! وهو في رأيي إحدى صفقات الحد الأدنى!

الاربعاء 26 شعبان 1429هـ الموافق 27 اغسطس 2008 العدد (165)
Wed. 26/8/1429 - 27 August 2008

الطقس العربي:.. بارد!

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

عادة ما تكون بيوتنا العربية ذات تصميم دافئ، كما أن الطقس العربي إجمالا يكون حارا، إلا أن طقوس بيتية كثيرة بدأت توحي ببرودة هذه البيئة.

في بيوت عربية كثيرة توجد نساء يعشن بمعاملة غير لائقة. ومفردة "غير لائقة" قد لا تعبر تماما عن حالة نساء البيوت التي تضم أنواعا مختلفة من قسوة المعاملة، التي تجعل حياة العربيات متقشفة في المعاني الرقيقة.

ما يحدث مع نساء المجتمعات العربية يشي بأزمة تعيشها هذه المجتمعات، التي فيها من جرائم الشرف ما يوازي خط الأمية، ومن نظرة دونية ما يساوي لأفعال التحرش والإيذاء، وخارج هذه البيوت يقوم الشارع بمهمة الفعل الأعزل من معاني الاحترام، لمضاعفة الانتهاك.

هذه إذا مقدمة لتبرير هوس سيدات العالم العربي "بمهند ونور" اللذين صارا سقف تطلع نساء هذا العالم المضطهد والمقهور، والذي يمارس قهره على النساء.

نموذج المسلسل التركي يقدم المرأة المرفهة، التي من أجلها يتوسل الرجل كافة الوسائل لإظهار حبه، وعند هذه النقطة تحديدا تتسمر المشاهدات لساعة أمام فكرة التعبير عن الحب، فعند هذه الفكرة يتجسد الاعتراف بالندية وأهمية هذه الإنسانة. والأهم هو الحب الذي يجب الاعتراف به في كل لحظات ما بعد الزواج، وهذا ما لا يتجلى في الدراما العربية التي لا تصل فيها أهمية الحب بعد الزواج للطريقة المبالغ بها ذاتها كما في "نور". ففي "نور" كل علاقات الحب هي علاقات متزوجين، ويختلف عما قد يظهر في سيناريو عربي سيكتفي بإظهار حب شرقي دافئ، لينشغل فورا بمشكلات العصر ومشكلات المجتمع، والرسائل التي على الفن العربي دوما أن يوصلها من أجل إنهاء البطالة والفساد الأخلاقي وتسلط التجار الكبار ورجال العصابات وتهاون الحكومة وفسادها وانتشار تجارة المخدرات.

هذه الرسائل النبيلة لا يهتم بها "نور"، المشغول فقط بقدرة الثنائي على مواجهة الأمور الطارئة التي تستضيفها حياتهما. في المسلسل ينشغل أكثر من ثنائي بأكثر من حدث طارئ، و"ثنائيات" المسلسل جميعهم يدورون حول أنفسهم، فلا توجد مشاكل كبرى وعلى حلقات المسلسل الطويلة التفرغ لحلها.

المشكلة الأكبر هي كيف يتصرف زوجان مع مشكلة غيرة أحدهما على الآخر، والعلاقات الطارئة التي تظهر في حياة أحدهما، إلى طريقة تعامل آخرين مع غيرة ابنتهما الصغيرة عند قدوم مولود جديد. إنها الحكايات اليومية البسيطة والمعقدة، والتي تعيشها الأسر العربية أيضا، لكن بافتقاد لدراما بالغة الحساسية، وكثيرة القرب والدفء.

"نور" هوجم كغزو يهدد قيم هذا المجتمع ودينه أيضا. وهو، بشخوصه، ذو ترف اقتصادي يقدم حياة فخمة لا تحتاج للعمل الذي هو فقط إرث عائلي يحافظ على الإرث المادي للأبطال المشغولين بإرضاء احتياجات علاقاتهم العاطفية، وهكذا يكون أنموذجا يصعب على المواطن العربي العادي الاقتراب منه.

الخطاب الديني والإعلامي اقترب بما يكفي لتشويه الصورة المبالغة فيها للحب الذي ظهر والذي نعت بـ"المبتذل" رغم خلو المسلسل من مشاهد الحب الصادمة أو المترهلة. ولم توجد علاقات غير شرعية في المسلسل، وإن وجدت فإنها تنتهي سريعا بالزواج. وقصة "مهند ونور" هي قصة زوجين شرعيين. إذن، لماذا هوجم المسلسل؟

استقبال "نور" بشغف مترف برغم سقفه غير المنطقي والعالي، وموجة الهوس المصاحبة، والتسويق التجاري الذي استغل الهوس بشكل جيد، كل هذا استفز حماة التقاليد، وأيقظ خوفهم من احتمال وجود هجوم ثقافي ينال من قيمنا العربية الأصيلة، التي ومنذ عقود تشهد الخوف ذاته من الاستهداف.

لحظات الحب التي قدمت دون ترف، هي استهداف واضح، وبيّن، لقيمنا المعرضة دوما للانهيار من جراء حدث يمكنه أن يمر بهدوء. ولكن الاستقبال الشعبي المنبهر بـ"نور" أيقظ هذا الإحساس، و"نور" لم يمر بسلام.

فالبيوت العربية في أزمة، أزمة صامتة، وهناك ترفع عن الاعتراف بها، وتواجه بتحريم التقاط أي منافذ تمرد، وتغالي في المنع. المغالاة تعبير عن أزمة تعيشها الفتوى الدينية المنغلقة على نفسها، المنفصلة عن تغيرات المجتمع؛ أزمة لا يبدو أن الإعلام العربي يريد أن ينجو منها، وهو الذي لم يزل مصابا بتكريس "الصورة النمطية للمرأة العربية". فبحسب هذا الإعلام، المهووسات بـ"نور" هن نساء لا اهتمامات عميقة لهن ولا "حرز" قيمي يحميهن، "إنهن سطحيات"، واقتراب رجال من هوس "نور" يبقى أقل، لأنهم أكثر عمقا.

هن متهمات بأنه يمكن لصورة شاب أخضر العينين وأشقر اللحية أن تأسرهن. لكن الأمر ليس مجرد شكل شخص يبتعد عن مقاييس الجمال العربية، بل رمز لتفكك البيوت العربية.

يظهر هذا في دراما عربية تعبر عن تنوع صراع الرجل والمرأة، وتعمق ألوان التحدي، وصعوبة بقاء الحب بعد سنوات الزواج متوهجا ومحتفظا بالألق ذاته. وعندما تظهر دراما غير عربية لتفاصيل حياة رغيدة، ودافئة، تكون بعيدة جدا عن واقع الحياة المتأزمة، وقتها يفضي توترها إلى حد اعتبار أن ما يحدث يصيب عميقا البيت العربي، الذي يخاف عليه الكل. لكن كيف يمكن جعل "نور" وسواه يمر على هذا البيت دون أن يهتم له أحد؟

هذا البيت يعيش وسط مجتمع صراع، وقد لا توجد فيه "نور"، التي وجدت حب رجل يفهم طريقة حبها له، ولا يراه ضعفا، ولا يقيسه بمقاييس رجل منتصر استطاع تغيير امرأة لتناسب حياته ونمط عيشه.

البيوت العربية تنشغل بأشياء كثيرة، القليل منها يقدمه المسلسل، تنشغل بحياة الصراع وتتوحد مع أزمات المجتمعات العربية، وتبقى محتفظة بنمط حياتها المعقد. وعند تقديم نموذج لحياة أفضل يصل الأمر حد التحريم لمسلسل هوس الكثيرين.

فلم تستوعب الخلفية الدينية مستوى الهوس العالي، الذي وصل لحوادث الطلاق. كما أن الإعلام مرة أخرى يتعالى على النساء، ويعبر عن أزمة المجتمع، وذكوريته، ليؤكد -بثقة انفصاله- عن اهتمامات شرائح كثيرة عليه التعامل معها، وإقناعها برسائله. ثم يتساءل ببلاهة: "لماذا لا تحقق رسائلي الهوس ذاته؟!".

غلاف

التحدي والاستجابة في الصراع العربي- الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799 - 1949)

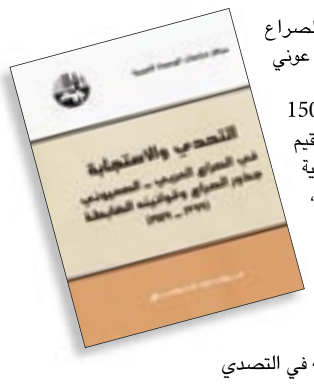

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «التحدي والاستجابة في الصراع العربي- الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799 1949-)» للأستاذ عوني فرسخ.

يتعقب الباحث عوني فرسخ، جذور الصراع العربي -الصهيوني، على مدى 150 سنة (1799 - 1949) عبر مئات الوثائق والمصادر والمراجع، العربية والأجنبية، ليقيم مرجعاً وركناً أصيلاً لكل باحث في القضية الفلسطينية، في أبعادها القطرية والقومية والدولية، فيكشف عن صلب استراتيجية المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، الصهيوني، الرامي إلى إهدار الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، وتجاهل كينونته الوطنية، والتعامل معه كمجموعة طوائف، وليش كشعب متبلور الهوية والكيان، ورفض حقه في تقرير المصير والتمتع بكامل حقوقه السياسية.

ويرى الباحث، بحق، أن شعب فلسطين يواجه الهجمة الاستعمارية - الصهيونية، التي تستهدف الأمة العربية من خلال بوابتها الفلسطينية. وقد فرض على هذا الشعب الأبي، بحكم موقعه على الخارطة العربية، أن يشكل طليعة أمته في التصدي والمواجهة.

ففي هذا الكتاب، إضافة إلى أنه يستصفي، بموضوعية وتمحيص، ما كتبه المؤرخون والباحثون في تاريخ الصراع العربي -الصهيوني، سعي حثيث إلى الاجتهاد في عرض وتحليل الأحداث والمواقف، وإلقاء الضوء حول أبرز الأحداث، بهدف تحديد قوانين الصراع الضابطة له، والاجتهاد في استشراف احتمالاته المستقبلية، وبالتالي تقديم رؤية من وجهة نظر كاتب ملتزم بالفكر القومي العربي، إسهاماً منه في تعزيز الوعي العلمي بالصراع الذي فجره الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني للتراب العربي في فلسطين ومحيطها القومي، وذلك من منطلق الإيمان بأن صراع الوجود واللاوجود الذي تخوضه الأمة العربية إنما هو صراع قومي في المنشأ والمسار، كما أنه محكوم بالظرف الدولي والقومي، بدايةً ونهاية.

يقع الكتاب في 1103 صفحات. وثمنه 28 دولاراً أو ما يعادلها.

العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا

كما صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا» للدكتور حميد الهاشمي، في إطار مشروع دراسة واقع الجاليات العربية في المهاجر ودنيا الاغتراب، الذي يقوم به مركز دراسات الوحدة العربية. ويأتي هذا الكتاب بعد أن صدرت خمسة كتب في هذا المجال، تشمل الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا - جنوب الصحراء، وفي أمريكا، وفي بريطانيا، وفي الأرجنتين.

في هذا الكتاب يضيء المؤلِّف محاور عدّة تهم الهجرة والمهاجرين العرب، وتحديداً في هولندا، الدولة الصغيرة بحجمها، التي تحتضن قرابة المليون عربي ومسلم، فيستهل بلمحة عن تاريخ الهجرات العربية الحديثة، وظروفها، في تحليل أكاديمي لواقعي الطرد والجذب، فيكشف عن أسباب هجرة أصحاب رؤوس الأموال، وأسباب الهجرة القسرية الناجمة عن الحرب والحصار والإرهاب والاحتلال.

كما يعنىَ بكشف أغراض التجنس، وما يعرف بـ«لمّ الشمل»، وما يستتبع ذلك من عوامل جذب نتيجةٍ ما يقدم من إغراءات اقتصادية واجتماعية في بلدان المهجر.

وقد قرن المؤلف بين ما قدمته له الإحصائيات ونتائج استطلاع الرأي والوثائق المتوفرة، وما خلص إليه من تحليل واستنتاج، ليقدم دراسة اجتماعية معمّقة عن «العزلة» و«الاندماج» ومؤشراتهما النسبية، كمّاً ونوعاً.

عنوان الصدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الصدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 شعبان 1429هـ الموافق 27 اغسطس 2008 العدد (165) Wed. 26/8/1429 - 27 August 2008

نقابة الاطباء تتهم الحكومة بالإخلال بالاتفاق بخصوص صرف بدل طبيعة عمل

قال المكتب التنفيذي لنقابة الأطباء والصيادلة إن الحكومة أخلت بالاتفاق الموقع معها بخصوص بدل طبيعة العمل اذا لم تصرف 18 الف ريال للعام 2007، حسب الاتفاق كما أنها تماطل حتى الآن في صرف 22 ألف ريال كبدل طبيعة عمل للعام الحالي.

وأشارت المكتب التنفيذي في اجتماعه الاسبوع الماضي إلى أنه لم يعد يقبل بهذا المبلغ مطالباً الحكومة الالتزام باعتماد ألف دولار للخريج والفي دولار للأخصائي أسوة بزملائنا في السودان.

وأكد أن الدعم الشعبي الذي وضع من أجل تحسين الخدمات الصحية لتوفير المستلزمات والادوية للمريض ورفع المستوى المعيشي للكادر الطبي قد وجه في غير محله بل جباية مخالفة للدستور، مطالباً بإيقاف جباية الدعم الشعبي إلى حين صدور قانون ينظم صرفه ويمنع طابور الفساد من الاستغلال الشخصي لتلك الموارد.

صاحب «العلمين» يناشد وزير الداخلية ضبط أفراد شرطة اعتدوا عليه

ناشد حسن علي أحمد، مالك مطعم العلمين في العاصة صنعاء، وزير الداخلية مطهر رشاد المصري، بالتدخل الفوري لوقف الانتهاك الجسيم الذي استهدفه، بسبب قيام أفراد شرطة تابعين لمركز شرطة النصر بحدة بإغلاق المطعم بعد طرد الزبائن والعاملين.

وقال في مناشدته إن أفراد الشرطة قاموا باعتقاله وإيداعه الحبس بعد منتصف ليل الخميس وحتى ظهر الجمعة الماضية، دون أن يكون في حوزتهم أي أمر قضائي.

وتمنى مالك المطعم على الوزير ضبط المعتدين ومحاسبتهم، وبيان مبررات الاعتداء عليه.

محتجزة في «وزارة الإعدام» منذ 8 اشهر
بحق القَبيلة.. المدينة
اطلقوا ترخيص
بحق الدستور والمادة رقم «33» من قانون الصحافة والمطبوعات رقم «25» لسنة 1990م.
اطلقوا صحيفتي.
فكري قاسم

ألف مبروك
يحتفل الزميل القدير
محمد الطويل
مساء الخميس المقبل بزفاف ابنته
على الشاب
الدكتور صخر عبدالله الفقيه
وللمناسبة البهيجة نتقدم للزميل الطويل
وللعروسين بأحر التهاني.
أسرة «النداء»

احتجاز ناقلة كتب في الضالع ردا على نهب أرضية مواطن

■ الضالع - فؤاد مسعد

احتجز مواطنون بالضالع ناقلة كتب تابعة لمطابع الكتاب المدرسي بعدن أثناء مرورها بمنطقة المركولة جنوب الضالع، وذلك للضغط على السلطات لإعادة أرضية المواطن ردفان الدبيس، التي تم نهبها رغم وجود وثائق قانونية تؤكد ملكيته الأرض التي دفع فيها أكثر من خمسين مليون ريال.

وقال مواطنون لـ"النداء" إنهم بعد ما يئسوا من الحصول على حقهم بالطرق القانونية والسلمية لجأوا لهذه الطريقة للضغط على السلطة، خصوصا بعد مناشدتهم التي نشرتها صحيفة "النداء" الشهر الفائت.

من جهته قال ردفان الدبيس لـ"النداء" إن محافظ الضالع قال له بالحرف الواحد: "أنا رغم أني محافظ لم أستطع أن أسترد حقي الذي تم نهبه والاستيلاء عليه وأطلب منك أن ترد حقي وحقك"!

وأشارت المصادر إلى أن مفاوضات بين السلطة والمواطنين الذين احتجزوا الناقلة للإفراج عن الناقلة المحتجزة، ولكنها لم تتوصل إلى حل حتى الآن.

مصادر في أمن الضالع رجحت في حال فشل المفاوضات احتمال استخدام القوة واسترجاع الناقلة، إلا أن مواطنين حذروا من اللجوء للقوة كونه لن يحل المشكلة من وجهة نظرهم التي ترى أن الحل يأتي عبر إرجاع الأرض لمالكها الحقيقي.

إلى ذلك أبدت أوساط شعبية تخوفها من اندلاع مواجهة مسلحة إذا تفاقمت المشكلة، كون المنطقة التي تحتجز فيها الناقلة توجد فيها عناصر مسلحة أبدت استعدادها لمقاومة السلطة إذا أصرت على استخدام القوة. وهو ما حذرت منه مصادر في محلي الضالع أكدت في حديثها إلى "النداء" أمس الثلاثاء أن المفاوضات لا تزال جارية بين الطرفين. وطالبت المصادر ذاتها السلطة المحلية في عدن بتنفيذ التوجيهات الرسمية وأحكام القضاء التي تؤكد ملكية المواطن الدبيس للأرضية الواقعة في مديرية المنصورة.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

بو تفليقة يمنياً

استحوذتني صورة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة وطفت على سطح ذهني منذ أسبوع ولم تغرق أوتحرق على غرار ملايين الصور التي طالما برقت في الرأس واحترقت في ذات الثانية. وأصبحت أنام وأصحو وأتمشى وأفطر وأتعشى على صورة بوتفليقة وهو يتصفح كتاب «الجامع» الذي حصل عليه عندما زار صنعاء قبل أعوام كهدية من الهيئة العامة للكتاب لرئيس دولة شقيقة.

أصبحت أراه كما ارتسم في ذهني يوم سمعت من شاهد عيان وبالأحرى مسؤول يمني كبير، كيف كان عبدالعزيز عندما وقع «الجامع» في يده.

أراه وهو يحملق ويبحلق مبهوراً باللقية «اللقطة» النادرة، فرحاً بتوفرة على شجرة العائلة والأنساب من البلاد الموصوفة بـ«أصل العروبة»- ليس على وزن أصل الانسان!

والحاصل أن صورة الرئيس بوتفليقة علقت في ذهني باستحكام قوي لأني انفعلت وتأثرت بوقائع تقيم الدليل القاطع على يمنية بوتفليقة.. بالأفعال وليس بالأقوال، حتى أني أزعم أنه إذا لم يكن بوتفليقة يمنياً فسوف يكون من الصعب تعريفه. وفي ضوء هذا الاكتشاف، ازعم أيضاً أني تجاوزت ما ورد من إشارات في هوامش «الجامع».. وعلى من لايصدق أن يتبعني.

●●

تطرقت بعض الصحافة العربية الصادرة في لندن قبل أيام إلى المحن القاسية المحيقة بثمان وخمسين أستاذة وأستاذاً منهم (38) معلمة نفذن إضراباً عن الطعام منذ شهر وعشرة أيام ولم تستجب السلطات لمطالبهن بأعادتهن إلى اعمالهن، وتركتهن لمواجهة مصير مجهول قد ينتهي بالموت في أسوأ الأحوال، خاصة وأن المصادر الطبية تفيد بأنهن فقدن نسبة ستين في المئة من أوزانهن وانخفضت حرارة أجسامهن إلى ست درجات وأصيب أغلبهن بتشنج العضلات وانخفاض حاد في ضغط الدم، وانكمشت المسافة بينهن وبين الموت إلى أيام معدودات.

ويقول الكاتب الجزائري سليمان بوصوفة المقيم في لندن بأن الإضراب أثار انتباه الرأي العام المحلي والدولي إلا أنه لم يحرك سواكن السلطة، ويلمح إلى أن الاضراب يعبر عن ممارسة حضارية يمكن أن تؤتى ثمارها في أية دولة تحترم مواطنيها، وليس في دولة لا تقيم وزناً لمواطنيها، ويعتبر «الاقدام على مثل هذه المغامرة ضرب من الانتحار»! الفاجع أن بعض المضربات تركن أزواجهن وأطفالهن الرضع وانضممن إلى الشقة التي يعتصم فيها الاساتذة.. فما ذنب الاطفال؟!

واللافت أن الرئيس الجزائري بوتفليقة أقر في آخر خطاباته بمحنة البطالة وغيرها من الخطايا، واعترف بأن «تسع سنوات من حكمه لم تكن كافية لاكتشاف هذه الخطايا مغازلاً الجزائريين المساكين أنه سيشرع في تصويب الأخطاء مستقبلاً. بمعنى أنه يحتاج إلى خمس سنوات أخرى في كرسي الرئاسة ليقضي على الفساد والبطالة، وقد هيأ لذلك بتعديل دستوري. ويقارن بوصوفة بين وضعية هؤلاء الاساتذة الذين لجأوا إلى الأسلوب الحضاري في الاحتجاج وبين من يسمون بـ«الإرهابيين التائبين» الذي عفت عنهم السلطات وتناست الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب ثم عوضتهم مادياً عن سنوات لجوئهم إلى الجبال ووفرت لهم منحاً مالية كتلك التي يستفيد منها الفدائيون والشهداء في سبيل الثورة.

وختم بوصوفة: «هذه الاجراءات تبعث برسالة واحدة إلى المواطن الصالح، وهي أن السبيل الوحيد للحصول على الحقوق هو استعمال العنف والقوة واختراق القوانين وأن الجزائر لا ترحم المساكين والمغفلين والصالحين. لكن التاريخ يعلمنا بأن الامم المتحضرة لا تبنى بالعنف بل بالمواطن الايجابية وهي تعني توفير الحقوق في مقابل الالتزام بالواجبات» -راجع القدس العربي 19 أغسطس.

وبدلاً من التعليق على بوصوفة سأكتفي بالتوكيد على أن ما تقدم كانت الجزائر هي مسرحه وليس اليمن، ما يقطع بأن بوتفليقه يمني من زمان وحتى الآن وبشهادة ومنطوق الوقائع وليس بإشارات وغمزات هوامش «الجامع».

نقد حاد لشعارات الحاكم، ونمطية شعارات المشترك، وغياب حقوق المرأة

المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية تدشن نشاطاتها بالبحث عن تأثيرات الشعارات الانتخابية

■ وضاح المقطري

دعا أستاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء، الدكتور محمد نعمان، القوى السياسية إلى إصلاح الإطار العام لقانون الانتخابات رقم 13 لسنة 2001م قبيل الانتخابات القادمة.

وقال نعمان، في ورقة عمل قدمها لندوة الشعارات الانتخابية وأثرها على الناخب، إن "اختلال نسب التصويت والتمثيل في مجلس النواب يعود إلى الاختلال الحاصل في تقسيم الدوائر الانتخابية، وهو التقسيم الذي اعتمد على المادة (48) من قانون انتخابات 1992، ليساعد أطراف معينة على تشتيت أصوات المنافسين وجعلها غير فعالة إلى جانب تحريك معسكرات الجيش إلى الدوائر غير المضمونة". منتقدا مواد القانون التي تحمل اللجنة العليا للانتخابات مهاما تتجاوز إمكانيتها المادية والفنية بما كان من شأنه إثبات عجز اللجنة عن الوفاء بالمتطلبات الجوهرية لها.

وأكد أن النظام الانتخابي الحالي برغم مساوئه، إلا أن الأسوأ عدم الالتزام بنصوصه، وعدم التقيد بإجراءاته، ما يؤدي إلى كوارث حقيقية، وينحرف بالعملية الانتخابية عن أهدافها ووظائفها. مشيرا إلى اعتراف معظم القوى السياسية ومعظم الناخبين الذين عاشوا التجربة، بأن انتخابات 1993 كانت أنزه وأنجح انتخابات شهدتها اليمن، وأن ذلك تحقق نتيجة التوازنات السياسية. مطالبا بخلق توازن مجتمعي حقيقي، يضمن السير إلى الأمام بدون أزمات ولا أدوات عنف، بحيث يكون القانون هو الحاكم.

وشهدت الندوة، التي عقدتها المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية في تدشين نشاطاتها البحثية والمدنية، ورقة عمل احتوت على دراسة ميدانية وقراءة تحليلية للباحث عبدالباقي شمسان عن "البرامج والحملات الدعائية الانتخابية البرلمانية والرئاسية للأحزاب السياسية اليمنية"، وهي قراءة مقارنة للعلاقة الحرفية والأهمية والاستجابة" لهذا الموضوع، أشار فيها إلى أن الانتقال الديمقراطي بقرار فوقي في بيئة مجتمعية لم تشهد في تاريخها الطويل تداولا سلميا للسلطة، بأنه انتقال في بيئة طاردة للحزبية على المستوى المجتمعي.

وطرح شمسان أسئلة حول مقدار مساهمة البرامج والحملات الانتخابية في عملية الاختيار؟ وما مقدار تعويل الأحزاب عليها لاستقطاب الناخبين؟ منبها إلى أن انتخابات 2006م قدمت قدرا معقولا من التراكم الحرفي لدى النخب الحزبية والسياسية.

وطالب الدكتور محمد نعمان بإيجاد توازن قانوني بديل عن التوازن السياسي الذي يختل بسبب التحالفات، فيما دافع عبدالحفيظ النهاري عن منهجه في البحث، وأكد أن شعارات حزبه ركزت على الجوانب التنموية والاقتصادية، بعكس المعارضة التي قدمت شعاراتها بالمقلوب، واستخدمت الحاجة اليومية الأسرع.

وحذرت حورية مشهور الحزب الحاكم من عدم ترجمة الشعارات الخاصة بدعم وتمكين النساء، التي ستجلب عليه حربا كبيرة من داخله، سواء من دعاة الديمقراطية أم من النساء. مشيدة بسياسة الحزب الاشتراكي تجاه المرأة، التي وصفتها بالأكثر وضوحا، وبثقافته وتاريخه فيما يخص قضايا المرأة.

وإذ انتقدت مشهور سياسات التجمع اليمني للإصلاح تجاه المرأة؛ فإنها أوصت بضرورة تحسين الشعارات الانتخابية للأحزاب السياسية، لتكون أكثر دقة وواقعية، وأن يكون خطابها حول المرأة المرشحة واضحا، وأن تسعى لدعمها بصورة كاملة، إلى جانب الاستناد إلى استراتيجية تنمية المرأة عند تطوير الشعارات الانتخابية لتجسيد القضايا ذات الأولوية في تنمية المرأة.

وهاجم عبدالباري طاهر شعارات الأحزاب اليمنية التي تدل على الماضوية اليومية أكثر من دلالتها على الحاضر والمستقبل. مركزا على شعارات الحزب الحاكم، وخصوصاً في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي وصفها بالضارة والديماغوجية.

وقالت منى صفوان إن "المشكلة الحقيقية للمرشحات هي نزولهن إلى الانتخابات بالنقاب، وهو ما لا يفيدهن؛ لأن الناخب لا يتعرف عليهن". مشيرة إلى أن المشكلة الرئيسة هي نزول المرشحة المستقلة لممارسة الدعاية الانتخابية.

وردت انتصار سنان على حورية مشهور فيما يخص ثقافة الحزب الاشتراكي حول المرأة بالتذكير بما حدث لرضية شمشير في انتخابات 2003 البرلمانية، مطالبة الاشتراكي بتسمية المرشحات إذا كان لا يعاني من مشكلة تجاههن.